جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت عنوان

استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على المؤسسات الاقتصادية الوطنية
دراسة تحليلية خلال الفترة: 1990-2022

إعداد الطالب:
غجاتي إسلام

إشراف الأستاذ(ة):
د. صاولي مراد

السنة الجامعية 2024 – 2025

الإهداء

إن الحمد الله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

إلى من غرسا في قلبي حب العلم،

إلى من سهرا الليالي من أجلي، وتحملاني في كل مراحل حياتي...

إلى **أمي وأبي**، النبع الذي لا ينضب من الحنان والتضحية.

إلى سندي في الحياة، من شاركوني لحظات الضعف والقوة، ووقفوا بجانبي دومًا...

إلى **إخوتي: كنان، محمد، حمزة، جمال، شيماء، زينب**، أركان الدعم والمساندة.

وإلى **زوجة عمي زهية وأمي الثانية**، التي كانت دومًا مثالًا للمودة والطيبة.

والى عائلتي وأقربائي الأحباء.

إلى أصدقائي الذين كانوا لي عونًا في مسيرتي، وكانوا منارة أمل في كل المراحل الصعبة.

إلى كل من دعمني بكلمة أو دعاء أو موقف صادق، أهدي ثمرة هذا العمل.

ولا يفوتني أن أتوجه بخالص عبارات التقدير والامتنان إلى أستاذي الكريم **صاولي مراد**، على إشرافه الأكاديمي وتوجيهاته النيرة التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذه المذكرة التي حملت عنوان:

استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على المؤسسات الاقتصادية الوطنية

دراسة تحليلية للفترة 1990-2022

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
اهداء	-
فهرس المحتويات	I-III
قائمة الجداول والأشكال	IV-V
مقدمة عامة	أ-ج
الفصل الأول: الإطار النظري للانفتاح الاقتصادي	**2-34**
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: عموميات حول الانفتاح الاقتصادي	3
المطلب الأول: مفهوم الانفتاح الاقتصادي	3
الفرع الأول: مفهوم الانفتاح	3
الفرع الثاني: مفهوم الانفتاح الاقتصادي	4
المطلب الثاني: اهداف و أهمية الانفتاح الاقتصادي	6
الفرع الأول: أهداف الانفتاح الاقتصادي	6
الفرع الثاني: أهمية الانفتاح الاقتصادي	7
المطلب الثالث: مزايا وعيوب الانفتاح الاقتصادي	8
الفرع الأول: مزايا الانفتاح الاقتصادي	8
الفرع الثاني: عيوب الانفتاح الاقتصادي	9
المبحث الثاني: أسباب ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي وأشكاله	11
المطلب الأول: الانفتاح التجاري والمالي	11
الفرع الأول: الانفتاح التجاري	11
الفرع الثاني: الانفتاح المالي	13
المطلب الثاني: أشكال أخرى للانفتاح الاقتصادي	15
المطلب الثالث: أسباب ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي	18

الفرع الأول: أسباب الانفتاح الاقتصادي	**18**
الفرع الثاني: متطلبات الانفتاح الاقتصادي	**20**
المبحث الثالث: مؤشرات قياس الانفتاح الاقتصادي	**22**
المطلب الأول: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري	**22**
المطلب الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح المالي	**28**
المطلب الثالث: طرق أخرى لقياس الانفتاح الاقتصادي	**31**
خاتمة الفصل	**34**
الفصل الثاني: الانفتاح الاقتصادي وعلاقته بالمؤسسات الاقتصادية	**36-68**
تمهيد الفصل	**36**
المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية	**37**
المطلب الأول: نشأة المؤسسة الاقتصادية	**37**
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الاقتصادية	**38**
المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية	**43**
المبحث الثاني: تصنيفات المؤسسات الاقتصادية استراتيجياتها	**46**
المطلب الأول: تصنيفات المؤسسات الاقتصادية	**46**
المطلب الثاني: دورة حياة المؤسسات الاقتصادية واستراتيجيتها	**52**
الفرع الأول: دورة حياة المؤسسات الاقتصادية	**52**
الفرع الثاني: استراتيجيات المؤسسات الاقتصادية	**54**
المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية	**56**
المبحث الثالث: الانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على المؤسسات الاقتصادية	**63**
المطلب الأول: دور الانفتاح الاقتصادي في تطوير المؤسسات الاقتصادية	**63**
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية نتيجة الانفتاح الاقتصادي	**66**
المطلب الثالث: الانفتاح الاقتصادي وتطور النشاط التجاري في المؤسسات الاقتصادية	**67**
خاتمة الفصل	**68**

الفصل الثالث: دراسة واقع سياسة الانفتاح الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**70-98**
تمهيد الفصل	**70**
المبحث الأول: اثر الانفتاح الاقتصادي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**71**
المطلب الأول: مراحل ظهور المؤسسات الاقتصادية في الجزائر	**71**
المطلب الثاني: تطوير أداء الناتج المحلي في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي	**73**
المطلب الثالث: تطور سياسات تحرير سعر الصرف والتدفقات الرأسمالية الدولية في الجزائر	**75**
المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر	**78**
المطلب الأول: تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر	**78**
المطلب الثاني: تطور مؤشرات الانفتاح المالي في الجزائر	**80**
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الاقتصادية في تطوير مؤشرات الصادرات في الجزائر	**83**
المبحث الثالث: تأثير الانفتاح الاقتصادي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**86**
المطلب الأول: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**86**
المطلب الثاني: الميزة التنافسية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية	**89**
المطلب الثالث: انضمام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الى المنظمة العالمية للتجارة OMC	**92**
خاتمة الفصل	**98**
خاتمة عامة	**99**
قائمة المصادر والمراجع	**102**
ملخص الدراسة	**108**

قائمة الجداول والأشكال

1. قائمة الجداول:

العنوان	الصفحة
جدول رقم (2–1): تصنيف المؤسسات حسب الحجم	47
جدول رقم (2–2): أنواع المؤسسات الاقتصادية	49
جدول رقم (2–3): توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم	50
جدول رقم (2–4):تطور القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية خلال الفترة 2004 - 1994	63
جدول رقم (2–5): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 2012 - 2005	63
جدول رقم (3–1): معدل زيادة الناتج الوطني	73
الجدول رقم (3–2) : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر	74
الجدول رقم (3–3): معدل النمو لأهم القطاعات خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013	75
الجدول رقم (3–4) : الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	77
جدول رقم (3–5): تطور مؤشر نسبة التجارة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999	79
جدول رقم (3–6): مؤشر سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	81
الجدول رقم (3–7): اجمالي الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2015	81
الجدول رقم (3–8) : تطور مؤشرات الانفتاح المالي في الجزائر	82
الجدول رقم (3–9): الصادرات الاجمالية للجزائر خلال الفترة (2010-2020)	83
الجدول رقم (3–10): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2020)	84
الجدول رقم (3–11): أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2016) حسب المنطقة	96
الجدول رقم (3–12): أهم 10 شركات اقتصادية أجنبية مستثمرة في الجزائر	97
الجدول رقم (3–13): الشراكة الأجنبية في المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية	97

2. قائمة الأشكال:

العنوان	الصفحة
الشكل 2–1: المؤسسة مركز للتحويل	42
شكل رقم 2–2: دورة حياة المؤسسة الاقتصادية	52
شكل رقم 2–3: تطور القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية حسب القطاع القانوني خلال الفترة 1994-2012	64
الشكل رقم 3–4 : تطور حجم معدل نمو الناتج والانتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي	75
الشكل رقم 3–5 : تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	78
الشكل رقم 3–6: تطور مؤشر قيود التجارة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016	80
الشكل رقم 3–7 : أهداف برنامج التأهيل	89
الشكل رقم 3–8: تطور المشاريع الاستثمارية بفعل الشراكة الأجنبية في الجزائر	96

المقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، أصبح الانفتاح الاقتصادي أحد أبرز سمات النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، إذ بات يمثل ضرورة استراتيجية تمليها متطلبات العولمة والتكامل بين الأسواق. هذا الانفتاح، الذي يشمل مختلف الجوانب التجارية والمالية والتكنولوجية، يهدف أساسًا إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وجذب الاستثمارات، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. ومع ذلك، فإن تبنّي هذا النموذج لا يخلو من التحديات، خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية التي تسعى إلى تحقيق توازن دقيق بين الاندماج في الاقتصاد العالمي والحفاظ على مقومات التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تبرز المؤسسات الاقتصادية كفاعل مركزي في عملية التكيف مع متطلبات الانفتاح، بالنظر إلى دورها المحوري في خلق القيمة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز التنافسية. إلا أن قدرتها على تحقيق ذلك تظل مرتبطة إلى حد بعيد بمدى توفر بيئة اقتصادية وتنظيمية ملائمة تُمكّنها من استيعاب آثار الانفتاح والاستفادة من فرصه، مع الحد من مخاطره المحتملة.

أما بالنسبة للجزائر، فقد انخرطت منذ بداية التسعينيات في مسار إصلاح اقتصادي شمل، من بين عناصره الأساسية، تبنّي سياسة الانفتاح الاقتصادي كوسيلة لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ودمجه في الاقتصاد العالمي. وقد ترتّب على هذا التحول تبعات متعددة، سواء على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، أو على مستوى أداء المؤسسات الاقتصادية الوطنية، التي وجدت نفسها أمام تحديات جديدة فرضتها المنافسة والانفتاح على السوق الدولية.

ومن هذا المنطلق، تكتسي دراسة الانفتاح الاقتصادي وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية أهمية بالغة، لما تحمله من أبعاد تحليلية تسهم في فهم واقع الاقتصاد الوطني، وتقييم فعالية السياسات الاقتصادية المنتهجة، وتحديد مدى قدرة المؤسسة الجزائرية على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق المفتوح.

إشكالية البحث:

وانطلاقا من العرض السابق يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

– كيف يأثر الانفتاح الاقتصادي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما هو المقصود بالانفتاح الاقتصادي وما هي أبرز أشكاله ومؤشراته؟**

- **ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية في ظل بيئة اقتصادية منفتحة؟**
- **هل استطاعت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التكيف مع متطلبات الانفتاح وتحقيق أداء اقتصادي فعال؟**

فرضيات البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن الاستعانة بالفرضيات التالية:

- الانفتاح الاقتصادي هو عملية تحرير التجارة والمالية ورفع القيود عن حركة السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال، ويتخذ أشكالاً متعددة أبرزها الانفتاح التجاري والانفتاح المالي، ويُقاس من خلال مؤشرات مثل نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
- تواجه المؤسسات الاقتصادية في ظل بيئة منفتحة تحديات متعددة، من بينها ضعف القدرة التنافسية، محدودية التحديث التكنولوجي، غياب الكفاءة الإدارية، وصعوبة الاندماج في الأسواق الدولية المفتوحة.
- لم تتمكن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بشكل كافٍ من التكيف مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي، إذ لا يزال أداؤها متأثرًا بالقيود الهيكلية، وقصور البيئة الاستثمارية، وضعف التهيئة المؤسسية اللازمة لمواجهة المنافسة العالمية.

أهمية البحث:

كما تبرز أهمية الدراسة من خلال محاولتها الربط بين الإطار النظري لمفهوم الانفتاح الاقتصادي، وتطبيقاته الواقعية في الجزائر، من خلال تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري والمالي، وتقييم انعكاساتها على أداء المؤسسات الاقتصادية. ويساعد هذا الربط على فهم أعمق للتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات، وعلى استخلاص الدروس المستفادة التي يمكن أن تسهم في توجيه السياسات الاقتصادية الوطنية نحو دعم تنافسية المؤسسات وتعزيز قدرتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

أسباب اختيار البحث:

- الواقع الاقتصادي الجزائري حيث اعتمدت الجزائر منذ التسعينيات سياسة انفتاح اقتصادي كجزء من إصلاحات شاملة، غير أن نتائجها ما زالت محل نقاش، مما يستدعي دراسة مدى تأثير هذه السياسات على أداء المؤسسات الجزائرية وتكيّفها مع بيئة السوق المفتوح.

- قلة الدراسات الميدانية المعمقة على الرغم من وجود بحوث سابقة حول الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، فإن الدراسات التي تتناول تأثيره المباشر على المؤسسات الاقتصادية، من حيث التكيّف والتنافسية، لا تزال محدودة، مما يمنح هذا البحث قيمة مضافة.
- الرغبة في الربط بين النظرية والتطبيق حيث يوفر هذا الموضوع فرصة للجمع بين التحليل النظري لمفاهيم الانفتاح الاقتصادي وأشكاله ومؤشراته، والتطبيق العملي من خلال دراسة واقع الجزائر، مما يُكسب البحث بُعدًا علميًا وواقعيًا.
- أهمية المؤسسات الاقتصادية كفاعل رئيسي في النسيج الاقتصادي الوطني، ولذلك فإن تحليل كيفية تأثرها بالانفتاح الاقتصادي يساعد على تقييم فعالية السياسات الاقتصادية

أهداف الدراسة:

- تحديد المفاهيم النظرية الأساسية للانفتاح الاقتصادي، والتعرف على أشكاله المختلفة ومؤشراته المعتمدة في تقييم مستوى الانفتاح لدى الدول.
- تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية، من خلال استعراض تأثير هذا الانفتاح على هيكلة المؤسسات واستراتيجياتها وأدائها التنافسي
- دراسة واقع سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، وتحليل تطور مؤشراته، لا سيما المؤشرات التجارية والمالية
- تقييم أثر الانفتاح الاقتصادي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

منهج البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التطبيقي المقارن، وذلك بالنظر إلى طبيعة الموضوع وأهداف البحث.

- أولًا، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في معالجة الجوانب النظرية، حيث تم استعراض المفاهيم المتعلقة بالانفتاح الاقتصادي، أشكاله، مؤشراته، بالإضافة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح وأداء المؤسسات الاقتصادية، وتحديد التحديات التي تواجهها في بيئة منفتحة.

- ثانيًا، تم توظيف المنهج التطبيقي من خلال دراسة واقع الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، وذلك عبر تحليل البيانات والمؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية، التدفقات المالية، وتطور أداء المؤسسات الجزائرية خلال فترة ما بعد الانفتاح.

- كما تم الاستناد إلى المنهج المقارن عند تقييم تطور السياسات الاقتصادية الجزائرية في ضوء تجارب الانفتاح الاقتصادي، ومقارنة بعض المؤشرات مع المعايير الدولية أو مع فترات زمنية مختلفة محليًا.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت دراستنا على دراسة وتحليل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
- **حدود زمانية:** اقتصرت هذه الدراسة على سياسات الانفتاح الاقتصادي وتأثيراتها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مجملا خلال الفترة(2022–1990)

دراسات سابقة:

حظي موضوع بحثنا بعدة دراسات اقتصادية تناولت محاور هامة ومختلفة منه، فيما يلي عرض لبعضها:

- أطروحة دكتوراه (2017) بجامعة الجزائر 3 – كلية العلوم الاقتصادية بعنوان سياسة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وتأثيرها على أداء المؤسسات العمومية للباحث :د. عمر بلخضر الذي هدف خلال دراسته حول استنتاج تأثر المؤسسات العمومية سلباً بالمنافسة الأجنبية بعد تطبيق سياسة الانفتاح وتراجع حصتها السوقية بنسبة 40% في قطاعات رئيسية خلال الفترة(2015-2010) وضعف القدرة التنافسية بسبب التقادم التكنولوجي
- رسالة دكتوراه (2019) بجامعة وهران – قسم العلوم الاقتصادية بعنوان استراتيجيات تكيف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي للباحثة د. فاطمة الزهراء قاسمي التي هدفت من خلال دراستها الى أن نجاح 25% فقط من المؤسسات في تطوير استراتيجيات تكيف فعالة وأهمية الانفتاح الاقتصادي في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية
- أطروحة دكتوراه (2020) بجامعة قسنطينة بعنوان انعكاسات الانفتاح الاقتصادي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للباحث د. خالد بوعلام وكانت نتائج هاته الدراسة تأثر 60% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سلباً بسياسة الانفتاح و ارتفاع معدل إفلاس المؤسسات التقليدية بنسبة 35% بسبب الانفتاح الاقتصادي
- دراسة (2021) مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي – الجزائر بعنوان تحليل كفاءة استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر للباحث د. أحمد بن علي حيث كانت نتائج الدراسة الى ان عدم تناسق سياسة

الانفتاح مع القدرات الإنتاجية المحلية وضرورة إعادة هيكلة الدعم الحكومي للمؤسسات الوطنية وأهمية التدرج في تطبيق سياسات الانفتاح

- أطروحة دكتوراه (2022) جامعة بسكرة بعنوان تأثير الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للباحثة د. سمية زواوي حيث برزت نتائج هذه الدراسة الى ان تحسن مؤشرات الجودة في المؤسسات المصدرة بنسبة 45% وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وبروز تحديات كبيرة في مواكبة المعايير الدولية

هيكل البحث:

من أجل دراسة هذا الموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاث فصول هي:

الفصل الأول: الإطار النظري للانفتاح الاقتصادي

يخصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للانفتاح الاقتصادي، من خلال توضيح مفهوم الانفتاح الاقتصادي، أهميته، أسبابه وأهدافه. كما سيتم استعراض مزايا وعيوب الانفتاح الاقتصادي، إضافة إلى أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الانفتاح التجاري والمالي.

الفصل الثاني: الانفتاح الاقتصادي وعلاقته بالمؤسسات الاقتصادية

يتناول هذا الفصل دراسة العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية، من خلال توضيح نشأة المؤسسات الاقتصادية وتعريفها وأهدافها. كما سيتم تناول تصنيفات المؤسسات الاقتصادية واستراتيجياتها المختلفة، مع التركيز على أثر الانفتاح الاقتصادي في تطوير المؤسسات وتحدياته.

الفصل الثالث: دراسة واقع سياسة الانفتاح الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

يتضمن هذا الفصل الجانب التطبيقي من البحث، حيث سيتم التطرق إلى تأثير الانفتاح الاقتصادي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من خلال دراسة مراحل ظهور المؤسسات في الجزائر، وتطور سياسات تحرير سعر الصرف والتدفقات الرأسمالية الدولية. كما سيتم تحليل تطور مؤشرات الانفتاح التجاري والمالي في الجزائر، وتأثير ذلك على الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

الفصل الأول: الإطار النظري للانفتاح الاقتصادي

تمهيد الفصل:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية عميقة، تمثلت في تنامي ظاهرة العولمة وتزايد الترابط بين الاقتصادات الوطنية، مما جعل الانفتاح الاقتصادي ضرورة حتمية لمواكبة التطورات الدولية. ويشير الانفتاح الاقتصادي إلى مدى اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة والاستثمار وتسهيل تدفق رؤوس الأموال والتكنولوجيا.

غير أن الانفتاح الاقتصادي ليس مجرد خيار بسيط، بل يتطلب دراسة متأنية لتأثيراته الإيجابية والسلبية، إذ يمكن أن يسهم في تحفيز النمو والاستثمار، لكنه قد يؤدي أيضًا إلى تحديات مثل زيادة التبعية للأسواق الخارجية أو تأثر القطاعات المحلية بالمنافسة الأجنبية.

بناءً على ذلك، يتناول هذا الفصل الإطار العام للانفتاح الاقتصادي، من خلال التعريف بمفهومه وأهميته، بالإضافة إلى استعراض مزاياه وعيوبه، وأشكاله المختلفة، مع تسليط الضوء على الأسباب والمتطلبات الضرورية لتحقيق انفتاح اقتصادي ناجح. كما سيتم التطرق إلى المؤشرات المستخدمة في قياس مدى انخراط الدول في الاقتصاد العالمي، مما يساعد في تحليل أثر هذه السياسات على التنمية المستدامة.

المبحث الأول: عموميات حول الانفتاح الاقتصادي

في عالم يشهد تطورات متسارعة، أصبح تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول عاملًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة. ومع تزايد الترابط بين الأسواق، بات من الضروري تبني سياسات تتيح حرية تدفق السلع، والخدمات، والاستثمارات، مما يساهم في تنويع الفرص الاقتصادية وتعزيز الابتكار. وبينما يحمل هذا التوجه العديد من الفرص، فإنه يفرض أيضًا تحديات تتطلب استراتيجيات متوازنة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: مفهوم الانفتاح الاقتصادي

الفرع الأول: مفهوم الانفتاح

الانفتاح عبارة عن سياسة تعتمد على إزالة كافة القيود على حركة التبادل التجاري وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والعربية للمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد في تحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة في مصر. وهناك من يرى أن الانفتاح الاقتصادي عبارة عن سياسة تعتمد على إزالة كافة القيود على حركة التبادل التجاري وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والعربية للمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد من أجل تحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال والتكنولوجيا لمحاولة زيادة الإنتاج وإحلاله محل الواردات وتصدير الفائض وتشغيل الأيدي العاملة والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات [1]

- يرجع لفظ انفتاح في اللغة العربية إلى أصل الفعل فتح، وهو نقيض الإغلاق فتحه بفتحة وافتتحه فانفتح وتفتح وكل ما انكشف من شيء قد انفتح عنه وتفتح، ويربط مفهوم الانفتاح الاقتصادي بمبدأ وسياسة الحرية الاقتصادية أو ما يعرف بمبدأ دعه يعمل – دعه يمر)، أو دعه يفعل ما يشاء، والذي ظهر على يد الطبيعيين (الفيزيو قراط) والكلاسيك لاحقاً، وظهر هذا المبدأ في العصور الوسطي، حيث كانت تفرض قيود عديدة على التجارة.

- ونجد في دائرة المعارف البريطانية أن اليونانيين القدماء استخدموا cosmopolitan أما "كوزموفيل" عرف الانفتاح على أساس حب الشخص للعالم بشكل عام، وأن يكون الشخص منفتحا على البلدان كلها، وعلماء الاقتصاد يستخدمون لفظ انفتاح بمعنى يفتح افتتاحي بمعنى يبدأ أو ينشأ. [2]

---

[1] محمد علي سلامة، **الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ط1، 2002، ص 93

[2] محمد مصطفى كمال محروس، **آثر الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد السياسي في مصر 1970–1981**، المجلة العلمية لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، العدد 15، م 08، 2023، ص 548

- وبناء على استعراض التعريفات السابقة للانفتاح كلفظ في اللغة العربية ودوائر المعارف المختلفة العربية منها والأجنبية وبعد عرض المفهوم كمفهوم علمي والذي تناوله الكثير من العلماء خاصة الاقتصاديين منهم، فإن محمد علي سلامة " توصل إلى مفهوم إجرائي للانفتاح على أنه تحرير الطاقات الإنتاجية من كل المعوقات وتحرير القطاع الخاص من كل المخاوف أو العقبات وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية لكل الضمانات والالتحاق بسرعة بأحدث تكنولوجية إنتاجية ممكنة في العالم ، كما يعني الانفتاح تخفيف القيود التي يشتغل في ظلها الاقتصاد القومي، مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الخارجية والأجور والضرائب.
- وبصفة عامة يمكن القول أن الانفتاح هو عبارة عن الانفتاح على العالم الخارجي وزيادة المعاملات التجارية الخارجية مع الدول، من خلال زيادة تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج وتسهيل كل الإجراءات لذلك كتخفيض في الضرائب ورفع القيود الجمركية. [1]

الفرع الثاني: مفهوم الانفتاح الاقتصادي

– ان مفهوم الانفتاح الاقتصادي يرتبط بشكل أو بآخر بسياسة الحرية الاقتصادية (دعه يعمل، دعه يمر) والذي ظهر في العصور الوسطى ، حيثً كانت تفرض قيودا على التجارة .

من هنا يتبادر للذهن أن الانفتاح الاقتصادي يحمل في طياته الأفكار الخاصة بالحرية الاقتصادية والتجارية وتخفيف القيود على الاستثمارات الداخلية وكذلك الاستثمارات الأجنبية .

والجدير بالذكر أن لتمويل التنمية فإن الدول تواجه خيارات ليست سهلة ، فتدفقات الأموال تأتي من مصًادر محدودة هي المؤسسات الدولية التي تضع شروطا قد تكون صعبة التنفيذ، أو الحكومات الأجنبية أو القطاع الخاص ، من خلال الاستثمارات الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج ، وباستثناء القروض والمنح من الحكومات الأجنبية التي تعطى في كثير من الحالات لأسباب سياسية ، فإن الدول تجد نفسها أمام امتحان صعب لاقتصادها قبل تمكنها من جذب أموال المؤسسات الدولية أو القطاع الخاص ، فهذه المؤسسات تطلب تنفيذ إصلاحات اقتصادية قد تكون قاسية في بعض الحالات كشرط للإقراض ، في حين أنه كي تتمكن الدول من جذب الاستثمارات الخاصة والتحويلات فإن اقتصادها يجب أن يكون في وضع مقبول حسب المعايير الدولية ،

[1] زعيتري صارة، شويكات محمد، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 2017–1980** ، العدد 02، م 03، 2019، ص 212

واذا عدنا إلى نقطة البداية نجد أن هذه المعايير أصبحت أحادية أو بمعنى آخر فإنه لا مفر من الانفتاح الاقتصادي لتحسين أداء القطاعات المختلفة وبالتالي جذب الأموال من الخارج[1]

يعد الانفتاح الاقتصادي عاملا مهما في تحسين وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مما يزيد من كمية الإنتاج وكفاءته كما يسهم في حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج لأن توسيع السوق من خلال التجارة لا بد أن يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي سوف يكون له مردودا إيجابيا على النمو ورفاه البشر

وتجدر الإشارة إلى أن العولمة تعني زيادة الانفتاح على قوى السوق والمنافسة الدولية وانهاء عمليات تدخل الدولة ووضع التدابير للقضاء على الاختلالات المالية في الاقتصاد الكلي .

إن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته وانما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، ومن أجل ذلك عمدت كثير من الدول إلى العمل نحو الارتقاء بأداء اقتصاداتها المحلية.

التعريف الأول: الانفتاح يسمح بتحقيق مكاسب في الكفاءة (تقسيم العمل، الاقتصاد عوامل الإنتاج) علاوة على ذلك، تؤكد التحليلات الحديثة على العوامل الديناميكيات المرتبطة بالانفتاح: نشر الابتكارات (لا سيما عبر واردات السلع الرأسمالية)، وفورات الحجم بفضل تنمية الصادرات، والوصول إلى المخزون العالمي من المعرفة الاقتصادية. [2]

التعريف الثاني: الانفتاح الاقتصادي يعني تخفيف القيود التي يعمل في إطارها الاقتصاد الوطني مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الأجنبية والأجور والضرائب[3].

التعريف الثالث: هو عملية تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المعاملات الأجنبية الاقتصادية استثمارات كانت أم تجارية، على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل، وبذلك يصبح الانفتاح بمثابة اعتراف من السلطة بشرعية هذا التقسيم، وهي الشرعية التي كانت محل رفض وانتقاد من قبل السلطات الاشتراكية. [4]

---

[1] محمد حسن عودة، **دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، م01، 2017، ص 55

[2] شهيدة كيفاني، **الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة التميز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 01، م 02، 2017، ص312

[3] ملال شرف الدين، **الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2013–2000**، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، 2017، ص 164

[4] المرجع نفسه، ص 164

التعريف الرابع: يعد الانفتاح الاقتصادي أحد المظاهر البارزة التي صاحبت موجة العولمة المالية والاقتصادية التي يسير فيها الاقتصاد العالمي ويشير هذا المصطلح الى السياسة المنتهجة والمطبقة من قبل الدولة المتمثلة في الانفتاح على العالم الخارجي في علاقتها الاقتصادية للسير بالتنمية بأسرع معدل ممكن.[1]

التعريف الخامس: هو مجموع الإيرادات الصادرات ونفقات الاستيراد السنوية على السلع والخدمات مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي [2]

التعريف السادس: لم يتم التطرق إلى موضوع الانفتاح الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، إلا بصفة قليلة، ومعظم الباحثين يعبرون عن انفتاح اقتصاد ما على أنه قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة : للبلد أعلى قيمة الناتج الداخلي الخام لنفس البلد في نفس السنة ، فكلما ارتفعت تلك النسبة نقول أن الاقتصاد أكثر انفتاحا.[3]

التعريف السابع: وهناك من يرى أن مفهوم الانفتاح الاقتصادي ينصرف إلى التحرير الاقتصادي، الذي عادة ما يرتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة تحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، سواء كانت هذه البرامج ذاتية أو معتمدة من بعض المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. [4]

المطلب الثاني: أهداف وأهمية الانفتاح الاقتصادي

الفرع الأول: أهداف الانفتاح الاقتصادي

إن الانفتاح الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها: [5]

- إدخال تكنولوجيا جديدة إلى الصناعات المحلية لترتفع من جودة المنتجات المحلية والخفض من تكلفتها
- إعفاء الدولة من عبء توفير التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية الجديدة أو القائمة من خلال تنشيط بورصة الأوراق المالية

---

[1] بن شيخ عبد الرحمان، **الانفتاح التجاري الجزائري على القارة الإفريقية : دراسة في الأهمية والآفاق المستقبلية**، مجلة آفاق للعلوم جامعة الجلفة، العدد 08، م 02، 2017، ص77

[2] صدر الدين صوليلي، **الانفتاح الاقتصادي والنمو في الدول قيد التطوير**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 3، ص4

[3] لوعيل بلال، **العلاقة بين انفتاح ونمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2012)**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30، 2014، ص 45

[4] ملال شرف الدين، مرجع سبق ذكره، ص 164

[5] بن عروس رضوان ، **الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وانعكاساته على السياسات المالية والنقدية –دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1990–2015**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة يحي فارس المدية،2021 ، ص 13

- توفير خدمات النقل البحري الداخلي والخارجي سواء للركاب أو البضائع وتوفير المركبات الخاصة من خلال إنشاء فروع للمصانع والمركبات
- زيادة فرص العمل أمام الراغبين في العمل سواء في المشروعات الأجنبية أو في باقي قطاعات النشاط الاقتصادي
- زيادة حجم الصادرات وتقليل من حجم الواردات وبالتالي تصحيح من وضع الميزان التجاري
- تنويع من مصادر التصدير والاستيراد لتحقيق الاستقرار العام للتجارة الخارجية
- زيادة خبرات ومهارات اليد العاملة المحلية بسبب التطور التكنولوجي والاحتكاك بالأجانب وهو ما سيرفع من قيمتها محليا ودوليا
- تحسين مجالات وظروف العمل وارتفاع الأجر النقدي والعيني، الأمر الذي يمكن الدولة من الحفاظ على خبراتها وكفاءتها العالية من اليد العاملة بدل هجرتها إلى الخارج سعيا وراء المال
- نمو المنافسة بين المنتجين المحليين الأمر الذي يحفز المنافسة في السوق العالمية.

الفرع الثاني: أهمية الانفتاح الاقتصادي

تبرز أهمية الانفتاح الاقتصادي في العناصر التالية: [1]

- الانفتاح في المجال المالي والاقتصادي.
- ارتفاع إنتاجية الأراضي الزراعية في المحاصيل المختلفة بالحد من استعمال الأساليب البدائية والتقليدية في الزراعة، واستعمال أحدث ما وصل إليه العلم من أساليب علمية ووسائل تكنولوجيا في المجال الزراعي.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة لبعض المنتجات التي يتم استكمال حاجة الاستهلاك منها حالياً عن طريق الاستيراد أو تقليل كمية المستورد منها بقدر الإمكان .
- زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية المختلفة كالضرائب والجمارك ورسوم الإنتاج .توفير ما يحتاجه السوق المحلي من السلع المختلفة وبأسعار مختلفة، وتحسين مستويات المعيشة للأفراد .
- زيادة حجم الصادرات وتقليل حجم الواردات وبالتالي تصحيح وضع الميزان التجاري، والعمل على تقليل عجز الموازنة

[1] مؤيد عبد الرحمان الدري، **الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية على المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات – 2015 1995**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، العدد 2، م 21، 2018، ص 31-32

- تنويع مصادر التصدير والاستيراد لتحقيق الاستقلالية في التجارة الخارجية .زيادة حجم الموارد المالية المتوفرة من قطاع السياحة كونه مورداً من موارد العملات الصعبة
- تنشيط الأسواق المالية وزيادة التدفقات المالية وسهولة انتقال رؤوس الأموال.

المطلب الثالث: آثار الانفتاح الاقتصادي

للانفتاح الاقتصادي عدة آثار تتباين من اقتصاد إلى أخر، نظرا لطبيعة النظام الاقتصادي السائد، ومدى تقدمه والظروف التي يمر بها البلد، وشكل الانفتاح من انفتاح تجاري أو مالي، ويمكن تصنيف هذه الأثار إلى آثار إيجابية وسلبية.

الفرع الأول: مزايا الانفتاح الاقتصادي

يرى المدافعون عن الانفتاح الاقتصادي أن هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق من جراء تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي، ويمكن عرض أهم هذه الإيجابيات فيما يلي : [1]

- يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة نتيجة لتخصص الدولي في إنتاج المنتجات التي تتمتع فيها الدول بتكلفة إنتاج أقل وبالتالي استخدام أقل للموارد، مما يكسبها ميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها، واستيراد منتجات من دول أخرى استخدمت الموارد المتاحة لها بشكل أقل في انتاج تلك المنتجات
- يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى تحسين السياسة النقدية، بحيث أن تحرير القطاع المصرفي يضع ضغطا على الحكومات لتبني سياسة نقدية مقبولة ومناسبة، أما تحرير التجارة في الخدمات المصرفية يعيد تخصيص الموارد المالية من خلال التقليل من التدخل الحكومي المباشر، بحيث يحدث في النهاية تحقيق الكفاءة في توظيف تلك الموارد بأقل مخاطر ممكنة ومن ثم يؤدي تحرير تجارة الخدمات إلى تحسين تخصيص الموارد المالية وزيادة العائد على الاستثمار والتحفيز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمارات، وهو ما يؤدي إلى التحسين من معدلات النمو من خلال تبني سياسة نقدية واقتصادية أكثر كفاءة وفعالية
- إن زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل البلدان النامية كنتاج للعولمة المالية سوف يؤدي إلى انخفاض معدلات الفائدة المحلية، وهو ما يشجع المستثمرين على الاقتراض من البنوك وفتح مشاريع جديدة

[1] بن عروس رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 55-56

- إن تحرير القطاع المالي من القيود وانفتاحه على الشراكة والمنافسة الأجنبية سوف يسمح بالاستفادة من الخبرات الأجنبية والتكنولوجيا المتطورة
- امكانية وصول واقتحام البلدان النامية لأفضل الأسواق العالمية من خلال ما توفره العولمة المالية من قابلية التحويل للحساب الجاري وحساب رأس المال؛
- إن النظم الاقتصادية الأكثر انفتاحا تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، وتهدف إلى الإنتاج الموجه نحو الأسواق الدولية وبالتالي تنقل معها التكنولوجيا والمهارات الإدارية الأكثر كفاءة مما يمكنها من تقوية القدرات التنافسية
- إن تحرير التجارة والخدمات يجعل من المنتجات أرخص بالنسبة للمستهلكين مما يزيد من قدراتهم الشرائية، كما لا تستطيع المشروعات المحلية رفع أسعارها لما يمكن أن تواجهه من منافسة المنتجات الأجنبية التي لم تفرض قيودا على استيرادها.

الفرع الثاني: عيوب الانفتاح الاقتصادي

رغم المنافع التي يمكن أن يحققها الانفتاح الاقتصادي لأي بلد إلا أنه في المقابل يواجه العديد من الآثار السلبية التي تستدعي تجنبها أو التقليل منها، كما أن بعض الحجج التي يحتج بها المؤيدون للانفتاح ليست قطعية ونتائجها غير مؤكدة وتبقى تثير جدلا بين الاقتصاديين خاصة أنصار الحماية، ويمكن تقديم بعض السلبيات التي قد تنتج عن الانفتاح الاقتصادي في الآتي: [1]

- سهولة التعرض للأزمات المالية بسبب الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاديات الأخرى، فإذا حصلت أزمة ما في الدول المجاورة إن أثر هذه الأزمة سينتقل إلى الاقتصاد الوطني بسبب تكامل الاقتصاديات في ظل الانفتاح الاقتصادي
- عدم قدرة البلدان النامية على منافسة البلدان الصناعية بسبب عدم التكافئ في الخبرات والموارد المالية وغيرها
- يترتب على انخفاض الطلب العالمي على السلع التي تتخصص الدول النامية في إنتاجها انخفاض دخلها الوطني خاصة إذ لم تستطع تعويضه داخليا وحدوث انكماش اقتصادي لها وبالتالي انخفاض حجم صادراتها، مما لا يسمح لها بتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتغطية وارداتها وبالتالي حدوث عجز في موازين مدفوعاتها

[1] بن عروس رضوان، المرجع نفسه، ص 57

- قد يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى حدوث تضخم انفجاري، فقد اتخذ التضخم صورا انفجارية في سنوات الانفتاح الاقتصادي في الدول النامية، فالثابت في الاحصائيات الرسمية لمعدلات التضخم لم تكن تتجاوز 3% إلى 4 قبل سنوات الانفتاح، بينما بدأ معدل التضخم في الزيادة بخطوات متسارعة منذ أن بدأ التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي، وذلك نتيجة زيادة التدفقات الكبيرة للعملات الصعبة إلى الاقتصاد الوطني وما ينعكس ذلك على عرض النقود
- انخفاض سيادة الدولة بسبب أن الانفتاح الاقتصادي قائم أساسا على انسحاب الدولة وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: أسباب ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي وأشكاله

في عالم يتسم بالتغيرات المتسارعة والتشابك الاقتصادي المتزايد، لم يعد بإمكان الدول أن تبقى بمعزل عن التحولات العالمية. فمع تطور الأسواق وتقدم التكنولوجيا، باتت الحاجة ملحة إلى استراتيجيات جديدة تعزز القدرة على التكيف والاستفادة من الفرص المتاحة. في هذا السياق، ظهر الانفتاح الاقتصادي كنهج حتمي لتحقيق النمو المستدام، حيث أصبح التخلي عن القيود التقليدية والانخراط في التبادل التجاري والاستثماري مع العالم الخارجي أحد محركات التنمية. ويتخذ هذا الانفتاح أشكالًا متعددة، أبرزها الانفتاح المالي الذي يسهم في جذب رؤوس الأموال والاستثمارات، والانفتاح التجاري الذي يعزز التبادل السلعي والخدمي بين الدول. لكن، خلف هذه التحولات تقف دوافع متعددة ومتطلبات أساسية تفرض نفسها لضمان نجاح هذه السياسات وتحقيق التوازن بين الاستفادة من العولمة وحماية الاقتصاد المحلي.

المطلب الأول: الانفتاح التجاري والمالي

الفرع الأول: الانفتاح التجاري

تعددت الآراء حول إعطاء مفهوم شامل للانفتاح التجاري، وتضاربت بين مؤيد ومعارض لفكرة الانفتاح التجاري، فبين هذا التأييد والمعارضة زاد توجه الآراء الاقتصادية في الآونة الأخيرة نحو الانفتاح التجاري، فقد كان الإقبال من مفكري الاقتصاد ومن الدول العظمى متمثلا في السعي نحو التجارة، وذلك من خلال اتفاقية الجات والمنظمة العالمية للتجارة. حيث يعرف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati-Krueger على أنه السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية ، كما يعرف حسب المؤسسات الدولية تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة و التحكم فيها، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية و الاتجاه نحو نظام موحد لهذه الأخيرة. [1]

- هي السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المتحيزة ضد التصدير، واعتماد سياسات محايدة بين التصدير والاستيراد، وتخفيض قيمة التعريفة الجمركية العالية، وتحويل القيود الكمية إلى التعريفات الجمركية والاتجاه نحو نظام تعريفة كجمركية موحدة، يشمل برنامج تحرير العديد من الإجراءات المتعلقة بسياسات

[1] زدون جمال، بن جدو عائشة، بن ديمة نسرين، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2014**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 02، م 03، 2019، ص 349

الاستيراد وسياسات ترويج الصادرات وسياسات سعر الصرف وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.[1]

- الانفتاح التجاري حسب المعهد العربي للتخطيط : هو تلك السياسة التي تؤدي التخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية، والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة الخارجية شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات وسياسات سعر الصرف وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية، والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين.

وعليه يمكن استنتاج أن الانفتاح التجاري هو سياسة للتخلي عن القيود المفروضة على الصادرات والواردات لإصلاح وتوسيع حجم التجارة الخارجية[2] .

- بالنسبة للعديد من الباحثين يشير الانفتاح التجاري، وضده الانغلاق، ضمنيا إلى توجه السياسة التجارية نحو الخارج. أما بالنسبة للآخرين، فإن الانفتاح التجاري هو مفهوم أكثر تعقيدا، إذ لا يغطي فحسب توجه السياسة التجارية للبلدان، وإنما يشمل أيضا عوامل السياسات المحلية الأخرى مثل سياسات الاقتصاد الكلي أو السياسات المتعلقة بالمؤسسات والقانون على سبيل المثال، التي تجعل البلد إلى حد ما متوجها نحو الخارج outward oriented. وقد يتبنى المرء وجهة نظر أكثر شمولية نحو الانفتاح التجاري، بإشراك جميع العوامل ذات العلاقة، بما في ذلك أبعاد السياسة التجارية، التي لها تأثير على التجارة وعلى التوجه الخارجي للبلدان. فعوامل مثل الجغرافيا والبنى التحتية، قد يكون لها تأثير على التجارة والتوجه الخارجي للدول
- يقصد بالتجارة الخارجية التحركات الدولية للسلع والخدمات وهي اصطلاح اقتصادي يتصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول المختلفة ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول من ضروريات الحياة حيث يتبع ذلك الحصول كل دول

[1] سردار عثمان خضر، فرهنك عبد الكريم الياس، مظفر حمد مصطفى، **قياس وتحليل آثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على معدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد التركي خلال المدة 1990–2020**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 70، 2021، ص 7

[2] قلعي كريمة، حيدوشي عاشور، **قياس أثر التحرير المالي على الانفتاح التجاري لعينة من البلدان العربية باستخدام نماذج بانل الساكن خلال الفترة 1990–2017**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 02، م 06، 2021، ص341

على ما يتوفر من ضروريات الحياة لشبعها والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأسمالية في عدم إنتاجه لديها[1]

- إن الانفتاح التجاري تلك السياسة التي تؤدى إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير واتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين [2]
- أما الانفتاح التجاري هو مجموعة من السياسات والإجراءات والقواعد التي تسمح بالتحرير والتخفيض التدريجي لكل أشكال القيود التجارية المباشرة والغير مباشرة و الكمية والغير الكمية و التعريفية والغير التعريفية وذلك من اجل رفع مستوى تدفق التجارة الدولية عبر الحدود، من الناحية النظرية يمكن اعتبار الانفتاح التجاري عامل من عوامل الرفع من الإنتاجية من خلال زيادة المنافسة و الكفاءة والابتكار والاستحواذ على التكنولوجيا الجديدة مع توسيع الفرص الاقتصادية من خلال توسيع حجم السوق وتعزيز تأثير انتشار. [3]

الفرع الثاني: الانفتاح المالي

يعبر مصطلح الانفتاح المالي عن حرية التدفقات الرأسمالية الدولية أو تحرير حساب رأس المال أو التكامل المالي الدولي أو بالعولمة المالية، فرغم اختلاف هذه المفاهيم فيما بينها إلا أنها مرتبطة ببعضها البعض.

- يعتبر اقتصاد ما مفتوح ماليا Financially Open إذا كان يتمتع بالحرية التامة لانتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، أي إذا استطاع المقيمون المحليون مبادلة أصولهم المالية مع المقيمين الخارجيين بحرية، ويعني أيضا أن الحدود الدولية لن تشكل عائقا للاستخدام الأمثل للمدخرات، أي لا تكون هناك أية عوائق تحد من تنقل رأس المال بين الدول، ففي الأسواق تامة التكامل تباع وتشترى الأوراق المالية

[1] حيمور مصطفى، **نمذجة اقتصادية وقياسية لتأثير مساهمة الانفتاح التجاري في تحسين الأداء الاقتصادي الجزائري**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 01، م 13، ص 315

[2] سحنون مريم، **الانفتاح التجاري ومساهمته في ترقية الصادرات، غير النفطية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990 الى 2016**، مجلة المالية والأسواق، العدد 8، م 04، 2018، ص 121

[3] حداد صالح، ترقو محمد، **أثر الانفتاح التجاري على التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة 2000–2020**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد01، م 09، ص 222

المتشابهة بسعر واحد بغض النظر عن المكان الذي تتم فيه الصفقة ودون تأثير الطبيعة وخصوصية المتعاملين في تلك الأسواق.

حيث ينص على أنه يصبح السوق منفتحا بصورة كاملة إذا اتصفت كل الأطراف السوقية المحتملة بخصائص ثلاثة تتمثل في مواجهة مجموعة واحدة من القواعد عند التعامل مع هذه الأدوات والخدمات المالية، حرية الدخول لتساوي للأدوات والخدمات المالية والمعاملة بالمثل على قدم المساواة عند الدخول [1]

- ولقد قام (1994 Yilmaz Akyüz) بتعريفه على أنه : " تلك السياسة التي تؤدي إلى زيادة درجة السهولة التي من خلالها يتمكن المقيمين من امتلاك الأصول بالعملات الأجنبية، كما تسمح لغير المقيمين بالعمل في السوق المالية المحلية. ويمكن تمييز ثلاثة أنواع من المعاملات في هذا الصدد. أولا، المعاملات الداخلية والتي يسمح فيها للمقيمين بالاقتراض بحرية أكثر من الأسواق المالية الدولية، وبالمقابل يسمح لغير المقيمين بالاستثمار بحرية أكثر أيضا في الأسواق المحلية. ثانيا، المعاملات الخارجية: وفيها يسمح للمقيمين بتحويل رؤوس الأموال، وامتلاك الأصول المالية في الأسواق المالية الدولية، ويحق أيضا لغير المقيمين إصدار أوراق مالية ممثلة للإقراض كما يسمح لهم بالاقتراض من الأسواق المالية المحلية. ثالثا، المعاملات المحلية بالعملة الأجنبية، وفيها يقوم البلد بالترخيص لإنشاء العلاقة دائن – مدين بالعملات الأجنبية بين المقيمين، مثل الودائع المصرفية، الاقتراض بالعملات الأجنبية. ومن هنا يتبين أن الانفتاح المالي هو أوسع من تحرير معاملات حساب رأس المال، كونه يتضمن المعاملات المالية بين المقيمين بالعملات الأجنبية، التي تعتبر جزء مهم من النشاط المصرفي والمالي، بحيث تؤثر على اقتصاد البلد تقريبا بنفس طريقة المعاملات المالية عبر الحدود[2]."

- قام كثير من الباحثين بإعطاء تعاريف لهذا المفهوم. واختلفت هذه التعاريف لأسباب تتعلق بتطور المفهوم في حد ذاته، وبمدى نظرة الباحث وشمولها أو ضيقها وإلى ما يهدف إليه من دراسته، ويعتبر اقتصاد ما مفتوحاً مالياً (Financially Open) إذا كان يتمتع بالحرية التامة لانتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية، أي إذا استطاع المقيمون المحليون مبادلة أصولهم المالية مع المقيمين الخارجيين بحرية تامة كما يعني هذا المفهوم أن الحدود الدولية لن تشكل عائقاً للاستخدام الأمثل للمدخرات، أي لا تكون هناك أي عوائق تحد من تنقل رأس المال بين الدول؛ ففي الأسواق التامة التكامل تباع الأوراق المالية

[1] عبد العزيز طيبة، أمحمد بلقاسم، عمار طهرات، **أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ**، العدد 03، م 09، 2019، ص ص 468 469

[2] بورداش شهرزاد ، **أثر الانفتاح المالي و التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار** ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 03 ، 2017 ، ص 35

المتشابهة وتشترى بسعر واحد، بغض النظر عن المكان الذي تتم فيه الصفقة، وبدون تأثير الطبيعة وخصوصية المتعاملين في تلك الأسواق. [1]

- يقصد به مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي، بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه بشكل كلي أو يقصد به تحرير عمليات السوق من القيود المفروضة عليها والتي تعيق تداول الأدوات المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.
- يشير الانفتاح المالي إلى درجة اندماج النظام المالي لبلد ما وتحريره مع الاقتصاد العالمي. ويشمل سياسات وتدابير تُسهّل تدفقات رأس المال عبر الحدود، والاستثمار الأجنبي، وتجارة الخدمات المالية، والمشاركة في الأسواق المالية الدولية. ويمكن لزيادة الانفتاح المالي أن تُعزز النمو الاقتصادي والكفاءة وتقاسم المخاطر، ولكنها قد تزيد أيضًا من قابلية التأثر بالصدمات الخارجية وانتشار العدوى. [2]
- وبالتالي فإن سياسة الانفتاح المالي حسب كل من McKinnon and Shaw ما هي إلا حل أمثل بالنسبة للدول النامية للخروج من حالة الكبح المالي ووسيلة بسيطة وفعالة التسريع وتيرة النمو الاقتصادي بها حيث أن : [3]

تحرير القطاع المصرفي المحلي يسمح بتوفير موارد مالية إضافية لتمويل الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما يشجع على المنافسة فيما بين البنوك فتنخفض تكلفة الوساطة المالية، ويساهم كذلك في التخصيص الأمثل للموارد المالية الأمر الذي يساعد على توجيه القروض إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية . إلغاء الحواجز أمام تنقلات رؤوس الأموال فيما بين الدول يساهم في رفع حجم الموارد المالية المحلية وتوفير التمويل اللازم والسريع للاستثمارات المنتجة خاصة استثمارات القطاع الخاص.

المطلب الثاني: أشكال أخرى للانفتاح الاقتصادي

على الرغم من أهمية التقسيم السابق للانفتاح الاقتصادي إلا أن هناك أشكالا أخرى له، يلازم البعض منها الانفتاح التجاري و المالي، من بينها:

---

[1] طيبة عبد العزيز، **آثر الانفتاح المالي في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، مجلة البحوث العربية الاقتصادية، العددان 55-57، 2011، ص 115

[2] https://www.igi-global.com/dictionary/financial-openness تم الاطلاع يوم: 2025/03/29 على الساعة 15:07

[3] بلقاسم بن علال، **دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري 1990-2011**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، 2014، ص 280

1-الانفتاح من خلال الإطار الإقليمي و الإطار متعدد الأطراف:

يركز هذا التقسيم أساسا على الانفتاح التجاري، فرغم أن هدف الانفتاح هو تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، إلا أن هناك مدخلين مختلفين لبلوغ هذا الهدف هما:

– ترتيبات التجارة الإقليمية: أو ما يعرف بالتكامل الاقتصادي الدولي بمختلف مراحله، و الذي تقوم فيه مجموعة من الدول بخلق أو تطوير ترتيبات للتجارة الإقليمية فيما بينها بحيث تحصل دول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري فيما بينها، وتأخذ عدة أشكال أهمها : منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة و التكامل الاقتصادي.

– الإطار متعدد الأطراف: أو ما يعرف بمنظمة التجارة العالمية، بحيث تقوم المنظمة على قواعد متفق عليها في إطار متعدد الأطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في مجالات السلع الصناعية و الزراعية، و الخدمات و حماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير إجراءات الاستثمار فضلا عن قواعد إجراءات مكافحة الدعم و الإغراق و إجراءات الوقاية، ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء.

بقيت الترتيبات التجارية الإقليمية محل خلاف طيلة تاريخ الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة، التي مضى عليها أكثر من نصف قرن و ازدادت المخاوف بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية في جانفي 1995 حول مدى التوافق والتكامل بين الإطارين خاصة أن هناك تداخل و تشابك في طبيعة الالتزامات و المزايا بين الإطار الإقليمي و الإطار متعدد الأطراف، و من هذا المنطلق تضمنت الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة أحكاما تلزم الأطراف المتعاقدة بالإخطار عن كافة الاتفاقيات التجارية الإقليمية المنضمة إليها و هذا بموجب المادة 24 من الاتفاقية، كما أضيفت لها أحكام مكملة تعرف بأحكام التمكين ناهيك عن اتفاقية التجارة في الخدمات الخاصة بالتكامل الاقتصادي، تهدف هذه الأحكام إلى جعل الترتيبات الإقليمية بمثابة قوة دفع لتعزيز تحرير التجارة العالمية في إطار متعدد الأطراف

2-الانفتاح الإرادي والانفتاح الإجباري.

تسعى الدول بشكل إرادي إلى تحرير معاملات ميزان مدفوعاتها بهدف تحقيق مستوى أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالمي بغية الاستفادة من المكاسب التي تترتب على انفتاح اقتصادها، و هذا الشكل يناسب الدول المتقدمة و اقتصادات الدول الصاعدة، أما الانفتاح الإجباري فعادة ما يتم تحت ضغوط و شروط المنظمات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و تتبنى هذه الاقتصادات برامج للإصلاح الاقتصادي حتى تضمن استمرار دعم هذه المؤسسات و تشمل هذه البرامج إصلاح النظام التجاري و

نظام سعر الصرف و انتقال رؤوس الأموال، ففي تقرير للبنك الدولي حول التنمية لسنة 1991 تجد أن من بين ستة وثلاثين إصلاحا من إصلاحات التجارة في تسعة عشر بلدا ناميا بين الفترة 1945-1984 استمر بشكل كامل خمسة عشرة إصلاحاً

3-الانفتاح التدريجي والانفتاح الانتقائي.

يتم الانفتاح التدريجي بشكل مرحلي وفق نهج يتم رسمه و تنفيذه في أجل زمني محدد، فالانتقال من الحماية بأسلوب الحصص الخفية إلى الحماية بالتعريفة الجمركية ثم إزالتها هي الأخرى يعتبر بمثابة انفتاح تجاري تدريجي، كما أن تحرير الصادرات سياسة التوجه نحو التصدير ثم رفع القيود عن الواردات (سياسة إحلال الواردات يصب في هذا المضمون، فقد أكسب هذا النهج دول جنوب شرق آسيا مزايا عدة تمثلت في توسيع الأسواق أمام المنتجين المحليين وتحسنت المزايا التنافسية في السوق الأجنبية و استفاد المنتجون المحليون من وفرات الحجم، كما ساعدت إيرادات التصدير على تخفيف القيود على النقد الأجنبي، فلو تم مثلا السبق في تحرير الواردات لما أدى ذلك إلى خروج العملة الأجنبية ثم تتدهور الصناعة المحلية المنافسة و يتزايد العجز في ميزان المدفوعات.

قامت بعض البلدان مثل الأرجنتين و الأورغواي و المملكة المتحدة و نيوزيلندا في السبعينات بإزالة معظم القيود على رأس المال خلال فترة قصيرة الانفتاح الشامل)، في حين اتبعت بلدان أخرى نهجا أكثر تدرجا تمثل أولا في تخفيف القيود على التدفقات المرتبطة بالتجارة قابلية الحساب الجاري للتحويل ثم إزالة القيود عن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة طويلة الأجل و الاستثمارات في المحفظة المالية، و أخيرا إزالتها عن التدفقات المالية قصيرة الأجل.

وتعد الهند أحسن مثال عن التحرير التدريجي الحريص الحساب رأس المال بعدما قطعت فترة طويلة في نظام الرقابة شديدة الصرامة على النقد الأجنبي الذي كان سائدا قبل 1991، و مع التحرير التدريجي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و استثمارات المحفظة، أصبحت الروبية قابلة للتحويل بالنسبة للمستثمرين الأجانب ومع ذلك بقيت بعض الضوابط سارية على الأفراد والشركات. [1]

ويقتصر الانفتاح الانتقائي على تحرير بعض مكونات ميزان المدفوعات مع الاحتفاظ بقيود على البعض الآخر، فيمكن للحكومة أن تفرض قيودا على دخول المؤسسات الأجنبية إلى قطاعات أو صناعات معينة يتم

[1] طيبة عبد العزيز ، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990-2010** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03 ، 2011 ، ص 10-13

انتقاؤها مقابل التزام الصناعات المحلية بالنجاح في مجال التصدير خلال مدة محددة مثل تجربة كوريا الجنوبية التي دعمت الصناعات الكيميائية الثقيلة و بعدما تبين فشلها سحبت الحكومة دعمها.

و استخدمت ماليزيا التدخل المعتدل، فقامت بتنويع قاعدة الصادرات مما ساعدها على إقامة صناعات جديدة إضافة إلى استخدامها الرقابة على النقد الأجنبي و على الواردات في حدود ضيقة ،كما استخدمت الشيلي ضوابط منتقاة على رأس المال في محاولة للحث على الانتقال من التدفقات قصيرة الأجل إلى التدفقات طويلة الأجل من خلال فرض ضريبة ضمنية على تدفقات رأس المال الداخل التي تعكس اتجاهها في أقل من عام.

المطلب الثالث: أسباب ومتطلبات الانفتاح الاقتصادي

الفرع الأول: أسباب الانفتاح الاقتصادي

هناك أسباب للانفتاح الاقتصادي نذكرها كما يلي: [1]

1 - فكرة أن التجارة الدولية هي مصدر لتوسيع الأرباح من خلال تحقيق مكاسب من الانفتاح حول إعادة التخصيص للموارد بشكل أمثل وتقسيم العمل الدولي.

2 -اختلاف الأذواق و بحث المستهلك عن الجودة والنوعية، حيث يرى العديد من الاقتصاديين مثل « Krugman و « Lancaster » أن الانفتاح يسمح دائما للمستهلك من الاستفادة من الاختيار الأوسع.

3 -الفروقات الموجودة ما بين الدول من حيث وفرة وندرة عوامل الإنتاج النسبية.

4 -تزايد عدد التجارب الناجحة في ما يخص تحرير التجارة، فظاهرة النمو المرتفع لدول آسيا Tigers و تجارب النمو الأخيرة من الاقتصاديات العملاقة مثل الهند والصين جلبت تغيرات كبيرة في السياسات التجارية وخاصة في الدول النامية في ما يتعلق بالتجارة الخارجية.

5- دعم المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي البنك العالمي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمنظمة العالمية للتجارة لمبدأ الانفتاح على الخارج في ظل العولمة.

6 -القرب المكاني و الموقع الجغرافي عامل رئيسي لانفتاح الدول و تحرير تجارتها، حيث أثبتت دراسة

[1] سداوي نورة ، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 1980-2014 دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2 ، 2019 ، ص 14-16

أن العوامل الجغرافية من خلال المسافة الحدود المشتركة و حجم السكان درجة عالية في نسبة الانفتاح، أن حصة التجارة الفعلية بين اندونيسيا، ماليزيا وسنغافورة هي مرتفعة نتيجة العوامل الجغرافية سابقة الذكر.

7 – البحث عن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي مستويات معيشة راقية والبحث عن تقليص الفقر، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن دول شرق آسيا بإتباعها للاستراتيجية التوجه إلى الخارج حققت نمو اقتصادي كبير ومستوى دخل الفرد مرتفع مثل سنغافورة التي أصبحت نموذج للبلدان الأخرى.

8 –تشجيع البحث والتطوير، فالانفتاح الإقتصادي يسمح بالبحث عن قنوات جديدة لتوسيع وزيادة الحصص السوقية، بالإضافة إلى استحداث التكنولوجيا من خلال فتح الأسواق للاستثمارات الأجنبية.

اثبت الاقتصادي « Mateus (1995) » أن دول النمور الأسيوية تحصل على تكنولوجيا من البلدان المتقدمة عن طريق حجم الاستثمارات في سياق استراتيجية الاقتصاديات الموجهة نحو التصدير واستيراد السلع الرأسمالية الاقتصادية.

9 – كذلك من بين أسباب الانفتاح على التجارة الخارجية، هو تخفيض العديد من البلدان للتعريفة الجمركية التدريجي في ظل الاتفاقيات التجارة الحرة والتكاملات الاقتصادية أو الاتفاقيات الثنائية باعتبارها حافز يتيح للبلدان الاختيار الأفضل والأكثر ملائمة للاحتياجات القدرات وبتكاليف اقل.

إن السبب الرئيسي لهذا النوع من الانفتاح هو اللحاق بالركب « Cutch Up » ، أن تأثير اللحاق بالركب يكون حول المكاسب المتعلقة بمجموع الإنتاجية و التقنيات التي تؤدي إلى فكرة استيراد التكنولوجيا، من طرف الأعوان المقيمين، مشيرا إلى البرتغال واسبانيا والتجربة اليونانية في 60و80، التي تعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح على التجارة الدولية شرط لاسترجاع الأثر الايجابي، كما يرى أن الانفتاح على التجارة الدولية له دور مركزي في اللحاق بالركب بما يعني ذلك مواكبة التطورات ومسايرة الحداثة الدولية

الفرع الثاني: متطلبات الانفتاح الاقتصادي

هناك عدة متطلبات تحدد انفتاح اقتصاد ما نذكرها أهمها كالتالي: [1]

أ- الناتج الداخلي الخام

يعتبر الناتج الداخلي الخام محددا أساسيا للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار تجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية والأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للإتجار، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر حجم الناتج الداخلي الخام يساعد للمؤسسات التي تعمل في للمنتجات القابلة للإتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم (٢٠). وهذا ما يجعل الاقتصاد أكثر انفتاحا.

ب- سعر الصرف :

إن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، وفي هذا الصدد نجد عدة دراسات من أهمها تلك التي قام بها الاقتصادي Caves، فقد أوضحت أن هناك ارتباطا سلبيا بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف يكون لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري، إذ أن مثل هذه التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات، بالإضافة إلى ذلك فانه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير أن يتأثر نتيجة للتغيرات النسبية في معدل الصرف.

ج- التضخم :

إن المعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولي أهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات، كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة، بالإضافة إلى سوء المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، ونضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الاستثمارات قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل.

[1] لوعيل بلال، مرجع سبق ذكره، ص ص 45،46

ت– الانفتاح التجاري:

يعبر عنه مجموع الصادرات والواردات لبلد أ خلال الفترة) على الناتج الداخلي الخام لنفس البلد 1 في نفس الفترة ، ويعتبر أيضا محددا لانفتاح اقتصاد البلد..

د– البنى التحتية:

أكد الكثير من الاقتصاديين نظرية النمو التي تهدف إلى أن الاستثمار العمومي في البنى التحتية له أثر مهم على الاقتصاد الكلي في المدى الطويل، خاصة في مجال النقل بكل أنواعه (البري، البحري والجوي)، والاتصالات، مما يساهم في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلد المضيف.

ج–1) الاتصالات: وجود شبكة اتصالات متطورة يساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك لسهولة الاتصال بجميع أنواعه الهاتف، الأنترنيت

ج–2) المنشأة القاعدية: توفر المنشآت القاعدة كشبكة الطرقات السكك الحديدة، والمطارات عامل من عوامل جذب رأس المال الأجنبي، لسهولة التنقل من منطقة إلى أخرى، نقل البضائع سواء للتوزيع أو جلب المواد الأولية، الانفتاح على العالم الخارجي....

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الانفتاح الاقتصادي

لقد ظهرت العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تعني بقياس درجة الانفتاح الاقتصادي، ونعني بالمؤشرات مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما، حيث تسمى هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم، ومن بين هذه المؤشرات العديدة نذكر منها الأكثر استخداما.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

هناك مؤشرات لقياس الانفتاح التجاري نذكر منها:

1- المؤشرات البسيطة لقياس الانفتاح التجاري:

يعد مقياس نسبة التجارة من أهم للمقاييس المستخدمة لقياس الانفتاح التجاري التي سنعرضها فيما يلي: [1]

أ- مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي:

و يعرف أيضا بدرجة الانكشاف التجاري، ويعتبر المقياس الأساسي للتعبير عن الانفتاح التجاري و استخدمت معظم الدراسات هذا المقياس في تحديد طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، ويتمثل هذا المقياس في مجموع الصادرات زائد الواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

كما يتم أيضا استخدام نسبة الصادرات والواردات كلا على حدا إلى الناتج المحلي الإجمالي في قياس الانفتاح التجاري، و قد أشار Edwards (1993) إلى أن الأدبيات الاقتصادية أولت اهتماما بالغا بالصادرات لما لها من علاقة ارتباط إيجابية بين زيادة الصادرات و نمو الإنتاجية، ولكن وفقا لنظرية الميزة النسبية تؤدي التجارة الدولية إلى مزيد من الكفاءة في استخدام للموارد المتاحة من خلال استيراد السلع و الخدمات التي كانت ستكلف الاقتصاد الكثير في حالة إنتاجها محليا، لذلك فإنه من الأجدر اعتبار الواردات بنفس أهمية الصادرات بالنسبة للأداء الاقتصادي، إذ نجد أن العلاقة بين الواردات و نمو الإنتاجية تكون أحيانا إيجابية و أحيانا سلبية، ولم تتمكن البحوث التطبيقية من التمييز بين الأثر الإيجابي المتوقع للواردات على نمو الإنتاجية في المدى الطويل و بين حقيقة أن الواردات تنجذب في البداية نحو قطاعات منخفضة الإنتاجية التي تكون لدولة ما فيها ميزة نسبية دولية.

---

[1] طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990-2010** ، مرجع سبق ذكره، ص 31-32

ب- مقياس علاوة السوق الموازي لسعر الصرف.

تعتبر علاوة السوق الموازي من المقاييس الشائعة و التي توضح مدى نجاح ترشيد الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، و يتم استخدامها لإظهار مدى شدة القيود التجارية، وقد أشارت دراسة كل من إلى أنه نظرا للارتباط القوي بين Levine and Renelt (1992), Rodriguez and Rodrik (2001) علاوة السوق الموازي و عدد من السياسات غير السليمة و آثارها كارتفاع معدل التضخم، دين خارجي كبير، درجة مرتفعة من الفساد وتطبيق غير كفء للقانون، فإنه من الصعب استخدام هذا المتغير كمؤشر لأي من هذه السياسات.

و توصلت هذه الدراسات إلى أن استخدام علاوة السوق الموازي كمقياس المدى شدة القيود التجارية قد يكون غير معبر و يؤدي إلى حكم خاطئ لأنها تقيس مجموعة من السياسات غير السليمة بدلا من كونها مقياس للسياسة التجارية، لذا هناك من يستخدم مؤشرا آخر لسعر الصرف و هو تحركات سعر الصرف الحقيقي، وعلى الرغم من صعوبة تقدير المستوى التوازني لسعر الصرف الحقيقي، فمن للمكن استخدام الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدلالة على حرية التجارة لأنه من المتوقع أن يؤدي تحرير التجارة إلى خفض هذا المتغير.

ج- ترتيبات الدفع الثانية كمقياس للانفتاح التجاري:

استخدمت هذه الترتيبات بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تمويل التجارة بين الدول بسبب وجود صعوبات في إيجاد العملة الصعبة و قامت العديد من الدراسات مثل دراسة Triffin (1976) بدراسة مدى إمكانية اعتبار ترتيبات الدفع الثنائية Auguste (1997), Trued and Mikesell (1995) خطوة هامة نحو المزيد من الحرية التجارية، فبالرغم تواجد هذه الترتيبات إلا أن عددها يتناقص، لذا يمكن اعتبار أي اتفاق تجاري في إطار إقليمي أو متعدد الأطراف مؤشرا على الانفتاح التجاري.

2- مؤشرات قياس الانفتاح التجاري حسب الانفتاح المطلق:

تضم مؤشرات الانفتاح المطلق المؤشرات التالية: [1]

أ- مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي:

[1] بن عروس رضوان، مرجع سبق ذكره، ص 45-48

تعتبر الدول ذات معدلات الانفتاح العالية على العالم الخارجي والتي تمتاز بتنوع هياكل صادراتها وبالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي الأكثر قدرة من الدول ذات الانفتاح المنخفضة، والتي تتصف بهياكل إنتاج وصادرات أولية محدودة، بحكم الانفتاح على الأسواق الدولية، بعض العوامل منها حجم التجارة الخارجية، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى أجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي .يتبين من نشر درجة الانفتاح الاقتصادي أهمية التجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعدل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني ويبين أيضا درجة الانكشاف الاقتصادي على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به أو درجة انفتاحه عليه.

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يبين مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات الواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة، وعليه إذا كان هذا المؤشر مرتفع دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية، ويجعلها في حالة تبعية انكشاف) للعالم الخارجي، ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر على عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته والحصول منه على حاجاته من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، والتبعية للخارج ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقات والتكتلات الاقتصادية

ب- مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية

يقيس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية، مدى تركيز صادرات الدولة على السلعة أو عدد قليل من السلع وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها عددا قليلا من السلع هي في غالبيتها سلع أولية، وتصدر في معظمها للدول المتقدمة، وبالتالي فإن زيادة التركيز السلعي يزيد من تبعية الدول النامية إلى الدول المتقدمة هذا ويمكن اعتبار مؤشر التركيز السلعي من مقاييس التبعية وعندما تبلغ نسبة هذا المؤشر في الدول أكثر من 60% فإن اقتصاد تلك الدولة يصبح في وضع لا يسمح لها بالمقاومة أي إجراءات تقوم بها الدولة المستوردة وخصوصا عندما تكون السلعة المصدرة من النوع الذي يغلب عيه طابع التقلبات الحادة في أسعارها مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة واللازمة لعملية التنمية.

ولقياس التركيز السلعي يستخدم معامل جيني – هيريشمان وهو أكثر المقاييس الشائعة للاستخدام قياس التركيز السلعي للصادرات الوطنية.

ج- مؤشر التبادل التجاري

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة الانفتاح لبلد ما، ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين وصناع السياسة، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري وانخفاضه ويشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة، يُفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات فارتفاعه عن المائة بمعنى أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات وتراجعه عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات وبالتالي تراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات باعتباره يعكس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي بل حتى سلوك الاقتصاد المحلي لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف الموارد الاقتصادية المحلية، وتوزيع الدخل، ونمط الإنتاج والأسعار ... الخ.

المؤشر الجغرافي:

طبق هذا المؤشر من طرف Frankel, Romer (1999) بهدف إثبات مدى مساهمة التجارة الدولية في رفع مستوى نصيب دخل الفرد بالدرجة الأولى، مع تحديد الحصة التجارية للبلد بإدخال متغيرات حديثة تسمى بالمتغيرات الجغرافية كأساس للمبادلات الثنائية بين بلد معين وشركائه التجاريين، تتمثل من حجم السكان نصيب الفرد من الدخل، المناطق و الحدود المشتركة، المسافة كعوامل أساسية تجذب البلد إلى القيام بالمبادلات التجارية والاتفاقيات الثنائية وعليه تقاس حصة التجارة للدولة بمجموع حصة مساهمة التجارة الثنائية المتنبئ بها مع جميع شركائها.

يستخدم المؤشر الحساب حصة التجارة الفعلية للبلد مع حصة التجارة الثنائية بإدخال المتغيرات من بينها الحجم الذي يتميز بعلاقة ايجابية في تفعيل التجارة الثنائية، على عكس المسافة التي تؤثر سلبا على التجارة الفعلية بين البلدين، فكلما زادت المسافة زادت تكاليف النقل والبعد عن الموانئ البحرية. [1]

3- مؤشرات قياس الانفتاح التجاري حسب الانفتاح النسبي:

تهدف هذه الطرق إلى تقييم الانفتاح التجاري لبلد ما على أساس استخدام مقاييس، ويقاس الانفتاح بالفرق الموجود بين القيمة الملاحظة في البلد وبين هذا المعيار الذي يكشف عن درجة انفتاح البلد.

[1] سداوي نورة، مرجع سبق ذكره، ص20

أ- مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية

هو عبارة عن مؤشر يقيس الضريبة تفرض على السلع بمناسبة عبورها الحدود الوطنية للدولة ، دخولا في حالة الواردات و خروجا في حالة الصادرات ، و الغالب هو أن تفرض الرسوم الجمركية على الواردات بينما تعفى الصادرات من كل الرسوم و يطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية [1]

4- مؤشر قياس الانفتاح التجاري حسب البواقي:

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، حيث أنها لم تستطع التعبير عن درجة إنفتاح إقتصاد ما وإتجاه سياسته التجارية ولهذا فقد إقترح كل من - Syruin chenery Guillarmont (1984) طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح فإذا كان الفارق أو الباقي موجب أي أن حجم التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل فيعبر البلد منفتحا والعكس صحيح ويعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية كالحجم ومتغير الناتج الداخلي الخام ومتغير الدخل الفردي ومتغير الحجم الفيزيائي للبلد المساحة والنمو الديمغرافي) ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى وغيرها وقد طور هذا المؤشر وأدخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسية. [2]

5- مؤشرات قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر المزدوج Sachs – Warner:

يعتبر نموذج (1995) Sachs - Wamer من أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين بحكم أنه استطاع أن يعطي إجابات فاصلة عن كثير من التساؤلات حول مسألة قياس أو تقييم الانفتاح التجاري قياسا دقيقا وقد استطاع هذا المؤشر أن يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعي ومنطقي لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة وأيضا تواريخ تبنيها لهذه السياسة، هذا المؤشر يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعتين:

---

[1] خضراوي حفيظة، **سياسة الإتحاد الأوربي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة 2000-2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019، ص 3

[2] حيمور مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 317

البلدان المنفتحة والمغلقة على التجارة الخارجية وذلك بالاعتماد على المعايير التالية:

- معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية إذ لا يجب أن تفوق 40 % من قيمة المنح.
- معيار حصة السوق السوداء إذ لا يجب أن تفوق 20%
- معيار النظام السياسي إذ لا يجب أن يكون نظام إشتراكي.
- معيار تدخل الدولة إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

* ويقاس انفتاح أو انغلاق البلد تجاريا من خلال هذه المعايير إذ أن الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط فتصنف ضمن الاقتصاديات المغلقة بينما الدول التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية. [1]

6- مؤشر قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب Edwards :

يعتبر النموذج المركب لـ Edward 1998 ، أحد أحدث المؤشرات التي عنيت بتقييم وقياس الانفتاح التجاري، وبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى Edward أن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، حيث أنها لم توضح مدلى تأثيرها على النمو، ولهذا اقترح Edward مؤشر يرتكز على فرضية أن سياسات الانفتاح تتماشى مع ارتفاع إنتاجية عوامل الإنتاج، وقد استخدم Edward المؤشرات الموجود من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقترح جمعها في شكل مركب، يتكون من تسعة مؤشرات فرعية الثلاثة الأولى تصنف بوجود سياسات الانفتاح، بينما السنة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية، وهي موزعة كالآتي:

- مؤشر تقرير التنمية في العالم 1987
- مؤشر البواقي لـ learnner1988
- التعريفة المتوسطة على الواردات
- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية
- مؤشر تفاوت المؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة
- معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارية على التجارة الخارجية
- ومؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف وولف Wolf1993

[1] حيمور مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 317

وقد قام Edward يجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تباين مختلف مظاهر السياسة التجارية، أي أن المؤشر المركب دالة لـ (Sache Warmer – علاوة الصرف التعريفة المتوسطة –الحصص مؤشر وولف.....). لذا ذهب Edward في تفسير مؤشر الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد مبدأ ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20% وهو نفس مذهب Sache-Warner إلا أن النسبة أكبر [1]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الانفتاح المالي

يتم استخدام عدة مؤشرات لقياس الانفتاح المالي، من أهمها: [2]

1. مؤشر صندوق النقد الدولي:

هو مؤشر القيود على معاملات حساب رأس المال، حيث يتم تصنيف الاقتصادات وفقا لما لديها من قيود على حساب رأس المال إلى اقتصادات منفتحة ماليا تكون قيمة المؤشر تساوي 1 في السنوات التي لا توجد فيها قيود أو منغلقة (قيمة المؤشر تساوي 0)

ويتمثل مصدر البيانات التي يعتمد عليها صندوق النقد الدولي الحساب هذا المؤشر في تقريره السنوي الخاص بترتيبات المعاملات والقيود على المعاملات، وأصبح هذا المؤشر غير دقيق في تصنيف الاقتصادات، لأنه لم يعد تصنيف الاقتصادات وفقا لما لديها من حساب رأس المال مفتوح أو مقيد نظرا لتعدد أشكال التدفقات الرأسمالية

2. مؤشر ساكس :

يعتمد هذا المؤشر على خمسة معايير تمثل قيود غير مالية لقياس درجة انفتاح حساب رأس المال، تتمثل في متوسط معدلات الرسوم الجمركية المطبقة في الاقتصاد التي تزيد عن 40%، متوسط معدلات الرسوم غير الجمركية المطبقة في الاقتصاد التي تزيد عن 40% من الواردات، إذا كان الاقتصاد قائما على نظام الاقتصاد الموجه مدى احتكار الدولة لأغلب الصادرات، إذا كان حجم السوق الموازي يفوق أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي .

3. مؤشر Quinn (1997):

قدمت هذه الدراسة سنة 1997 في مقال بعنوان ويقيس هذا المؤشر درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على حساب رأس المال ، يضم 64 دولة للفترة 1975-1989 تصنف الاقتصادات وفقا لهذا المؤشر من 0 إلى 2،

[1] موراد تمتان، رضوان بن عروس، **الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، ع 2، 2017، ص 242

[2] عبد العزيز طيبة، أمحمد بلقاسم، عمار طهرات، مرجع سبق ذكره، ص 471-472

حيث تمثل القيمة 0 أقصى حد من القيود و تمثل القيمة 2 أدنى حد من القيود). ويتم نشر هذا المؤشر في التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود سعر الصرف الصادر عن صندوق النقد الدولي 7 . ، وقد خلص Quinn إلى وجود ارتباط قوي موجب الاتجاه بين تحرير حساب رأس المال والنمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي ومن أهم مزايا هذا المؤشر أنه قدم تحليل مباشر للعوائق الحكومية القابلية حساب رأس المال للتحويل.

4. مؤشر KAOPEN:

من أحسن وأحدث مؤشرات قياس KAOPEN (KAOPEN, 2001(يعتبر مؤشر KAOPEN مؤشر الانفتاح المالي وفق الدراسة التطبيقية التي اعدها ، يقيس هذا المؤشر درجة انفتاح حساب رأس المال في أي اقتصاد ويستند إلى استخدام نموذج ديناميكي لعينة متكونة من 87 دولة خلال الفترة ما بين 1983 و 2003 متغيرات وهمية ثنائية تقوم بتدوين جدولة القيود على المعاملات المالية عبر الحدود الواردة في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي بشأن ترتيبات الصرف وقيود الصرف (AREAER)

تصنف الاقتصادات وفقا لهذا المؤشر من 0 إلى 1 تعني القيمة 0 اقتصادات منفتحة ماليا بالكامل أو منغلقة قيمة المؤشر تساوي (1) وخلاصة الدراسة الى أن التطور المالي لوحده ليس مجدياً، إذا لم يرفق بالتحرير المالي الذي يحفز النمو الاقتصادي شريطة وجود بنية مؤسسية وقانونية تتوافق مع متطلبات التحرير المالي، مع إشارته للتحرير التجاري كدعم أخرى للتطور المالي في الدول محل الدراسة, ويغطي هذا المؤشر حاليا مجموعة البيانات لـ 182 اقتصادا للفترة الزمنية 1970-2016، ويوجد آخر تحديث للبيانات الخاصة بهذا المؤشر إلى غاية 2016، واحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى باعتبارها أكثر الاقتصادات انفتاحا 0.111 درجة.

5. مؤشر BHL :

لكل من Bekaert Harvey and Lundblad سنتي 2001 و 2003، و الذي تمحور حول دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي المتمثل في تحرير أسواق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي، وذلك بهدف تحديد أثر تحرير تدفقات رؤوس الأموال على النمو الاقتصادي. وقد تم الاعتماد في الدراسة سلة من البيانات (Panel) لعينة غير متجانسة متكونة من 95 دولة للفترة الممتدة بين 1980-1997 باستعمال متغيرات ثنائية صماء يقيس درجة انفتاح أسواق الأوراق المالية على المستثمرين الأجانب وذلك بالاعتماد على التواريخ الرسمية لتطبيق تحرير الأسواق المالية في الدول، ويأخذ هذا المؤشر قيمة سنوية تقدر بـ (0) تشير الحالة وجود قيود على الأسواق المالية والقيمة 1 تشير الحالة تحرير هذه الأسواق) ، وقد تم التوصل إلى أن الأوراق المالية ساهم في رفع

نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 10 سنويا في الدول ذات المستوى التعليم العالي وذات درجة مرتفعة من التطور المالي والمؤسساتي.

وقد أكدوا أن تحرير تدفقات رؤوس الأموال ينوع من المخاطر المالية الأمر الذي يخفض من تكلفة رأس المال، فيرتفع حجم الادخار المحلي وبالتالي ترتفع حجم الاستثمارات التي بدورها تساهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي. [1]

6. نموذج حجم التدفقات الرأسمالية:

تكون الدول أكثر انفتاحاً إذا كان حجم التدفقات الرأسمالية في ما بينها كبيراً. وبالتالي، كلما ازدادت درجة حرية التدفقات الرأسمالية الدولية، كبر حجم التدفقات بين الدول. ومن أهم الدراسات في هذا المجال دراسة غولوب (Golub) (14)، لكن بالرغم من ملاحظة غولوب كبر حجم التدفقات الرأسمالية الدولية في ما بين الدول التي تسمح لرؤوس الأموال بالانتقال بحرية، فإن هذا لا يُعد دليلاً على حرية انتقالات رؤوس الأموال؛ إذ يمكن أن نجد اقتصاداً ما له تحرير تام للتدفقات الرأسمالية، لكنه لا يتسم مع ذلك بكبر حجم هذه التدفقات، نظراً إلى عدم وجود حافز على انتقال رؤوس الأموال إليه. وفي حالة تساوي معدلات العائد على الأصول المالية المحلية والأجنبية، فإن الكثير من هذه التدفقات تكون ذات أجل قصير، وهو ما يجعل حجمها قليلاً على الرغم من التحرير التام.

7. نموذج تعادل أسعار الفائدة:

تعد نظرية تعادل أسعار الفائدة أحد المناهج الأساسية الدالة على درجة التدفقات الرأسمالية الدولية القصيرة الأجل، حيث أنها تقيس الأثر على التدفقات الرأسمالية فيما بين الدول. وتظل عمليات التدفق سارية إلى أن تتساوى معدلات الفائدة المحلية مع معدلات العائد على الأصول المالية المحلية والأجنبية. وكلما قل الفرق بين العائد والأصول ارتفعت درجة تحرر التدفقات الرأسمالية الدولية.

8. نموذج الادخار الاستثمار:

في حالة تحرير الميزان الرأسمالي، تميل رؤوس الأموال الطويلة الأجل إلى الانتقال إلى حيث ترتفع معدلات العائد على الاستثمار، وتنقطع العلاقة بين الاستثمار والادخار المحليين، إذ حركة رؤوس الأموال تضمن تسوية

[1] طيبة عبد العزيز، اثر الانفتاح المالي في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2009، مجلة البحوث العربية الاقتصادية، العددان 55-57، 2011، ص 119

الاختلالات التي تصيب المدخرات المحلية، فإذا افترضنا تراجع هذه الأخيرة لأي سبب من الأسباب فإن أسواق المال تتضمن حتما تمويل الاستثمارات المحلية من مجمل المدخرات العالمية.

إن مدى الارتباط بين المدخرات والاستثمارات المحلية يقيس لنا درجة الانفتاح المالي للدولة على العالم الخارجي، فإذا كان هذا الارتباط شديدا يصل إلى (1)، يشهد هذا الاقتصاد انغلاقا تاما، كما أن حجم الاستثمار المحلي لا يتوقف على حجم الادخار المحلي معدل الارتباط يصل إلى (0)، فإن الاقتصاد في حرية تامة لانتقالات رؤوس الأموال الدولية. [1]

9. تحرير سعر الصرف

حيث عرف نظام الصرف منذ مطلع الثمانيات تغيرات يمكن اعتبارها مندرجة في إطار التوجه نحو المزيد من المرونة في إدارة ومراقبة الصرف الأجنبي، فتم تعديل نظام الصرف ابتداء من مارس 1987 تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار، وتم اتباع تنظيم مراقب لسعر الصرف مع نهاية عام 1987 واستمر حتى 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4.9 دج / 1 دولار في نهاية عام 1987 ليصل إلى 17.7 دج / 1 دولار في نهاية مارس 1991. ليتم اتخاذ قرار التخفيض بنسب 22% وفقا كما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي. وبهذا التخفيض، بلغ معدل صرف الدينار 22.0 دج / 1 دولار. وبمقتضى الاتفاق الجديد مع صندوق النقد أصبح سعر الصرف الدينار 34 دج / 1 دولار تحضيرا لتحريره الفعلي.

المطلب الثالث: طرق أخرى لقياس الانفتاح الاقتصادي

ثم مؤشرات يمكن الاسترشاد بها لتقويم التحرير المالي أهمها :

- **درجة العمق المالي:**

يشير مفهوم العمق المالي إلى مدى توفير الخدمات المالية و اتاحتها للاستخدام أو التعامل من قبل قطاعات المجتمع المختلفة وتمكينهم من الاستفادة من الخدمات و بالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

[1] طيبة عبد العزيز ، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990–2010** ، مرجع سبق ذكره، ص 34-36

فالعمق المالي يمكن المدخرين من الاستثمار في مجموعة واسعة من الأصول ذات الجودة العالية، كما يسمح للمقترضين أيضاً الاستفادة من مجموعة واسعة من خدمات التمويل بما فيها أدوات إدارة المخاطر[1]

حيث أن درجة العمق المالي يحقق الأهداف التالية:

- تزايد حجم المؤسسات التي تعمل في القطاع المالي.
- تنوع الخدمات المالية المتاحة و كمية الأموال التي يتم الوساطة فيها في جميع منافذ القطاع المالي.
- التغطية الجيدة للمخاطر من خلال خلق تشكيلة واسعة من الأصول.
- اتخاذ قرارات عقلانية فيما يتعلق بالادخار والاستثمار.
- تزايد رأس المال الذي تقرضه المؤسسات المالية الخاصة للقطاع الخاص بدلاً عن الاقراض الحكومي المباشر
- تحسن القطاع المالي من حيث الإشراف والتنظيم والاستقرار و كذلك من حيث الكفاءة والقدرة التنافسية.
- تزايد نسبة السكان الذين يحصلون على فرص الوصول إلى الائتمان والخدمات المالية.

- **مؤشر التشويه**

قدم من طرف David Dollar (1992) لقياس اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو، يقيس مؤشر التشويه الانفتاح الاقتصادي بطريقة غير مباشرة من خلال فرض القيود التجارية التي تؤدي إلى تشويه في سعر الصرف الحقيقي، ويكون هذا المؤشر بغياب التجارة الحرة مع وجود سياسات التوجه نحو الخارج.

يعرفه « Dollar » بأنه "ذلك المؤشر المستمد من قياس مدى تشوه سعر الصرف الحقيقي بعيدا عن مستوى التجارة الحرة في النظام التجاري و يكون المؤشر كبير كلما كانت الأسعار عالية نتيجة لنسبة الحماية المرتفعة على مدى سنوات طويلة".

انتقد هذا المؤشر من طرف Rogoff من حيث أن التشوه في سعر الصرف الحقيقي، لا يرجع إلى القيود التجارية المطبقة و إنما إلى السياسة النقدية المنتهجة من طرف البلد و أسعار الصرف، كما أن قانون السعر الواحد لا يطبق في الواقع فهو بذلك غير منطقي، وبرر سبب ارتفاع أسعار السلع الواردات المنافسة و الصادرات إلى السياسة النقدية المتمثلة في رفع قيمة العملة الوطنية .[2]

[1] محمد طرشي، محمد ترقو، نبيل بوفليح، **آثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015**، مجلة الملاحظات، ع 34، م 4، 2018، ص 113

[2] سداوي نورة، مرجع سبق ذكره، ص 23

- **مؤشر الكثافة التجارية**

هذا المعيار، الذي يُطلق عليه غالبًا درجة الانفتاح، يقيس حجم التجارة الخارجية (استيراد والتصدير) بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، بحيث تكون الصادرات، على التوالي، الواردات والناتج المحلي الإجمالي للبلد .هذا نسبة تسمى أيضًا درجة الانفتاح التجاري، ويجعل من الممكن قياس حجم الانفتاح الاقتصادي. [1]

- **مؤشر تنويع المنتجات حسب المهارات وكثافة التكنولوجيا**

يمكن القول بأن هذا المؤشر هو الذي نستخلص منه درجة اعتماد الدولة في تجارتها الخارجية على التكنولوجيا المتطورة والمهارة العالية، حيث ارتفاع قيمة صادرات الدولة من هذه المنتجات يعني امتلاكها لتنافسية خارج السعر وكلما تراجعت هذه القيمة يعني تراجعت التنافسية خارج السعر للدولة. [2]

- **مؤشرات صادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي**

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي كل سنة تقريرا لتنافسية عدد كبير من الدول، من بينها الدول العربية، ويأخذ بالعديد من المؤشرات التي يرتب من خلالها الدول هذه المؤشرات موزعة على ثلاثة محاور وكل محور يشتمل على محاور فرعية عددها إثنا عشر محورا، وكل محور يتضمن مؤشرات فرعية جزئية، وقد حاولنا استخلاص تلك التي لها علاقة بالتجارة الخارجية للدول من التقرير السنوي وتتمثل في : [3]

- يعبر عن انتشار واعتماد الدولة على الحواجز التجارية غير الرسوم والضرائب الجمركية حيث كلما ارتفع مستوى استخدام هذه الحواجز تراجع ترتيب الدولة والعكس.
- يعبر عن مدى لجوء الدولة للحواجز الجمركية من رسوم وضرائب حيث كلما ارتفع مستوى استخدام هذه الحواجز تراجع ترتيب الدولة والعكس.

[1] عبد القادر كاديد، **نهج جديد لقياس الانفتاح التجاري في نماذج الجاذبية**، مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد 13، يناير، 2015،ص10

[2] د. دهان محمد، العابد لزهر، **تحليل واقع التنافسية الخارجية لاقتصاديات الدول العربية**، **مجلة البحوث والدراسات الإنسانية**، ع 13، 2016، ص 419

[3] المرجع نفسه، ص 194

خاتمة الفصل

تناول هذا الفصل مفهوم الانفتاح الاقتصادي، الذي يشير إلى اندماج الدول في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة والاستثمار. كما تم التطرق إلى أهميته في تعزيز النمو ونقل التكنولوجيا، إلى جانب أهدافه التي تسعى لتحقيق التكامل الاقتصادي، كما استعرض الفصل مزايا الانفتاح الاقتصادي، مثل توسيع الأسواق وتحفيز الابتكار، إضافةً إلى عيوبه التي تشمل زيادة التبعية للأسواق الخارجية والتأثير على الصناعات المحلية. وتمت مناقشة أشكاله، وأبرزها الانفتاح التجاري والمالي، إضافةً إلى أسبابه ومتطلباته، مثل تعزيز التنافسية وإصلاح السياسات الاقتصادية، أخيرًا تناول الفصل مؤشرات قياس الانفتاح الاقتصادي، التي تساعد في تقييم مدى اندماج الدول في الاقتصاد العالمي، مما يؤكد ضرورة تحقيق توازن بين الاستفادة من الفرص وتقليل المخاطر المحتملة.

الفصل الثاني:

الانفتاح الاقتصادي وعلاقته بالمؤسسات الاقتصادية

تمهيد الفصل:

شهدت العقود الأخيرة تحولات جذرية في بنية الاقتصاد العالمي، حيث أصبحت الأسواق أكثر ترابطًا، والتدفقات التجارية والمالية أكثر انسيابية من أي وقت مضى. وقد أدى هذا الواقع الجديد إلى تغييرات عميقة في بيئة الأعمال، انعكست بشكل مباشر على أداء المؤسسات الاقتصادية، سواء من حيث الفرص المتاحة أو التحديات التي فرضتها المتغيرات الجديدة.

في ظل هذه التحولات، وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها أمام ضرورة إعادة النظر في استراتيجياتها التشغيلية والتنافسية، من أجل التكيف مع متطلبات الأسواق المفتوحة، والاستفادة من الإمكانيات التي توفرها التطورات الحديثة في مجالات الإنتاج، التسويق، والتمويل.

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسة الاقتصادية

تُعد المؤسسة الاقتصادية حجر الأساس في أي نظام اقتصادي، حيث تلعب دورًا محوريًا في الإنتاج، التوزيع، وتوفير السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع. ونظرًا لأهميتها، حظيت المؤسسة الاقتصادية باهتمام واسع في الدراسات الاقتصادية، حيث تم تطوير العديد من النظريات والنماذج التي تسعى إلى تفسير طبيعتها، هيكلها، وآليات عملها في ظل البيئات الاقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة الاقتصادية

لقد سادت الحياة البسيطة المجتمعات البدائية، فسادها الركود والاكتفاء بالفلاحة استعمل فيها الإنسان أدوات بسيطة لتلبية حاجيات الأسرة، حيث إن المؤسسات الاقتصادية المختلفة التي نراها في الواقع اليوم، لم تظهر في أشكالها الحالية من أول مرة بل كان ذلك نتيجة لعدة تغيرات وتطورات متواصلة ومتوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية والحضارات البشرية منذ أن تمكن الإنسان من الاستقرار .ونظرا لأن المؤسسة الاقتصادية تمثل النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي للمجتمعات، فإنه لا يمكننا أن ندرسها بشكل منفصل عن المجتمع الذي تنشأ فيه.

لذلك يجب الاطلاع على مختلف مراحل تطورها ، نظرا لما لها من دور قيادي في حركة النشاط الاقتصادي لأن تتبع خطوات نشوئها وتطورها تأخذنا للحديث عن جذورها في أصول المجتمع الرأسمالي وما قبله، ابتداء من الإنتاج في الوسط الأسري البدائي، مرورا على النتاج المنزلي والحرفي ثم المانيفاكتوري.

إذ تعتبر الوحدات الحرفية منعرجا هاما في تاريخ المؤسسة، رغم أن أنواعا أخرى من أشكال الإنتاج قد سبقت هذه الوحدات، فالبشرية عرفت العمل بمعناه الواسع منذ عصور خلت، إلا أنها لم تعرف قواعد وضوابط له إلا بمرور مدة طويلة انتهت بظهور أعراف المهن وضوابطها. غير أن هذه الأعراف والضوابط أصبحت في العصر الحديث عاجزة عن تنظيم هذا النشاط الإنساني الذي لولاه لما قامت الحضارات ولما عمرت الأرض. [1]

لم تظهر المؤسسة على الأشكال والأنماط التي هي سائدة اليوم، وإنما عرفت تطورات عديدة منذ نشأتها من الاكتفاء على المستوى المحلي إلى المؤسسات الكبرى التي نراها اليوم بمختلف أحجامها وأشكالها.

حيث تعتبر المؤسسة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع. فهي تعبر عن علاقة اجتماعية، لأن العملية الإنتاجية ضمنها تتم ضمن مجموعة من العناصر البشرية. ونظرا للتدخلات الموجودة في المؤسسة، فقد شهدت هذه الأخيرة تطورات على الساحة الاقتصادية والاجتماعية عبر العصور نتيجة التطورات

[1] رشيد واضح، **المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق**، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2003، ص 10

العلمية والتكنولوجية السريعة، مما أدى إلى إعادة النظر في طرق وكيفيات تنظيمها سواء على المستوى الكلي الوطني، أو على المستوى الجزئي. [1]

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الاقتصادية

اختلفت تعاريف المؤسسة الاقتصادية حسب الاتجاهات الاقتصادية أو الإيديولوجيات، حيث أدى اختلاف نظرة الاقتصاديين في الاقتصاد الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين لها إلى إعطاء تعريفات مختلفة لها، حيث من الصعب أن نحيط في تعريف واحد معنى كلمة مثل المؤسسة، فهي مفهوم يتميز بالشمولية ويمكن أن ينظر إليه من زوايا متعددة .هناك تعاريف متعددة أعطيت للمؤسسة، وكل منها يركز على جانب من الجوانب، والاختيار بين تلك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض من استعمالها، والأهمية التي تعطى لكل جانب .
المؤسسة هي كل وحدة قانونية، سواء كانت شخص مادي أو شخص معنوي، والتي تتمتع باستقلال مالي واستقلال في صنع القرار، وتنتج سلع أو خدمات

- المؤسسة هي عبارة عن مفهوم وطبيعة جد معقدة، حيث تعبر عن واقع اقتصادي، وبشري واجتماعي .
- المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من العوامل المنظمة بكيفية تسمح بإنتاج وتبادل السلع والخدمات مع الأعوان الاقتصادية الأخرى.
- المؤسسة هي عبارة عن خلية اقتصادية، والتي تشكل علاقات، وروابط مع أعوان اقتصادية أخرى، تتداخل معها في مختلف الأسواق
- المؤسسة هي جميع أشكال المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المهام والمسؤوليات، وتتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يتم بيعها في الأسواق بغرض تحقيق أرباح، كما يمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تشمل الموارد المالية والبشرية اللازمة للإنتاج. [2]

يمكن القول بأن تعريف المؤسسة عرف تطور منذ ما يقارب ثلاثة قرون بعد ما كانت المؤسسات تتميز بعمليات السوق إذ عرفت كمؤسسة تسويقية لإنتاج السلع والخدمات، وكانت المؤسسات الأولى تعرف كمنظمات فلاحية صغيرة حيث تتميز بصغر حجمها وبقدرة تكنولوجية بسيطة وبعلاقات مباشرة وشخصية بين صاحب المؤسسة والعمال. وتطور هذا الوضع حسب (كوتا) إلى ثلاثة اتجاهات وهي:

- اتساع الحجم.
- كثرة المنازعات الاجتماعية.

تعقد أنماط التسيير (أقل تكلفة تسيير الموارد البشرية، تحليل الأسواق) بالإضافة إلى العوامل التالية :

[1] المرجع نفسه، ص 23

[2] رفيقة حروش، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2013، ص 28

- التطور المستمر الذي تشهده المؤسسة الاقتصادية في طرق تنظيمها وفي أشكالها القانونية منذ ظهورها وخاصة في القرن 20
- تشعب واتساع نشاط المؤسسات الاقتصادية، سواء الخدمية منها أو الإنتاجية وقد ظهرت مؤسسات تقوم بعدة أنواع من النشاطات في نفس الوقت وفي أمكنة مختلفة مثل المؤسسات متعددة الجنسيات.
- اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجيات (اشتراكية – ليبيرالية).

بصفة عامة يمكن اعتبار كل الأعوان الاقتصاديين المساهمين في النشاط الاقتصادي، ما عدى المستهلكين مؤسسات البنوك، شركات التأمين صناع السيارات الموزعين..... كما أنها عبارة عن تجمع الأشخاص مهيكلين ومنظمين ولديهم غايات اقتصادية ويسعون الى تحقيق اهداف معينة (الربح، النمو، تنمية سمعة المؤسسة) [1]

فتعريف المؤسسة يختلف عند معظم الخبراء وهنا على سبيل المثال تذكر بعض التعاريف البارزة عند شمبتر (Shumpeter)المؤسسة تكون مركزا للإبداع ومركزا للإنتاج. وعند بيرو (Perroux) تقوم المؤسسة بتركيب السلطات .أما عند قلبرات (Galbraith) تتميز المؤسسة بتقسيم السلطات

وكما هو معلوم إن تعريف المؤسسة بدأ بنقد شديد حول فرضيات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية. من بين هذه الفرضيات:

الهدف: تعظيم الأرباح.

دالة الإنتاج : لا تأخذ بعين الاعتبار القيود الخارجية.

المستقبل معروف.

مركز واحد للقرارات.

تركيب الاختيارات المتعددة للمقرر.

نرى إذن أنه لا توجد مشاكل في هذه المؤسسة ويبدو أن هذا النقد صحيح لأن هذه النظرة لا تنطبق على الواقع المعمول به.

ولكن حسب بعض الاقتصاديين، إن عدم ملاءمة النظرية الكلاسيكية مع العالم الحقيقي يجب أن تدرس بطريقة تدريجية.

[1] غول فرحات، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008، ص 7

فبطبيعة الحال عند اسيارت و مارش (CYERT et MARCH) هذه النظرية لا تنطبق تماما مع العالم الحقيقي عكس ذلك حسب مفهوم افريدمان تنطبق نوعا ما لأن الغاية هي ليست في الفرضيات وإنما في الحصول على الأهداف.

نعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية، والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني ومكاني. [1]

ولأن المؤسسة تعتبر عنصرا هاما وأساسيا في الدورة الاقتصادية، فيمكن تحديدها وتعريفها حسب الأبعاد التالية:

1 – المؤسسة كبعد اقتصادي:

ضمن هذا المنظور، يمكننا تعريف المؤسسة كالتالي:

تقوم المؤسسة بإدماج وتوليف مختلف عوامل الإنتاج، بهدف إنتاج سلع وخدمات موجهة للسوق."

ويمكن تعريف المؤسسة أنها تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه إيجاد قيمة سوقية معينة، من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، ثم تتولى بيعها في السوق لتحقيق الربح المتحصل من الفرق بين الإيراد الكلي، الناتج من ضرب سعر السلعة في الكمية المباعة منها، وتكاليف الإنتاج.

2 –المؤسسة كبعد اجتماعي:

يرتكز هذا البعد في تعريف المؤسسة على أنها مجموعة من الإمكانيات المادية والبشرية، هذه الأخيرة التي تدخل في إطار المؤسسة المهيكلة، والتي ترتبط بعضها البعض بشكل متكامل لإنتاج سلع وخدمات ويتم فيها التركيز على تنظيم السلطة توزيع المهام، كيفية إيجاد القرار، وحركات الأفراد.

3–المؤسسة كنظام :

يعرف النظام في المؤسسة على أنه مجموعة من العناصر (رأس المال العمل المعلومات التنظيم)، أو مجموعة من العمليات تخطيط تنظيم رقابة، تنبؤ أو مجموعة من الوظائف التموين، التسويق الإنتاج التمويل الموارد البشرية المتفاعلة فيما بينها والمرتبطة بطريقة تسمح بتحقيق هدف النظام ككل. [2]

[1] عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 24 25

[2] عزيزة بن سمينة، **اقتصاد المؤسسة –الجزء الأول–** ، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص ص 16 17

خصائص المؤسسة الاقتصادية:

من التعاريف السابقة للمؤسسة، يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية التي تتصف بها المؤسسة الاقتصادية : [1]

1 – للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.

2 – القدرة على الانتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

3 – أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف وظروف سياسية مواتية وعمالة كافية وقادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة.

4 – التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى الى تحقيقها أهداف كمية ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين

5 – ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون ذلك اما عن طريق الاعتمادات، واما عن طريق الإيرادات الكلية، أو عن طريق القروض، أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.

6 – لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة التي وجدت فيها وتستجيب هذه البيئة، فالمؤسسة لا توجد منعزلة فإذا كانت ظروف البيئة مواتية فإنها تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف أما إذا كانت معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها المرجوة وتفسد أهدافها.

7– لمؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة الى مساهمتها في الانتاج ونمو الدخل الوطني، فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد

8 – يجب أن يشمل اصطلاح مؤسسة بالضرورة فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها فبالإضافة الى هذه الخصائص تمتاز المؤسسة الاقتصادية بخصائص أخرى منها: [2]

1) المؤسسة مركز تحويل:

فهي ذلك المركز لتحويل المدخلات إلى منتجات أي سلع وخدمات.

[1] عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2007، ص ص 25 26

[2] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 35

الشكل 2-1: المؤسسة مركز للتحويل

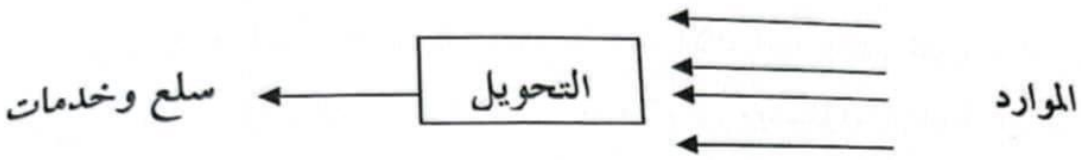

المصدر : رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2013، ص 35

2) المؤسسة مركز توزيع :

هي المكان الذي يتم فيه تقسيم وتوزيع المداخيل المتأتية من بيع واستهلاك السلع والخدمات تحت عدة أشكال منها:

- الأجور
- الأرباح
- مستحقات الإيجار
- فوائد القروض
- دفع مستحقات الموردين
- تسديد الضرائب
- تسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي.

3) المؤسسة مركز للحياة الاجتماعية:

المؤسسة في المكان الذي يتم فيه العمل جماعيا من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف وذلك بالتعاون والتنسيق بين جميع الأفراد العاملين في المؤسسة.

4) المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية:

تلعب المؤسسة دورا مهما في الاقتصاد باعتبارها مركزا للقرارات الاقتصادية التي تخص: نوع المنتوجات كمية المنتوجات الأسعار التوزيع التصدير، الاتصال..... تتمثل هذه القرارات في الاختيارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة، ذلك لأن المؤسسة عند قيامها بمختلف نشاطاتها تجد نفسها مجبرة على اتخاذ قرارات متعددة على مختلف المستويات وفي فترات مختلفة (قصيرة متوسطة طويلة وحسب درجة أهميتها (استراتيجية، تكتيكية، عملية)

إن اتخاذ القرارات من مسؤوليات الإدارة في المؤسسة ويترتب عليها نتائج مختلفة، وعليه لابد من مراعاة العوامل التي قد تؤثر على عملية اتخاذ القرار المؤهلات الأهداف الموارد البيئة، حتى تتمكن المؤسسة من اتخاذ القرار

السليم الذي يسمح لها بتقليل حالات عدم التأكد ويزيد من فرص النجاح، وذلك في ظل ضغط المنافسة والمساهمين والمستهلكين والأجراء. [1]

5) المؤسسة شبكة معلومات:

لاتخاذ قرارات رشيدة لابد من توفر شبكة معلومات داخلية وخارجية عن المؤسسة وبالتالي ضرورة وجود نظم معلومات داخل المؤسسة.

6) المؤسسة مركز للمخاطرة :

إن المؤسسة معرضة للخطر باستمرار، حيث يمكن أن تخسر جزء أو كل تسبيقاتها المالية والمادية في حالة الفشل، وترتبط من المخاطر بصعوبات التسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن، ولهذا نجد بأن رأسمال المؤسسة يشارك فيه عدة أشخاص أو مؤسسات من أجل جمع مبالغ مالية معتبرة من جهة ومن جهة ثانية تقليل المخاطر والخسائر في حالة الفشل. [2]

المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية

يهدف أصحاب المؤسسات الاقتصادية إلى الوصول إلى عدة أهداف، وتتعدد هذه الأهداف وتختلف تبعا لنوع المؤسسة وطبيعة عملها، ونلخصها في ما يأتي:

1. الأهداف اقتصادية

- تتضمن الأهداف الاقتصادية عدة بنود وأهمها ما يأتي تحقيق هامش ربح، ولا يوجد أي نشاط اقتصادي لا يسعى لتحقيق الربح في أدنى مستوياته، والذي بدوره يعمل على رفع رأس المال وتطوير هذه المؤسسات.
- الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج، بوضع خطط جيدة ودقيقة لعجلة الإنتاج والتوزيع، ويضمن المراقبة الجيدة لكل خطوات الإنتاج.
- يهدف إلى استقلالية المؤسسات الاقتصادية.
- يعمل على فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات الفائضة عن الحاجات المحلية، وتقليل الواردات الأولية. العمل على إنتاج مواد مخفضة الأسعار إذا تم مقارنتها بالسلع الخارجية. [3]

2. الأهداف الاجتماعية : يمكن حصرها فيما يلي: [4]

---

[1] غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص11

[2] المرجع نفسه، ص 12

[3] https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A4 تم الاطلاع على الموقع في: 2025/03/20 على الساعة 15:34

[4] عزيزة بن سمينة، مرجع سبق ذكره، ص20

ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال من المستفيدين الأوائل من نشاط المؤسسة، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا شرعا وعرفا، إذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي والحي في المؤسسة.

تحسين مستوى معيشة العمال: إن التطور السريع الذي شهدته المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار، بالإضافة إلى التطور الحضاري لهم وتغير أذواقهم وتحسنها.

إقامة أنماط استهلاكية معينة: تقوم المؤسسات الاقتصادية عامة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات المجتمع، وذلك بتقديم منتجات جديدة بواسطة التأثير على أذواقهم عن طريق الإشهار والدعاية سوءا لمنتجات قديمة أو جديدة، وهذا ما يجعل المجتمع يكتسب عادات استهلاكية غالبا ما تكون في صالح المؤسسة.

توفير تأمينات ومرافق للعمال: تسعى المؤسسات للمحافظة على عمالها من خلال توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل، منح التقاعد... الخ.

3. الأهداف البيئية :

وضع أنظمة خاصة للمحافظة على البيئة، وذلك باستخدام آليات لتصفية الغازات المنبعثة من الورشات وتطبيق نظام الأيزو 14000، حيث أصبحت المؤسسات الاقتصادية اليوم ملزمة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة محليا، وإقليميا، وعالميا [1]

4. **الأهداف الثقافية والرياضية** : تتعلق هذه الأهداف بالجانب التكويني والترفيهي، ومن بينها: [2]

- توفير الوسائل الترفيهية والثقافية، التي تعمل على إفادة العمال وأبناء العمال المسرح، المكتبات، الرحلات ، لأن ذلك له الأثر البالغ على مستوى العامل الفكري والرضا والشعور باهتمام المؤسسة به والعمل على تحسين مستواه وكفاءته من أجل مسايرة تطورات العصر.
- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى، حيث أنه مع تطور وسائل الإنتاج السريع أصبح العديد من العمال لا يتحكمون في هذه التكنولوجيات بصفة جيدة ، وبالتالي فلا بد من تدريبهم سواء الجدد أو القدامى تدريبا كفيلا يمكنهم من التحكم الجيد في استعمال الوسائل الجديدة، وهو ما يسمح بالرفع من مردودية المؤسسة.
- تخصيص أو قات للرياضة، حيث تعمل العديد من المؤسسات الحديثة على اتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد (اليابان : بعد الغناء)، فضلا عن إقامة مهرجانات للرياضة العمالية، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة ويتخلص من الخمول ويعطيه الحيوية في العمل.

[1] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص 34

[2] غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 14

وهناك أهداف أخرى نذكرها : [1]

تحقيق الأرباح: هو الهدف الأساسي من بين أهداف المؤسسة الاقتصادية، إذ تسعى إلى ضمان تحقيق الأرباح بالاعتماد على استمرار نشاطها، وزيادة نُمو وتطوّر أعمالها، من خلال مجموعة من المعايير الأساسية التي تضمن القوة للمؤسسة الاقتصادية.

تحقيق المتطلبات المجتمعية : هو الهدف المرتبط بدور المؤسسة في إنتاج وبيع منتجاتها، سواء أكانت خدمات أم سلعاً ؛ مما يساهم في تغطية الطلبات المجتمعية المحلية.

عقلنة الإنتاج : هو ترشيد المؤسسة لعوامل الإنتاج؛ مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بالاعتماد على التخطيط الدقيق والجيد، مع الحرص على تفعيل دور الرقابة على عملية التنفيذ.

[1] https://almerja.com/more.php?idm=186479 ، تم الاطلاع يوم: 2025/03/22 على الساعة 13:44

المبحث الثاني: تصنيفات المؤسسات الاقتصادية استراتيجياتها

تلعب المؤسسات الاقتصادية دورًا محوريًا في تشكيل ملامح الاقتصاد الحديث، حيث تسعى لتحقيق أهدافها عبر مزيج متكامل من الرؤية الاستراتيجية، والقدرة على توظيف الموارد بكفاءة. وتتنوع هذه المؤسسات في طبيعتها وأحجامها، مما يفرض عليها تبني استراتيجيات مختلفة تتلاءم مع بيئتها التنافسية. فبينما تتجه بعض المؤسسات نحو التوسع والانتشار، تركز أخرى على الابتكار أو تحقيق الاستدامة. وتظل الموارد، سواء كانت بشرية، مالية أو تكنولوجية، المحرك الأساسي الذي يحدد مدى نجاح المؤسسة في تنفيذ استراتيجياتها وتحقيق أهدافها على المدى الطويل. وعليه، فإن فهم تصنيفات المؤسسات الاقتصادية، والاستراتيجيات التي تعتمدها، والموارد التي ترتكز عليها، يمثل ركيزة أساسية لتحليل أدائها ودورها في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تصنيفات المؤسسات الاقتصادية

الهدف من تقسيم المؤسسات إلى أنواع متعددة: [1]

من بين الأهداف الرئيسية وراء تقسيم المؤسسات الاقتصادية هو تسهيل رسم خطة وطنية اقتصادية سنوية أو ثلاثية ... إلخ، بحيث ترتكز الخطة الاقتصادية سواء كانت سنوية وسداسية أو ثلاثية على تقسيم المؤسسات والشركات – مثلا – إلى قطاعات، وهذا التقسيم يمكن الدولة من التركيز على قطاع مستهدف دون آخر، وهو ما يضفي نوع من الفعالية على الخطة الاقتصادية للدولة، بخلاف لو كانت خطة تستهدف كل القطاعات.

فمثلا تعرف الدولة من خلال معطيات التقسيم عدد المؤسسات العاملة في القطاع الصناعي وفي القطاع الزراعي؛ ومن خلال هذا التقسيم أيضا يمكن أن توجه الدولة تمويل أو خدمات أو تحفيزات جبائية وغيرها لقطاع دون آخر.

وتستطيع الدولة أيضا من وراء تقسيم المؤسسات الاقتصادية معرفة مداخيل الدولة، التي تضبط في الميزانية المالية العامة، وتسعى الخزينة العامة من خلال السياسة المالية إلى ضبط الجباية المتعلقة بالضرائب على المؤسسات.

إن تقسيم المؤسسات يسهل تقدير المداخيل من الضرائب على هذه المؤسسات، ويضاف إلى ذلك تصنيف المؤسسات العمومية والخاصة والتي تقوم بعمليات تصدير واسعة وهو ما يحقق مداخيل إضافية لميزانية الدولة، وتركز حسابات الناتج الوطني على حساب القيمة المضافة التي تقدمها كل مؤسسة وحسابات الناتج هي العملية التي تضبط وتحصي مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة وفق معايير ومقاييس تحددها المحاسبة الوطنية، وتقسيم المؤسسات يسهل من عمليات الحساب ذات الصلة بحسابات الناتج الوطني.

[1] د.فوزي محيريق بن الجيلاني، **مدخل لاقتصاد المؤسسة**، مطبعة الرمال للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2020، ص 37

يمكن للمؤسسات أن تأخذ أشكالا متعددة ونظرا للامتيازات التي تتمتع بها والالتزامات التي تخضع لها دون سواها، فقد يكون من الضروري تصنيفها حسب معايير مختلفة نذكر أهمها: [1]

الفرع الأول: حسب طبيعة الملكية

هناك ثلاثة أنواع من الملكيات:

الملكية الخاصة: حيث تكون المؤسسة ملك لشخص واحد أو مجموعة من الأشخاص.

الملكية العامة: حيث تكون فيها ملكية المؤسسة تابعة للدولة إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

الملكية المختلطة: وهي مؤسسة يكون رأسمالها مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الفرع الثاني: حسب الحجم

يرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إلى أهمية المؤسسة ومكانتها في الاقتصاد، وقد اختلف في عدد المعايير التي تمكن من تصنيف المؤسسات حسب حجمها. فهناك من يأخذ بعين الاعتبار عدد العمال ورقم الأعمال كمعيارين أساسيين للتصنيف.

وهناك من يضيف إلى ذلك قيمة الأصول والقيمة المضافة للتمكين من الفصل بين حجم المؤسسات، وهناك أيضا من يعتمد على الأموال الخاصة للمؤسسة. ويمكننا عرض مزايا التصنيف حسب معيار الحجم في الجدول الآتي:

جدول رقم (2–1): تصنيف المؤسسات حسب الحجم

معيار التصنيف	المزايا	العيوب
حسب عدد العمال	– يسمح بالتفرقة بين المؤسسات نظرا لاختلاف الالتزامات حسب عدد العمال. -سهل الاستعمال.	– يستند إلى الكم و لا يأخذ بعين الاعتبار التأهيلات. –ليس هناك ارتباط بين عدد العمال و رأس المال. – شديد التغير بين القطاعات الاقتصادية.
حسب رقم الأعمال	– دراسة رقم الأعمال تسمح بالتحليل الزمني و المكاني(إلا في حالة التضخم) . -مهم لمقارنة المؤسسات التابعة لنفس القطاع.	-ليس هناك علاقة بين رقم الأعمال و النتيجة (إلا في حالة أخذ النتيجة كمعيار إضافي). -لا يسمح بمقارنة المؤسسات التابعة لقطاعات مختلفة.
حسب القيمة المضافة	– يسمح بقياس الثروة المنشأة من طرف المؤسسة. -يسمح بقياس الإنتاجية. -يمكن استعماله لحساب الناتج الداخلي الإجمالي و الدخل الوطني الإجمالي.	-يختلف حسب درجة التكامل. -يتأثر بطريقة تنظيم الإنتاج. -يمكن أن يتأثر بإخراج بعض الوظائف و القيام بها من طرف الغير.

[1] درحمون هلال ، **المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية –دراسة مقارنة–** ، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة –الجزائر– ،2005 ، ص ص 13 14

المصدر: درحمون هلال ، المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية –دراسة مقارنة– ، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة –الجزائر– ،2005 ، ص 41

وعليه فإن التصنيف الشائع على أساس معيار الحجم يقسم المؤسسات الى نوعين: [1]

1– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

رغم الصعوبات التي تواجه عملية وضع تعريف دقيق وشامل لهذا القطاع فان اغلب الدراسات والبحوث التي تمت في هذا الشأن وأيضا أغلب المؤلفين يركزون على ضرورة الانتهاء إلى تحديد ماهية هذه المؤسسات بالاعتماد على مختلف المعايير و المؤشرات، فالمؤسسة صغيرة ومتوسطة بحسب حجمها وحسب الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات، وفي هذا السياق يمكن أن نميز بين نوعين من المعايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات الكبيرة من جهة أخرى، النوع الأول هو المعايير الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، حيث يسهل بمقتضاها جمع البيانات عن المؤسسات المختلفة ووضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مما يساعد الجهات التنظيمية المسئولة عن مساندة وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحديد نطاق عملها على وجه دقيق، أما النوع الثاني من المعايير فيعتمد على الفروق الوظيفية، وهو يصلح لإجراء التحليل الاقتصادي وتقويم كفاءة المؤسسات وتحديد الدور الكامن لكل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **تعريف البنك الدولي:**

يميز البنك الدولي عن طريق فرعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و هي:

أ – المؤسسة المصغرة: وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

ب – المؤسسة الصغيرة : و هي التي تظم أقل من 50 موظفاً و تبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

ج – المؤسسة المتوسطة: و يبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي و نفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

[1] سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 2، 2011، ص ص 76 79

- **تعريف الاتحاد الأوروبي**

صدرت توصية المفوضية الأوروبية باستخدام التعريف الجديد داخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، بناء على قرار المجلس الأوروبي بتطبيق برنامج متكامل الصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الحرفي عام 1994م. وقد ظهرت مشكلة تعدد التعريفات وعدم اتساقها بوضوح عند بدء تطبيق البرنامج، وأدى ذلك العملية تحديد التعريف الجديد، وهي عملية شاقة وتتضمن العديد من الخطوات. وقام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996 ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 3 أبريل 1996، وتفسر مقدمة التوصيات السبب الذي من أجله وضع التعريف، على سبيل المثال، البرامج الموجهة، والمعاملة التفضيلية، وبرامج الإعانة، والدعم الموجه ونقص التنسيق، وتشوه المنافسة، وناقشت المقدمة كذلك الكيفية التي تم بها التوصل إلى التعريف المقترح الذي يلخصه الجدول رقم (2-2) الموالي:

جدول رقم (2-2): أنواع المؤسسات الاقتصادية

نوع المؤسسات	عدد الموظفين الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	-	-
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

المصدر: سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 2، 2011، ص 79

تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- هناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات بأنها: "تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال محدودية التكنولوجيا المستخدمة بساطة في التنظيم الإداري وتعتمد على تمويل ذاتي حيث رأس المال يتراوح بين 5- 65 ألف دولار وعدد العمال أقل 10 . [1]

- **تعريف المكتب الدولي للشغل:**

تطرق المكتب الدولي للشغل منذ سنة 1972 إلى تعريف المؤسسات الصغيرة واعتبرها تلك المؤسسات التي ليست بالمؤسسات الصغيرة الحجم والتي تعرف بالقطاع غير الرسمي أو العمل في الوسط العائلي ويضيف أن العمل في المؤسسة الصغيرة يتميز بـ:

- اللجوء إلى الموارد المالية المحلية والجهوية
- صغر حجم العمليات المنجزة.
- اللجوء إلى تقنيات إنتاج تستعمل قسطا كبيرا من اليد العاملة الضعيفة الاختصاص

[1] آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع 6، 2009، ص 273

- التكوين المهني يقع عموما في عين المكان بالممارسة.
- يباع المنتوج في سوق تخضع لمنافسة حرة و بعيدة عن كل قيد. [1]

2- المؤسسات كبيرة الحجم:

المؤسسات التي تشغل أكثر من 500 عامل فتعتبر مؤسسات كبيرة الحجم. [2]

وبلغة الأرقام فإن النوع الأول يفوق 99% من مجموع المؤسسات في الدول المتقدمة وذلك حسب ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (2-3): توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب الحجم

الدول/ المجموعات	1-9	10-499	أكثر من 500
و.م.أ	74.6	25	0.4
اليابان	71.3	28	0.7
الاتحاد الأوروبي	81.85	17.95	0.2

المصدر: درحمون هلال ، المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية -دراسة مقارنة- ، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة -الجزائر- ،2005 ، ص 15

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات حسب القطاع الاقتصادي

من خلال هذا التصنيف يمكن التمييز بين ثلاثة قطاعات اقتصادية أساسية: [3]

1 .القطاع الأولي:

ويتضمن استرداد المواد الخام، مثل الذرة والفحم والأخشاب والحديد، وإنتاجها. (من أمثلة العاملين في القطاع الأولي عمال المناجم والصيادون...). ويجمع أيضا تلك المؤسسات المتخصصة في الزراعة (الفلاحة) بمختلف أنواعها ومنتوجاتها، وتربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري...

2 .القطاع الثانوي:

ويضم تحويل المواد الخام أو المواد الوسيطة إلى سلع، مثل تصنيع السيارات من الصلب، أو الملابس من الأنسجة من أمثلة العاملين في القطاع الثانوي عمال البناء والخياطون.

[1] بن صويلح ليليا، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، ع 30، 2008، ص 148

[2] درحمون هلال، مرجع سبق ذكره، ص 15

[3] د.فوزي محيريق بن الجيلاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 38 39

فالقطاع الثانوي يتمثل في قطاع الصناعة، أي المؤسسات الصناعية، وهي مختلف المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية أساسا إلى منتوجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتوجات غذائية وصناعية مختلفة، بالإضافة إلى صناعات تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها (الصناعات الاستخراجية).

3 .القطاع الثالث:

ويتضمن تقديم الخدمات للمستهلكين والشركات، مثل مؤسسات التعليم والتكوين، والمؤسسات المالية والبنوك (من أمثلة العاملين في القطاع الثالث أصحاب المتاجر والمحاسبون) .

فالقطاع الثالث يضم كل في المؤسسات الخدماتية، أي المؤسسات المنتجة للخدمات (التوزيع، النقل، السياحة، البنوك، التأمين....)

الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات حسب المعيار القانوني

يتم تصنيف المؤسسات طبقا لهذا المعيار إلى صنفين رئيسيين هما: [1]

- مؤسسات خاصة.
- مؤسسات عمومية.

أ- المؤسسات الخاصة:

قد تكون مؤسسات فردية أو شركات، فالمؤسسات الفردية تنشأ عن شخص واحد هو رب العمل أو صاحب رأس المال، عوامل الانتاج، بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا، أما مؤسسات الشركاء فتكون تحت حيازة عدة حاملين لرؤوس الأموال بحوزتهم شخصية معنوية وذمة خاصة، حيث يتوزع التنظيم والتسيير ورأس المال على أكثر من شخص المؤسسة

ب- المؤسسات العمومية:

في هذا النوع من المؤسسات يكون رأس المال مملوكا مجموعة عمومية ممثلة في الدولة أو الجماعات المحلية ، كما أن سلطة القرار ترجع إليها، فهي مؤسسات تابعة للقطاع العام (الدولة) وتخضع للتشريعات الخاصة به

[1] غول فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 17

المطلب الثاني: دورة حياة المؤسسات الاقتصادية واستراتيجيتها

الفرع الأول: دورة حياة المؤسسات الاقتصادية

المؤسسة مثل أي كائن حي تنشأ وتنمو وتتطور، ولكن غالبا ما تزول تتميز دورة حياة المؤسسة بعدة مراحل مختلفة، تتخذ من خلالها المؤسسة أشكالا واتجاهات مختلفة وكل مرحلة تتميز بمجموعة من الأهداف المختلفة، أما وضعيتها في السوق، فتختلف من مرحلة إلى أخرى.

بصفة عامة، يمكن أن تمثل بيانيا، دورة حياة المؤسسة في ثلاث مراحل متتالية وهي: [1]

- مرحلة الظهور.
- مرحلة النمو السريع.
- مرحلة النضج.

الشكل رقم 02 يوضح ذلك

الشكل رقم 2-2: دورة حياة المؤسسة الاقتصادية

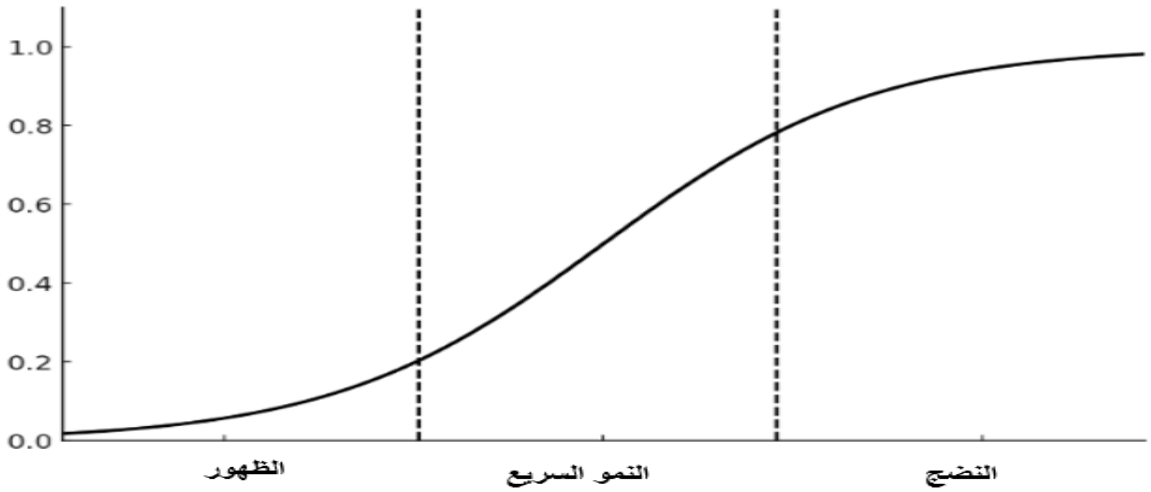

المصدر: رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2013، ص 37

أهم التقسيمات التي تتناول دورة حياة المؤسسة:

نظرا للاهتمام الكثير من الباحثين في الفكر المالي، بالمراحل التي تمر بها حياة المؤسسة، فقد نتج عن ذلك عدة تقسيمات المراحل حياة المؤسسة، أهمها ما يلي: [2]

[1] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص37

[2] مرجع نفسه، ص38

أ– تقسيم : (KIMBERLY & MILLER 1980) قسم كل من الباحثين المراحل التي تمر بها حياة المؤسسة إلى 3 مراحل، وهي:

- **مرحلة النشأة:**

تعتبر أولى المراحل التي تمر بها المؤسسة، وتتزامن مع وضع الهيكل التنظيمي واختيار التخصص في النشاط الاقتصادي.

- **مرحلة النمو:**

تعد هذه المرحلة مرحلة نصف العمر يتم العمل فيها على تحسين أداء المؤسسة، والبحث عن الموارد اللازمة لتمويل أنشطتها الاستثمارية.

- **مرحلة التدهور:**

تعبر هذه المرحلة عن الركود، والفشل الذي قد يصيب المؤسسة، ويمكن القول أن نهاية وتصفية المؤسسة ليس مؤشرا كفشلها دائما، فقد يكون بسبب تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

خصائص مراحل دورة حياة المؤسسة

إن دورة حياة المؤسسة هي مراحل متعاقبة للنمو الطبيعي للمؤسسة وتقدم حياتها ، كل مرحلة تميزها خصائص ومشاكل قد تواجهها المؤسسة خلالها: [1]

- **مرحلة النشأة:**

غالبا ما تتصف المؤسسات خلال هذه الفترة بصغر حجمها والتركيز على إنتاج عدد قليل من المنتجات، أو عدد محدود من الخدمات قد يباشر المؤسسون غالبية أنشطة المؤسسة، ويندفع الجميع لترسيخ وجود المؤسسة في السوق. استخدام أساليب رقابة تعتمد على أسس شخصية (الرقابة المباشرة كما لا توجد إجراءات رسمية للرقابة)

- **مرحلة النمو**

تعبر هذه المرحلة عن مدى الانتعاش والتوسع الذي حققته المؤسسة، تتميز بوجود علامة تجارية، زيادة الطلب على منتجات المؤسسة القدرة على التحكم في التكاليف العمل من اجل الحصول على مصادر تمويل قصيرة الأجل. في هذه المرحلة تتبلور أقسام المؤسسة و تخصصاتها، ويزداد عدد العاملين فيها، وفي ضوء هذا التوسع الحاصل تميل الإدارة العليا إلى اللامركزية ، وتعمل على تحويل الصلاحيات المناسبة لإدارة النشاط.

[1] هودة صلطان قدوري، محمد بن سعيد، **دورة حياة المؤسسة الاقتصادية وأثرها على استخدام نظام التكاليف على أساس الأنشطة –ABC–** ، مجلة العلوم الاقتصادية، ع 1، م 1، ص57

ويميل الهيكل فيها إلى العلاقات غير الرسمية، وتقدم نظم الرقابة والحوافز فيها، ويتمثل هدف المؤسسة في هذه المرحلة في تحقيق مزيد من النمو .

- **مرحلة النضج**

تتميز هذه المرحلة عن باقي المراحل بقدرة المؤسسة على المنافسة والتحكم في الأسعار، توسع المؤسسة يقودها للبحث عن أسواق جديدة و العمل على تطوير الإنتاج، حسن العلاقة مع العملاء، الذي يعزز ولاءهم للعلامة التجارية، قدرة المؤسسة على معالجة الانحرافات وتحقيقها للسمعة الجيدة.

تعتمد نظم الرقابة على اعتبارات رسمية و غير شخصية، كما يتمثل هدف المؤسسة خلال هذه المرحلة في الاستقرار الداخلي والتوسع الخارجي

الفرع الثاني: استراتيجيات المؤسسات الاقتصادية

لقد تعددت وتنوعت التعاريف الخاصة بالاستراتيجية لتعدد اتجاهات المنشغلين والمهتمين بهذا الموضوع، بحيث يصعب الإحاطة بكل جوانبه، لذا فانه من غير اليسير تقديم تعريف دقيق ومحدد للاستراتيجية، وسنحاول فيما يلى تقديم لمحة موجزة عن أصل كلمة استراتيجية، إضافة إلى مجموعة من التعاريف: [1]

- **أصل كلمة استراتيجية**

لقد استعملت كلمة استراتيجية قديما في الاستعداد والتهيؤ للحرب، بتحديد خطة حركات الجيش بشكل عام لتحقيق هدف معين، وهذه الكلمة لغوا تعني فن الحرب وهي ذات مصدر يوناني STRATEGOS وتتميز الاستراتيجية عن التكتيك بعموميتها، فالأولى هي المسؤولية عن مجموع الحرب المعتبرة ككل غير قابل للتقسيم هدفها النصر، في حين أن التكتيك يعني حركة القوى في حضور العدو بميدان المعركة، وذلك في عملية أو اشتباك معين.

- **تعريف الاستراتيجية**

تعددت تعاريف مصطلح الاستراتيجية، لكننا استطعنا أن نجمل بعضها فيما يلي:

التعريف 1:

الاستراتيجية هي خطة موحدة ومتكاملة وشاملة، تربط بين المزايا التنافسية للمنظمة والتحديات البيئية، التي تم تصميمها للتأكد من تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة من خلال تنفيذها الجيد بواسطة المنظمة.

[1] عزيزة بن سمينة، **اقتصاد المؤسسة –الجزء الثاني–**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2017، ص ص 108 109

التعريف 2:

الاستراتيجية هي النموذج أو الخطة التي تتكامل فيها الأهداف الرئيسية والسياسية والإجراءات ومتابعة أنشطتها للتأكد من تحقيق الترابط التام

أنواع الاستراتيجيات المتبعة في المؤسسات الاقتصادية

للاستراتيجية عدة أنواع تتمثل فيما يلي: [1]

1- استراتيجية النمو:

وهي عبارة عن استراتيجية يتم تبنيها من قبل المؤسسة لزيادة مقدار الأعمال التي تتم ممارستها في الوقت الحاضر، وتستخدم المؤسسة هذا النوع من الاستراتيجية عندما تريد أن تحقق مستوى من الأهداف يفوق ما تحقق في السنوات الماضية.

2- استراتيجية الاستقرار أو الثبات

استراتيجية الاستقرار يتم تبينها من قبل الإدارة للمحافظة على مقدار العمل في المؤسسة أو لتحسينه بشكل طفيف فهي ترغب في تحقيق الاستقرار، ويحدث ذلك عندما تكون المؤسسة راضية بوضعها الحالي وترغب فى المحافظة عليه، فاستراتيجية الثبات لا تعنى منهج عمل لا شيء وإنما هي منهج عمل نفس الشيء.

وفي ظل استراتيجية الاستقرار تعمل المؤسسة على تغييرات قليلة في منتجاتها وأسواقها وأساليب إنتاجها، وقد يتم اختيار مثل هذه الاستراتيجية نتيجة إهمال أو عدم اهتمام أكثر من كونها قرار مقصود.

3- استراتيجية الدفاع:

تسمى أحيانا استراتيجية التخفيض، ويتم استعمالها عندما ترغب المؤسسة وتحتاج تخفيض عملياتها، ويتم استعمال هذه الاستراتيجية غالبا لتغيير اتجاه سلبي، أو للتغلب على أزمة أو مشكلة.

يتم اختيار استراتيجية الدفاع كحل قصير الأمد أو لأنه لا يوجد بديل أفضل، أما عن الأسباب الداعية إلى تبني مثل هذه الاستراتيجية فهي:

-المشاكل المالية التي تعاني منها المؤسسة؛

-الأوقات الصعبة القادمة التي تتوقعها المؤسسة (دخول منافسين جدد، ظهور سلع جديدة أو تغيرات في القوانين الحكومية)

[1] المرجع نفسه، ص ص 111 114

-تعب أصحاب العمل أو توفر فرصة أمامهم لتحقيق ربح كبير عن طريق بيع المشروع

4- استراتيجية الانسحاب:

تنتهج هذه الاستراتيجية عندما تجد المؤسسة نفسها مضطرة للانسحاب من صناعة ما لاعتقادها أن إمكانات تطورها غير كافية، وأن وضعيتها حينها ضعيفة، وتتم هذه الاستراتيجية باتخاذ قرارات بسيطة تتمثل في بعض الإجراءات المؤقتة بهدف معالجة وضعية لا يمكن أن تدوم كثيرا كتخفيض التكاليف الثابتة، وهناك قرارات أخرى كالتخلي عن وحدات عملية كاملة، أو التخلص من الاستثمار بصفة جزئي.

5- استراتيجية ضبط النفقات

تتمثل هذه الاستراتيجية في الاهتمام بتقليل التكاليف الإنتاجية من خلال الحرص على ضبط النفقات الإدارية والنفقات غير المباشرة، ونفقات التخزين وتحسين عمليات الإنتاج وتحقيق الوفورات من الإنتاج الكبير، وتطبيق الوسائل التكنولوجية التي تساهم في خفض النفقات، والحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار تفضيلية.

6- استراتيجية التميز والتنويع:

تتلخص هذه الاستراتيجية في التخصص في إنتاج سلع مميزة بجودة عالية، وتقديم خدمات سريعة، واختيار تصاميم إبداعية وماركات ذات صورة خاصة بها تختلف عما يقدمه المنافسون، وتعطي هذه العوامل مبررا يدفع الزبائن لدفع سعر مميز لهذه السلع أو الخدمات تغطى التكاليف الإضافية التي تتكبدها المنظمة لتثبيت هذه الصورة .

7- استراتيجية التركيز:

تركز المنظمة التي تتبنى هذه الاستراتيجية على قطاع معين من المستهلكين وتعمل على اجتذابهم للتعامل معها دون الآخرين.

المطلب الثالث: مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت بها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثماراتها أو عملياتها الاستغلالية والتي تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم الميزانية المؤسسة، سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل، والتي يمكن تصنيفها أيضا من حيث المصدر أو من حيث الملكية أو من حيث الزمن.

❖ مصادر التمويل:

تنقسم مصادر التمويل إلى مصادر تقليدية (داخلية) ومصادر أخري خارجية وستحاول فيما يلي التطرق إلى كل نوع من هذه المصادر

1. مصادر التمويل التقليدية (داخلية)

1-1. التمويل الذاتي: [1]

يقصد به جميع الأموال المترتبة عن العمليات الجارية للمؤسسة أو من المصادر العرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو يُمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل وبتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المؤسسة الذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدارهم للأسهم من طرف المؤسسة والتي ممكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية أو عن طريق تلك الموارد المالية الاسمية، أو الداخلية الناتجة عن إعادة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات".

1-2. مكونات التمويل الذاتي:

تنقسم مكونات التمويل الذاتي إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

أ- الاهتلاكات:

يقصد بالإهتلاك استرجاع المؤسسة لأموالها من إيراداتها السنوية بهدف تجديد أصولها غير الجارية نتيجة لقدمها وتقادمها، فالإهتلاك يمثل النقص الذي يطرأ على القيمة الاقتصادية للأصول غير الجارية نتيجة لعامل الزمن والتقادم التكنولوجي؛ ويتم استرداد قيمتها لضمان استمرار العملية الإنتاجية والحفاظ على قدرتها؛ حيث عرف النظام المحاسبي المالي في المادة 7.121 الإهتلاك بأنه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل قامت المؤسسة بإنتاجه لنفسها .

وقد أشار النظام المحاسبي المالي في نفس المادة المذكورة أعلاه أن مصطلح الإهتلاك كما هو مستخدم في المحاسبة لا يعني التدهور الطبيعي للأصل، كما أنه لا يعني الانخفاض في القيمة السوقية خلال فترة معينة، ولكنه عبارة عن توزيع المبلغ القابل للإهتلاك بصورة مطردة على مدة نفعية للأصل بعد تخفيض القيمة المتبقية. [2]

ب- المؤونات والاحتياطات:

1- المؤونات:

---

[1] زنانرة ريمة، العيد شريفة، **مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه –دراسة نظرية –**،مجلة المالية والأسواق، ع2 ، م 10 ، 2023، ص 329

[2] المهدي حجاج، بلال شيخي، **تفسير أثر الاهتلاك على التوازن المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي** ، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، ع 7، م 2، 2014، ص 244

تهدف إلى تقدير خسارة أو عبء محتمل، حيث يترتب على ذلك أن المؤسسة إذا كان يتوجب عليها تحمل نفقة مؤكدة بشكل نهائي، فهذا يعني تسجيل عبء واجب الدفع و ليس تكوين مؤونة. [1]

2- الإحتياطات:

الاحتياطات هي عبارة عن جزء من النتيجة غير الموزعة والموجهة لبلد والاحتياطات بحيث تستعين به المؤسسة لتوسيع نشاطاتها ومواجهة المخاطر المستقبلية فهي تعتبر من مصادر التمويل الداخلية التي تستعملها المؤسسات في تمويل أصولها والذي يصبح جزء من حقوق . [2]

ج- الأرباح المحتجزة:

تعرف الأرباح المحتجزة على أنها أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي التي تلجأ إليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل، وتمثل الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية التي لم يتم توزيعه على ملاك الشركة أو المؤسسة ولم يتم تجنبه كاحتياطات للمؤسسة، وتستخدم المؤسسة الأرباح المحتجزة لتمويل عمليات النمو والتوسع في أنشطتها كما يستخدم أيضا لإجراء أي توزيعات على المساهمين في الأحوال التي لم يتم فيها تحقيق الأرباح أو الخسائر

تقييم التمويل الذاتي:

يشتمل التمويل الذاتي على مجموعة من المزايا التي تكون في صالح المؤسسة كما أنه لا يخلو من العيوب التي قد عائق في تسيير عملها وسير نشاطها وسنحاول التطرق إلى كل واحد منهم على حدى: [3]

أ- مزايا التمويل الذاتي المؤسسة:

- زيادة الربح المحتجز في المؤسسة يعطيها قدرة كبيرة على زيادة حق الملكية فيمكنها من رفع مقدار الاستثمارات.
- الاستقلالية اتجاه البنوك والمؤسسات المالية.
- السرعة في اتخاذ القرار الاستثماري، فهي لا تحتاج إلى مفاوضات ولا عقود ولا شرط.
- لا يصاحبه زيادة في أسهم المؤسسة، وبالتالي تتفادى زيادة الأصوات في مجلس الإدارة.

ب – عيوب التمويل الذاتي:

بالرغم من المزايا التي يتمتع بها التمويل الذاتي إلا أنه تنجر عليه مجموعة من العيوب نوجزها فيما يلي:

- إذا كانت الأرباح الموزعة محدودة فهو وضع يؤدي إلى عدم رضى أصحاب الأسهم.

---

[1] ياسمين لعلايبية، **أثر تكوين المؤونة على النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية:حالة المؤسسة الوطنية أسميدال-عنابة**، ع 1، م 2، 2020،ص115

[2] زنانزة ريمة، العيد شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 330

[3] المرجع نفسه، ص 331

- عند الاعتماد الكلى على هذا المورد المحدودة يعني عدم الاستفادة من الموارد المالية.
- قد يصاحب إعادة استثمار الأموال من التمويل الداخلي فكرة أنها بدون تكلفة مما يجعلها تستعمل بشكل غير عقلاني مقارنة بباقي الموارد.
- اقتطاع أقساط الاهتلاك المرتفعة خاصة السنة الأولى قد يزيد من تكلفة السلع والمنتجات وبالتالي ارتفاع أسعارها وهذا ما يؤثر على سوق هذه السلع.
- الامتناع أو تخفيف حجم الأرباح الموزعة سوف يؤدي إلى زيادة التمويل الذاتي والذي من شأنه أن يحدث انخفاض في الطلب على أسهم المؤسسة وبالتالي إنقاص قيمتها في السوق.

2. مصادر التمويل الخارجية

❖ أنواع التمويل قصيرة الأجل

وهي من بين المصادر التي تلجأ إليها منظمات الأعمال عندما تكون مصادر التمويل الداخلية غير كافية لمواجهة توسعاتها الاستثمارية واحتياجاتها التشغيلية أو لكونها لا ترغب في استعمال المزيد من الأسباب تتعلق بالربحية أو توقيت تدفقاتها النقدية ويساعد المؤسسة في الحصول على احتياجاتها التمويلية وجود سوق مالي متطور وكفى بحيث تتوفر لدى المؤسسة الطالبة للتمويل الشروط الواجب توفرها في كل مقترض ويستعمل التمويل قصير الأجل بشكل رئيسي لأجل الاستثمار في الأصول المتداولة، وذلك لكونها تتناسب من حيث سرعة تحويلها إلى نقد مع طبيعة هذه القروض، لاسيما وأنه يفترض أن يتم تسديد

- **الائتمان المصرفي:**

يأخذ مفهوم الائتمان المالي معنيين معنى لغوي ومعنى اصطلاحي فإن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض أما اصطلاحا هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عنه انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها ،كما يعرف الائتمان بأنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعيا .أو معنويا، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

وتعرف وظيفة الائتمان المصرفي بأنها تزويد المؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ

محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل المصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. [1]

- **الائتمان التجاري:**

الائتمان التجاري هو عملية يتم فيها تبادل السلع بين التجار مع بعضهم من خلال عملية البيع والشراء التي يحصل عليها التجار من قبل الموردين للبضائع لأنه يعتبر نوع من أنواع التمويل قصير الأجل. [2]

❖ **أنواع التمويل متوسطة الأجل:**

ويستخدم لتمويل حاجة دائمة المشروع المفترض، ويمكن أن يكون لتغطية الأصول الثابتة، أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عدد من السنيين لذا فإن المتفق عليه اعتماد فترة التمويل من سنة إلى خمس سنوات في هذا النوع من التمويل حيث يتم سداد قيمة القرض من بلال التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنيين ، ويتكون التمويل متوسط الأجل من قسمين أساسيين وهما القروض المباشرة طويلة ومتوسطة الأجل و التمويل بالاستئجار

- **القروض المباشرة المتوسطة الآجال:**

يقصد بها القروض التي تزيد آجال استحقاقها عن سنة واحدة و قد تصل إلى عشرين سنة و يمنح هذا النوع لتمويل الأنشطة الرأسمالية كبناء المصانع و المشاريع ذات رؤوس الأموال الثابتة وتنقسم فترات التمويل في هذا النوع إلى[3]:

أ. فترة الاستخدام: هنا يقوم العميل باستخدام مبلغ القرض في الإنفاق على بناء المشروع و شراء التجهيزات اللازمة، بالإضافة إلى تجارب التشغيل الأولى و مصاريف الافتتاح.

ب. فترة السماح: الفترة التي يتم من خلالها إنتاج السلع وتسويقها ثم تحصيل ثمنها، أي هي تلك الفترة التي تغطي دورة واحدة من دورات رأس المال العامل دورة واحدة للنشاط.

ج .فترة السداد: بعد تحقيق المقترض لعائد مناسب يكفيه لسداد التزاماته ، تأتي هذه المرحلة ، و عادة ما يتم السداد على أقساط دورية تتحدد حسب السياسة الائتمانية المتبعة.

---

[1] شايب باشا كريمة، **فعالية الائتمان المصرفي في تطوير المشاريع الاستثمارية**، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، ع 01، م02، 2018، ص 35

[2] https://nasrrashad.com/blog-detail ، تم الإطلاع يوم: 2025/03/23 على الساعة 15:32

[3] لوراتي إبراهيم، **القروض البنكية وإجراءات منحها**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، ع 2، م 31، 2016، ص 201

- **التمويل بالاستئجار**

يرد في هذا الصدد المصطلح الانجليزي leasing، حيث يعتبر عقدا بين مؤجر ومستأجر، يتضمن إيجار أصول معينة يتم اختيارها بواسطة المستأجر من المنتج، أو المورد لهذه الأصول، ويقوم المؤجر بشرائه وتأجيره للمستأجر مقابل التزام المستأجر بدفع الأجرة المتفق عليها في المواعيد المحددة. ولا يعطي عقد التمويل التأجيري للمستأجر الحق أو يلقي على عاتقه التزاما بتملك تلك الأصول لا خلال مدة العقد ولا بعد انتهاء العقد. وفي هذا الصدد يعرف المشرع الأمريكي التمويل التأجيري من القانون التجاري الموحد للولايات المتحدة الأمريكية بأنه عقد يتيح للمستأجر اختيار أو تصنيع أو توريد البضائع محل العقد، بل يتعاقد مع طرف ثالث يلتزم بتوريد تلك البضائع فيمتلكها المؤجر بغية تأجيرها للمستأجر [1]

❖ أنواع التمويل طويل الأجل:

نتيجة كبر حجم المؤسسات وتوسع نشاطاتها وزيادة الطاقة الإنتاجية لها. كل هذا يدفعها إلى زيادة اللجوء إلى مصادر تمويل طويل الأجل، هذا النوع من التمويل يستحق بعد فترة زمنية تزيد عن السنة، ويمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى أموال الملكية والأموال المفترضة.

- **الأسهم عادية :**

وهي أسهم لها قيمة اسمية مثبت علي اصل السهم تمثل حق المالكين في رأس المال ، وبتالي في الحصول علي الأرباح عن الإعلان عن توزعيها وبعد منح حملة الأسهم الممتازة حصتهم من الأرباح وكما وان الأسهم العادية قيمة سوقية تحدد بناءا علي العرض والطلب عليها في سوق الأوراق المالية والذي يعكس مدي الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأرباح وقدرتها علي النمو والتوسع علي تحقيق أهدافها ، وتعد الأسهم العادية أكثر الأسهم المصدرة شيوعا واستخداما عند تأسيس الوحدات الاقتصادية. [2]

- **الأسهم الممتازة:**

تلك التي تخول لأربابها بجانب الحقوق العادية اللصيقة بالسهم بعض المزايا الخاصة كالأولوية في الحصول على نصيب من أرباح الشركة، أو من فائض التصفية، وتسمى الأسهم الممتازة في هذه الحالة بأسهم الأولوية، أو تمنح أصحابها عدد من الأصوات في الجمعيات العامة للشركة زيادة على تلك المقررة للأسهم العادية وتعرف الأسهم في هذه الحالة بالأسهم ذات الصوت المتعدد. [3]

---

[1] د.عمار زودة، **التمويل التأجيري في الجزائر –واقعه ومتطلبات تطويره–**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ع1، م 5، 2018، ص 156

[2] علي قابوسة، **أثر هيكل التمويل على ربحية السهم العادي ومعدلات نمو الوحدات الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، ع 1، 2008، ص 127

[3] سليماني بدري، فتاحي محمد، **الأسهم الممتازة في القانون الجزائري –دراسة مقارنة–**، مجلة القانون والمجتمع، ع 1، م 11، 2023، ص 318

- **الأرباح المحتجزة:**

هي الجزء من الفائض بعد توزيع جزء من الأرباح على المساهمين في الشركات الخاصة، وما يسبق هذا التوزيع من تجنب الاحتياطات والذي يظهر في الميزانية العامة للمؤسسة ضمن عناصر حقوق الملكية.[1]

- **السندات:**

تلعب السندات دورًا مهمًا في تمويل المؤسسات الاقتصادية، حيث تُعتبر وسيلة فعالة لجمع الأموال دون الحاجة إلى زيادة رأس المال من خلال إصدار الأسهم. عند إصدار السندات، تقوم المؤسسة باقتراض الأموال من المستثمرين مقابل وعد بسدادها في تاريخ مستقبلي مع دفع فائدة دورية. يساعد هذا النوع من التمويل الشركات على تنفيذ مشاريعها التوسعية، تمويل عملياتها، أو إعادة هيكلة ديونها بطريقة تتيح لها الاستفادة من رأس المال دون فقدان السيطرة على الملكية.

ومنه يمكن تعريف السندات على أنها: تمثل السندات قرض طويل الأجل تصدره الدولة المؤسسات الجماعات المحلية ... إلخ، و للمقرض الحق في استرجاع 3 رأس ماله الذي أقرضه و مكافأته على شكل فوائد ، و يهدف إصدار هاته السندات إلى إشراك الأشخاص الطبيعيين و المعنويين في تمويل المشاريع طويلة الأجل[2]

[1] زنانرة ريمة، العيد شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 334

[2] د. طالب ياسين، **سندات القرض الحكومية بين النظرة الشرعية والاعتبارات الاقتصادية –حالة الجزائر 2016–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع1، م 29، 2014، ص 462

المبحث الثالث: الانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على المؤسسات الاقتصادية

المطلب الأول: دور الانفتاح الاقتصادي في تطوير المؤسسات الاقتصادية

من خلال هذا المطلب سوف نقوم باستعراض دور الانفتاح الاقتصادي في تطوير المؤسسات الاقتصادية.

- **المساهمة في القيمة المضافة:**

ساهم الانفتاح الاقتصادي في الرفع من القيمة المضافة في المؤسسات الاقتصادية ومختلف الأنشطة وعلى مر سنوات فترة الدراسة، وحسب إحصائيات 2012 أصبح هذا القطاع يساهم بما يعادل 90% من إجمالي القيمة المضافة التي تولدها مجمل القطاعات الاقتصادية ، والجدول الموالي يوضح هذه الزيادات المستمرة:[1]

جدول رقم (4-2):تطور القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية خلال الفترة 2004 - 1994

القطاع القانوني	1994		1996		1999	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	618	54	1112	54	1240	48
القطاع العام	538	46	936	46	1335	52
المجموع	1156	100	2048	100	2575	100

القطاع القانوني	2001		2002		2003		2004
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	-
القطاع الخاص	1473.74	84.56	1585.21	84.68	1783.71	83.59	-
القطاع العام	268.98	15.44	286.79	15.32	350.08	16.41	-
المجموع	1742.72	100	1872	100	2133.79	100	2038.84

المصدر: د. بغداوي جميلة، أ. بوكرشاوي براهيم، أ. ناويس أسماء، أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، ع 03، م 02، ص30

جدول رقم (5-2): تطور القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 2005 - 2012

القطاع القانوني	2005		2006		2007		2008	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	2364.5	85.9	2587.681	86.55	2986.07	87.65	3383.57	89.27
القطاع العام	651	14.1	401.86	13.45	420.86	12.35	406.85	10.73
المجموع	3015.5	100	2989.54	100	3406.93	100	3790.42	100

القطاع القانوني	2009		2010		2011		2012	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	3954,5	90.15	4450.76	92.89	4895.64	90.26	5553.31	90.42
القطاع العام	432.03	9.85	340.56	7.11	528.51	9.74	588.44	9.58
المجموع	4386.53	100	4791.32	100	5424.15	100	6141.75	100

[1] د. بغداوي جميلة، أ. بوكرشاوي براهيم، أ. ناويس أسماء، **أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، ع 03، م 02، 2016، ص 29

المصدر: د. بغداوي جميلة، أ. بوكرشاوي براهيم، أ. ناويس أسماء، أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، ع 03، م 02، ص30

الشكل رقم 2-3: تطور القيمة المضافة للمؤسسات الاقتصادية حسب القطاع القانوني خلال الفترة 1994-2012

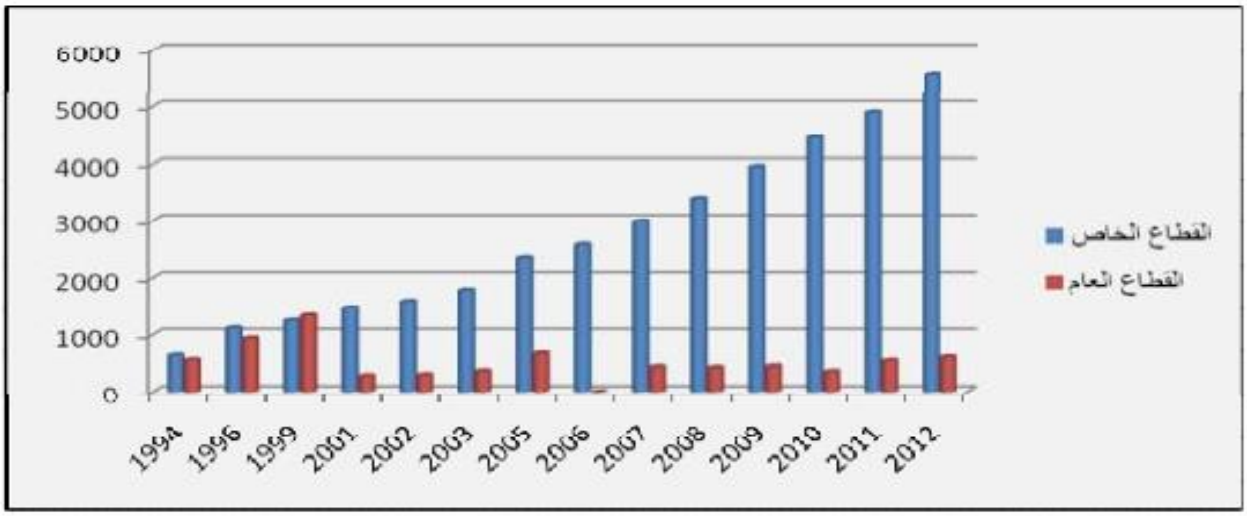

المصدر: د. بغداوي جميلة، أ. بوكرشاوي براهيم، أ. ناويس أسماء، أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، ع 03، م 02، ص31

نلاحظ من خلال الجدول رقم 04 والشكل البياني المرافق له بأن الانفتاح الاقتصادي ساهم في الرفع من القيمة المضافة لمؤسسات الاقتصادية بصفة مستمرة. [1]

- **تنويع الصادرات:**

الانفتاح الاقتصادي يلعب دورًا حاسمًا في تنويع الصادرات، حيث يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للدول وزيادة مصادر الدخل القومي.

إن توسيع قاعدة الصادرات من خلال تنويع محفظة التجارة الخارجية يساعد في استقرار عائدات الصادرات وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي طويل الأجل بالإضافة إلى ذلك يعتقد الكثير من الباحثين أنه لكي تصبح البلدان الفقيرة أكثر نموا يجب أن تغير من تركيبة صادراتها وهنا تؤكد منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة أنه بسبب الافتقار إلى تنويع الصادرات في البلدان النامية فقد أثر هذا الانخفاض والتقلبات في حصيلة الصادرات مما أثر كذلك سلباً على الدخل والاستثمار والتجارة والتوظيف وبالتالي يؤثر على مجمل التنمية بهذه البلدان.

لقد أشار الاقتصادي E Stiglitz في 1977 إلى أن تنويع الصادرات يسمح للبلد بإنتاج سلع متنوعة من المدخلات المستوردة في حين أنه من المؤكد أن هناك علاقة سببية بين تنويع الصادرات ودخل الفرد يمكن بالتالي

[1] المرجع نفسه، ص 31

القول بأن الدرجة العالية من تنويع الصادرات تزيد بالتأكيد من نمو أثبتت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية أن ، الاقتصاد التنويع في الصادرات يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على النمو ويؤكد ذلك وعلى سبيل المثال النموذج الذي قدمه رومار Romer 1990 .

حيث بين ذلك من خلال التأثير المتنوع في توفير وتنويع المدخلات في الاقتصاد والتي يمكن أن تسهم في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري كما وضح أن التنويع يمكن أن يساهم أيضا في النمو من خلال زيادة عدد القطاعات النشطة وتنوعها وبالتالي فرص العمل وتنويع الفرص الاستثمارية بتحليل تأثير ديناميكيات نمو الصادرات على النمو Greenaway كما قام Eric, Kouassi Dèdjé بطريقتين الأولى فحص العلاقة بين نمو الصادرات بطريقة ديناميكية والثانية دور تركيبة الصادرات في تحديد أداء النمو باستخدام البيانات التي تم تجميعها من 69 دولة ونموذج ديناميكي أظهر المؤلف وجود علاقة إيجابية قوية بين الصادرات والنمو بالإضافة إلى ذلك تكوين هذه الصادرات مهم في تحديد قوة النمو [1]

- **المساهمة في خلق مناصب الشغل**

أدى الانفتاح الاقتصادي الى تطور تعداد المؤسسات الاقتصادية على خلق مناصب شغل جديدة بمعدل معتبر، وخصوصا أن الهدف الأساسي من إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات والذي يعتبر أحد انشغالات الحكومة حاليا، هو تخفيض نسبة البطالة. [2]

- **زيادة تدفقات رأس المال الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر:**

لقد أدى دور الانفتاح الاقتصادي في ظهور التدفق المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر بقيادة الشركات الاقتصادية تحرير الأسواق المالية في العديد من الدول الصناعية المتقدمة والسياسة الأوروبية الهادفة إلى إنشاء السوق الموحدة، ونتيجة لذلك حققت الاستثمار الأجنبي المباشر نموا في النصف الثاني من الثمانينات، يماثل أربعة أضعاف معدل نمو الناتج العالمي، وثلاثة أضعاف معدل نمو التجارة الدولية [3]

[1] د. علوني عمار، **واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها حالة الجزائر**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، ع 01، م 06، 2021، ص 398

[2] د. بغداوي جميلة، أ. بوكرشاوي براهيم، أ. ناويس أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 33

[3] مدادي عبد القادر، **الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة في دول شمال إفريقيا مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية**، مجلة الاقتصاد الجديد، ع 04، 2012، ص 237

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية نتيجة الانفتاح الاقتصادي

يشكل الانفتاح الاقتصادي فرصة كبيرة للمؤسسات الاقتصادية للتوسع والنمو، لكنه في الوقت نفسه يفرض العديد من التحديات التي تتطلب استراتيجيات فعالة للتكيف. من أبرز هذه التحديات: [1]

- **تدني نوعية البنية التحتية والمؤسسات:** والتي تعكس مدى ارتفاع إنتاجية القطاع الخاص، وزيادة جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي سينعكس على ارتفاع القدرة التنافسية للدولة إذا ما تم رفع درجة كفاءة البنية الأساسية التي ستضمن تحقيق التنمية المستديمة
- **عدم ملائمة بيئة قطاع الأعمال** : وهي تعبر عن عدم قدرة الوحدات الاقتصادية الخاصة خاصة على الاستجابة للفرص السوقية الجديدة بشكل فعال يتصف بالمرونة، ومن أجل رفع الكفاءة الإدارية للقطاع الخاص وتوفير بيئة ملائمة للعمل، يجب صياغة وتنفيذ إستراتيجية تنافسية تمكنها من النفاذ إلى الأسواق العالمية، وترفع معدلات النمو الاقتصادي
- **التدخل المفرط للحكومة في النشاط الاقتصادي** : ويشير ذلك إلى التدخل المكثف للدولة وارتفاع درجة تغلغلها في الاقتصاد القومي، وهذا يتناقض مع قواعد اقتصاد السوق وقواعد الانفتاح الاقتصادي وما يمكن ذكره في هذا السياق أن الحكومة تستطيع من خلال طبيعة ومحتوى سياستها، أن تدعم أو تضر بالتنافسية القومية، ويعتقد أن الدول ذات المستويات المنخفضة من الإنفاق الحكومي والضرائب سوف تنمو بشكل يفوق الدول ذات المستويات المرتفعة من التدخل في الحياة الاقتصادية.
- **صعوبة اقتحام الأسواق الخارجية في مجال الصادرات خارج المحروقات** : وهذا يفسر بتدني درجة انفتاح الاقتصاد القومي من حيث الصادرات الصناعية، بسبب عدم تنويعها واختلال هيكل الصادرات الجزائرية، والذي يمكن إرجاعه إلى الضعف الهيكلي للصناعة الجزائرية.
- **ضعف القدرة على اجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية** : بسبب عدم توفير المناخ الملائم الاستقطاب الاستثمارات الأجنبية خاصة.
- التأخر في الجهاز الإداري وشيوع الفساد والبيروقراطية.
- تدني الإنتاجية وتراجع الاستثمار.
- ضعف استخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة.
- معدلات الأمية المرتفعة.
- تدني نوعية التعليم.
- ضعف علاقة التعليم بسوق العمل، وتدني العائد على التعليم وارتفاع معدلات البطالة.

[1] عايشي كمال، زعلاني محمد، **دراسة تقييمية لتنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الانفتاح الاقتصادي مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، ع 10، 2016، ص ص 12 13

المطلب الثالث: الانفتاح الاقتصادي وتطور النشاط التجاري في المؤسسات الاقتصادية:

يُعتبر الانفتاح الاقتصادي أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر في تطور النشاط التجاري داخل المؤسسات الاقتصادية، حيث يسهم في زيادة التبادل التجاري، وجذب الاستثمارات، وتعزيز التنافسية. مع التحولات العولمة والتطور التكنولوجي، أصبح الانفتاح الاقتصادي ضرورة ملحّة لرفع كفاءة المؤسسات وتعزيز قدرتها على التكيف مع الأسواق العالمية

تعتبر ظاهرة الانفتاح الاقتصادي من أهم المظاهر الأساسية التي تبين مدى تغيير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات في فترة الانفتاح الاقتصادي، لكن الشيء الملاحظ هو أن هذه الظاهرة الاقتصادية المميزة صاحبتها في نفس الوقت ذهنية تجارية واضحة على مستوى التوجهات الاقتصادية للنشاطات المميزة لهذه المؤسسات بحيث إنها تطور روحا تجاريا ضمن الاختيارات التنظيمية التي جعلت منها مؤسسات اقتصادية.

وقد تجسدت هذه الاختيارات التجارية بالخصوص في اتخاذ أسلوب النشاطات التجارية، كتوجه تنظيمي وعملي لممارسة النشاطات الاقتصادية، لكونها مفضلة، وتقترب كثيرا من بعض الميادين التي يمكنها أن تحقق أرباحا وفوائد تجارية مباشرة مثل قطاع البناء والعقار الذي يعتبر الميدان المثالي المفضل من قبل هذه المؤسسات، لتحقيق مآربها التجارية البحتة، لأن مشكلة السكن معضلة كبرى من معضلات المجتمع الجزائري، منذ بداية الزحف السكاني المتزايد نحو المدن. [1]

[1] قراجي محمد اكلي، **الانفتاح الاقتصادي في الجزائر واثره في بروز قيم الرأسمالية التجارية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 2009، ص 186

خاتمة الفصل:

يساهم الانفتاح الاقتصادي في خلق بيئة تنافسية تجبر المؤسسات على تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية. كما يسهل الوصول إلى الأسواق الخارجية، مما يفتح المجال أمام فرص تجارية جديدة ويعزز القدرة على النمو والتوسع، حيث يساعد الانفتاح الاقتصادي على نقل التكنولوجيا الحديثة وتوفير فرص استثمارية تساهم في تطوير البنية التحتية للمؤسسات، كما يعزز الابتكار ويدفع نحو تحديث أساليب الإنتاج والإدارة، مما يمكن المؤسسات من التكيف مع المعايير الدولية وتحقيق مستويات أعلى من التطور.

بالتالي، يمكن القول إن العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية تتجلى بطريقة غير مباشرة عبر البيئة الاقتصادية العامة، مما يجعل من الضروري للمؤسسات الاقتصادية تطوير آليات تكيّف مستدامة لضمان استمراريتها ونموها في ظل اقتصاد عالمي متغير.

الفصل الثالث:

دراسة واقع سياسة الانفتاح الاقتصادي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

تمهيد الفصل:

يمثّل الانفتاح الاقتصادي أحد التحولات الجوهرية التي شهدها الاقتصاد الجزائري منذ بداية التسعينيات، إذ تبنت الدولة مجموعة من السياسات الرامية إلى تحرير السوق ودمج الاقتصاد الوطني ضمن المنظومة الاقتصادية العالمية، وقد انعكست هذه السياسات بشكل مباشر على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، التي وجدت نفسها أمام واقع جديد يتطلب التكيّف مع قواعد اقتصاد السوق والمنافسة الحرة. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى دراسة واقع سياسة الانفتاح الاقتصادي وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال التطرق إلى مراحل نشأة هذه المؤسسات وتطور أدائها في ظل الانفتاح، خاصة فيما يتعلق بالناتج المحلي وسعر الصرف والتدفقات المالية الدولية.

كما يتناول الفصل تحليل تطور مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، من خلال التركيز على الجوانب المرتبطة بالانفتاح التجاري والعالمي، ومدى مساهمة المؤسسات الاقتصادية في دعم الصادرات وتحقيق انفتاح فعلي وفعّال على الأسواق الخارجية. وفي السياق ذاته، سيتم تسليط الضوء على التحديات التي فرضها هذا الانفتاح على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، سواء على صعيد التأهيل الداخلي، أو في سعيها نحو بناء ميزة تنافسية مستدامة، خصوصًا مع اقتراب الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة(OMC) ، وما يحمله ذلك من التزامات وتغيرات جوهرية في بيئة العمل الاقتصادية.

المبحث الأول: لمحة عن نشأة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

لقد أثبتت التجربة أن الطريق نحو التنمية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي يمر حتما عبر المؤسسة الاقتصادية ويرتكز على التحكم في كفاءتها الإنتاجية، لذلك وجب على إدارتها أن تبحث في العمق عن طريق أساليب حديثة في تسيير وظائفها لتحقيق الاستخدام الأمثل للجهود البشرية والمادية وإقامة علاقات جيدة بينها وبين العمال وإشراكهم في الرقابة. وأخذا بهذا الرأي في كل ما من شأنه دفع وتطوير المؤسسة الاقتصادية ... وما إصلاح الهياكل الذي دخل حيز التنفيذ مع بداية الثمانينات والتحولات المستمرة التي عرفتها الجزائر في تسيير الاقتصاد والقضاء على مختلف الاختلالات الا ضرورة أملتها المشاكل والمعوقات التي لازمت النشاط الاقتصادي على امتداد ما يقارب ثلث قرن من الزمان، والتي واكبت مسيرة البناء الاقتصادي الوطني. انطلاقا من هذه المكانة تعتبر المؤسسة الوطنية العمود الفقري والركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية " وقد فرضت نفسها كمرجع مهم لتحليل تجارب القطاعات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث .". لذلك يمكن أن نلتمس دور المؤسسة الاقتصادية باعتبارها واجهة من واجهات النشاط الاقتصادي الوطني، والتي مرت بمرحلتين أساسيتين محددتين زمانيا كما يلي: [1]

1 – مرحلة ما قبل 1980 وقوامها 18 سنة

2 – مرحلة ما بعد 1980 إلى الآن.

المرحلة الأولى ما قبل 1980

اعتمدت عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي في هذه المرحلة على ما يسمى بالريع النفطي الذي يعتبر الينبوع المتدفق في تغذية وتعويض ميزانيات المؤسسات العمومية، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى عشريتين أو فترتين، والتي ما زالت آثارهما ومعالمهما قائمة حتى الآن."

الفترة الأولى 1962 – 1970 ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين:

1 – مرحلة التسيير الذاتي : التي أعقبت الاستقلال مباشرة وامتدت إلى حوالي 1965 المؤسسة المسيرة ذاتيا (Enterprise autogere) وتعتبر هذه التجربة للمؤسسات الاقتصادية تكريسا لتوجهات سياسية معينة، ذلك أن الأساليب والتقنيات المعتمدة لضمان التنمية الاقتصادية قد سادتها وطغت عليها فكرة الإيديولوجية الاشتراكية.

[1] بن عنتر عبد الرحمان، **مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع2، 2002 ص ص 110 115

2 – مرحلة التسيير البيروقراطي: والتي امتدت حتى سنة 1970، حيث تقلص حجم المشاركة العمالية إلى درجة كبيرة، وتعتبر هذه الفترة فترة هيمنة الدولة على القطاع العام والاستمرار في إضفاء الطابع الاشتراكي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي التجاري.

كما عرفت هذه المرحلة تراكمات كثيرة من التجارب والإصلاحات المتكررة في خضم سيرة التنمية الوطنية، بحيث بادرت السلطة السياسية آنذاك إلى ذلك الارتباط بالفرنك الفرنسي، " قصد تقليص التبعية اتجاه الخارج، وبعث قطاع اقتصادي تابع للدولة يأخذ على عاتقه عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي " . تميزت هذه الفترة بخصوصية المبادرة بمجموعة من التأمينات للشركات الأجنبية العاملة بالجزائر آنذاك، والتي كانت فرنسية في معظمها. وباعتبار أن سنة 1965 نقطة الانطلاق والأساس، حيث تمت صياغة الأهداف المتوخاة من البناء الاقتصادي والاجتماعي ضمن استراتيجية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى:

1 – العمل على استغلال الثروات الوطنية التي تزخر بها البلاد.

2 – قطع دابر التبعية الاقتصادية من خلال بعث قطاع صناعي قوي يأخذ على كاهله إنتاج الصناعات المختلفة.

3 – بعث تكامل منسجم بين القطاعات المشكلة للاقتصاد الوطني، لاسيما فيما بين القطاع الصناعي والزراعي.

الفترة الثانية 1971–1980

و هي فترة أسلوب التسيير الاشتراكي للمؤسسات ، فترة الانتقال من شكل المؤسسة العامة أو المشروع العام، إلى شكل المؤسسة الاشتراكية، وكان هذا بتأثير عوامل عدة أهمها اعتبار تجربة التسيير الذاتي بكل إيجابياتها وسلبياتها باعثا على ضرورة إيجاد صيغة لتجسيد المشاركة الفعالة في التسيير، وكذلك تحول تسيير المؤسسة الوطنية العمومية من الأسلوب التقليدي إلى أسلوب جديد يتخذ من العاملين عناصر نشطة تضطلع بمهام التسيير و الرقابة من خلال مساهماتهم الفعلية في ذلك، إضافة إلى ذلك تتجسد المشاركة العمالية في تسيير المؤسسة الوطنية العمومية، وفقا لميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات، من خلال المجلس المنتخب الذي يسهر على حسن تسيير المؤسسة، وعلى زيادة الإنتاج وعلى التحسين المستمر للجودة، وعلى القضاء على التبذير، ومراعاة النظام في العمل وتحقيق أهداف المخطط.

إن المشاركة العمالية في الجزائر هي نتيجة مباشرة للتسيير الاشتراكي للمؤسسات الذي ينظم وظيفيتين رئيسيتين لمصلحة هؤلاء العاملين والتي تتمثل في المساهمة في اتخاذ القرار من جهة، والرقابة على سير المؤسسة من جهة أخرى.

المرحلة الثانية : استقلالية المؤسسات (ما بعد سنة 1980)

كانت المؤسسة العمومية بحكم التجربة المتحققة مستهدفة آنذاك لعملية إصلاح شامل تأخذ على عاتقها الفعالية والكفاءة، أو المهارة التي يمكن تحقيقها نتيجة حرية العمل وحرية أخذ القرار للارتقاء بمستوى أداء المؤسسة،

وتحفيزها على النشاط الموكل إليها إلى مستوى الأهداف المرجوة في هذه المرحلة، وهذا ما أكده الميثاق الوطني لسنة 1986 على صنع المزيد من الاستقلالية الاقتصادية

1 – إعادة الهيكلة العضوية

وكان الغرض منه هو تحويل مؤسسات القطاع العام إلى مؤسسات صغيرة الحجم و أكثر تخصصا وكفاءة. و لقد كان تعداد المؤسسات الوطنية آنذاك 85 مؤسسة، وتعداد المؤسسات الجهوية والمحلية 526 مؤسسة، وكان العمل المستهدف هو تفتيت الأولى إلى 145 مؤسسة و الثانية إلى 120 مؤسسة . وقد أسهمت هذه الإجراءات في زيادة إجمالي الناتج الوطني الذي يبينه في الجدول التالي:

جدول رقم (3–1): معدل زيادة الناتج الوطني

السنوات	1981	1982	1983
مقدار الزيادة	% 2,4	% 4,3	% 7,3

المصدر: بن عنتر عبد الرحمان، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع2، ص115

2– إعادة الهيكلة المالية

تعتبر إعادة الهيكلة المالية بمثابة توزيع جغرافي لمراكز اتخاذ القرار وتتويج لإعادة الهيكلة العضوية، وكان الغرض منها إعادة هيكلة ديون المؤسسة بإعادة تنظيم سجلات استحقاقات الفائدة ورأس المال وتصفية الذمم بين المؤسسات[1].

المطلب الثاني: تطوير أداء الناتج المحلي في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي

أثناء مرحلة الانفتاح الاقتصادي لعب القطاع العام الدور الكاسح في تطوير الاقتصاد لكن النجاح كان ضئيلا، مختارة بذلك طريقة تنموية متدرجة عبر مخططات لتجد نفسها أنها تتغذى من قطاع المحروقات وبتزايد مذهل على حساب القطاعات الأخرى رغم التوجه الاستراتيجي لدعمها ولكن الخطأ الاقتصادي يبرز في الإهمال التدريجي لقطاع الفلاحة والزراعة معا.

تندرج استراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش خلال 2001–2004 وبرامج دعم النمو 2005–2009 و 2010–2014 ، وهي برامج تسعي إلى دعم النمو خارج الميزانية، أما على المستوى الخارجي فان الجزائر ترتبط باستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي في هذا المجال تركز حاليا علي ثلاث مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي

[1] براهيمي آسية، ثابت أول وسيلة، **الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية**، مجلة التكامل الاقتصادي، ع 05، م 03، 2017، ص 72

للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، وتحسين استفادة السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق.

ومن خلال تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 كان هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث تراوح المعدل هذا المعدل بين 1.6% كأدنى مستوى له في سنة 2009 و 7.2% كأعلى مستوى له سنة 2003، ويعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المطرد للقيمة المضافة القطاع المحروقات وبدرجة أقل لقطاع الفلاحة والصناعة، ففي سنة 2006 وعلى الرغم من معدل النمو المرتفع نسبيا المختلف القطاعات الرئيسية لاسيما قطاع الأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له (13%)، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة (3) كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي وهذا ينطبق كذلك على سنة 2009 حيث سجل فيه قطاع المحروقات على أعلى نسبة تراجع، ولكن بالمقابل سجل كل من قطاع الفلاحة والأشغال العمومية في نفس السنة على أعلى معدل للنمو والمقدر على التوالي: 21.1% و8.1%. ومن جهة أخرى، فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر أيضا بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات[1]

الجدول رقم (3-2) : تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	3.8	3.0	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.8	3.3	2.8

المصدر: دليلة طالب، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، ع 04، 2015، ص 153

[1] دليلة طالب، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، ع 04، 2015، ص ص 151 152

الشكل رقم 3-4 : تطور حجم معدل نمو الناتج والانتاج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال مرحلة الانفتاح الاقتصادي

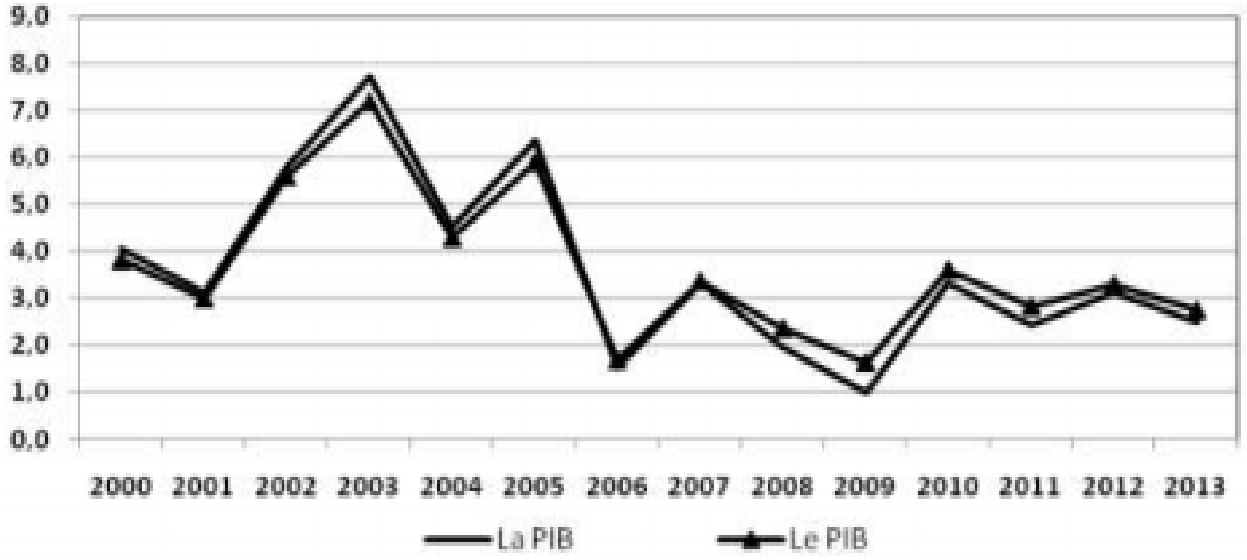

المصدر: دليلة طالب، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، ع 04، 2015، ص 153

الجدول رقم (3-3): معدل النمو لأهم القطاعات خلال فترة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	-4.6	12.8	-1.2	19.5	5.4	2.3	8.1	2.5	-3.8	21.1	4.9	11.6	7.2	8.8
المحروقات	4.0	-1.9	3.9	8.5	3.0	5.7	-3.0	-0.9	-3.2	-8.0	-2.2	-3.3	-3.4	-5.5
الصناعة	1.9	5.1	4.7	2.4	2.8	3.4	3.5	3.0	4.4	6.1	2.5	3.9	5.1	4.1
الأشغال العمومية	4.6	5.2	10.3	5.6	9.4	9.8	13.0	8.9	8.7	8.5	8.9	5.2	8.2	6.6
الخدمات	7.6	4.8	6.8	5.2	6.4	9.7	6.4	10.1	5.7	8.1	7.3	7.1	6.4	7.8

المصدر: دليلة طالب، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، ع 04، 2015، ص 154

المطلب الثالث: تطور سياسات تحرير سعر الصرف والتدفقات الرأسمالية الدولية في الجزائر.

تتبع الجزائر نظام التعويم المدار الذي تحدد فيه السلطة النقدية قيمة العملة المحلية مقابل سلة من العملات الرئيسية، ويتدخل البنك المركزي في تحديد السقوف أو هوامش الأسعار الشراء والبيع يتحدد سعر الصرف في هذا النظام يوميا ويتحرك وفقا لتغيرات قوى الطلب والعرض على العملة في سوق الصرف الأجنبي، وفي حالة تخطي سعر الصرف للهوامش المحددة، يتدخل بنك الجزائر لإعادته مرة أخرى للتحرك في نطاق تلك الهوامش المحددة من خلال بعض الآليات على غرار مزادات العملة الأجنبية، وعلى الرغم من المرونة النسبية لهذا النظام، إلا أنه في واقع الأمر يشبه نظام تثبيت سعر الصرف بشكل غير معلن.

لقد عرف تطور سعر صرف الدينار الجزائري عدة مراحل خلال الفترة 1990-2017، ففي المرحلة 1990-1996 - وهي امتداد للمرحلة 1987-1990 - تم التخفيض التدريجي لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي إلى غاية سنة 1991، ثم التخفيض الكبير لقيمة العملة إلى غاية سنة 1994، وانتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4.9 دج للدولار الأمريكي في نهاية سنة 1987 إلى 17,7 دج للدولار في نهاية مارس 1991 ، حيث بلغ تخفيض القيمة الفعلية للعملة بنسبة تزيد عن 60% بين سنتي 1988 و 1991 ، حيث بلغ سعر صرف الدينار الجزائري 18,7 دج للدولار (متوسط الفترة) بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار .

وفي إطار إبرام الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994، تم تخفيض قيمة العملة بنسبة 40,17% وعلى ضوء هذا القرار الذي اتخذه مجلس النقد والقرض أصبح سعر صرف الدينار الجزائري 36 دج للدولار. وقبل إبرام هذا الاتفاق، تم تخفيض قيمة الدينار في مارس 1994 بـ 10% لتصبح قيمة التخفيض في أفريل 1994 أكثر من 50% ثم جرى بعض التخفيض لقيمة الدينار في إطار سياسة مرنة الإدارة الصرف حتى منتصف سنة 1996، ليصبح سعر صرف الدينار 54,76 دج للدولار في سنة 1996.

وفي الفترة 1997-2002 استمر سعر صرف الدينار في الارتفاع بمعدلات مستقرة مقارنة بالفترة السابقة، مما جعله أكثر استقرارا في الفترة 2000-2002. ومع بداية تراجع قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو، بدأت قيمة الدينار في التحسن مقابل الدولار خلال الفترة 2003-2008، حيث بلغ سعر صرف الدينار 64,58 دج للدولار في 2008، وأثرت الأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي في 2008 على قيمة الدينار الجزائري، فأدى تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم التعويم المدار أو الموجه مقابل الدولار مثل الجزائر، حيث تراجعت قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 12.5% و 2,4% في سنتي 2009 و 2010 على التوالي (صندوق النقد العربي 2010).

واستمرت قيمة العملة الوطنية في الانخفاض خاصة بعد تراجع أسعار المحروقات في 2014 من 100 دولار للبرميل إلى 59 دولار للبرميل في 2015، فتقلصت حصيلة الإيرادات من صادرات المحروقات وانخفضت

على إثرها قيمة العملة الوطنية بنسبة قاربت 25% في 2015، فانتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 80,58 دج للدولار إلى 100,46 دج للدولار في 2015 صندوق النقد العربي ليصل إلى 110,96 دج للدولار في 2017. وقد سمح بنك الجزائر باتجاه قيمة العملة الوطنية نحو هذا الانخفاض الحاد في دون أن يتدخل في سوق الصرف الأجنبي لمنع المزيد من تراجع قيمة العملة بهدف المحافظة على احتياطات الصرف الأجنبي واحتواء فاتورة الواردات المرتفعة.

قامت السلطات في الجزائر في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق بتحرير حركة رؤوس الأموال، حيث أتاح قانون النقد والقرض 90 - 10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال من وإلى الجزائر لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية وتفعيلها داخل الجزائر.[1]

الجدول رقم (3–4) : الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار $)	الصادرات (مليار $)	الواردات (مليار $)	الاستثمارات الأجنبية $ مليار (FDI) المباشرة	نسبة التجارة إلى (%) الناتج المحلي
1990	45	10.1	8.5	0.1	41.1
1995	48.2	11.2	9.6	0.2	43.3
2000	54.7	18.1	12.4	0.4	55.9
2005	103.2	46.3	21.5	1.1	65.5
2010	161.2	57.0	45.2	2.3	63.6
2015	165.0	38.8	52.7	1.5	55.5
2018	180.7	41.1	46.2	1.6	48.5
2020	145.1	34.0	34.4	0.9	47.3
2022	206.0	53.6	51.4	1.4	50.9

المصدر: بيانات مأخوذة ومعالجة من تقارير البنك الدولي، ومكتب الإحصاء الجزائري، وUNCTAD، للفترة ما بين 1990–2022.

يعكس الجدول تطورًا إيجابيًا في الناتج المحلي الإجمالي والتجارة الخارجية خلال الفترة 1990–2022، حيث ارتفع الناتج من 45 إلى 206 مليار دولار. كما نمت الصادرات والواردات، إلا أن العجز التجاري ظل قائمًا في معظم السنوات. ورغم تحسن بعض المؤشرات، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيت منخفضة نسبيًا، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز مناخ الاستثمار. أما نسبة التجارة إلى الناتج المحلي، فقد سجلت تذبذبًا، ما يعكس تأثر الاقتصاد بالعوامل الداخلية والخارجية.

[1] طيبة عبد العزيز، رملاوي عبد القادر، **آثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990–2017**، مجلة البشائر الاقتصادية، ع1، م5، 2019، ص ص57 59

المبحث الثاني: تحليل تطور مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر

لقد تطورت مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر حيث في هذا المبحث سنعرض اهم التطورات.

المطلب الأول: تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر

تلعب المؤسسات الاقتصادية دورًا محوريًا في توجيه الانفتاح التجاري حيث يعبر مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر عن حاصل قسمة مجموع التجارة الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي مضروب في مئة، حيث عرف عدة تغيرات خلال الفترة 1990 – 2022 [1]

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم 3-5 : تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

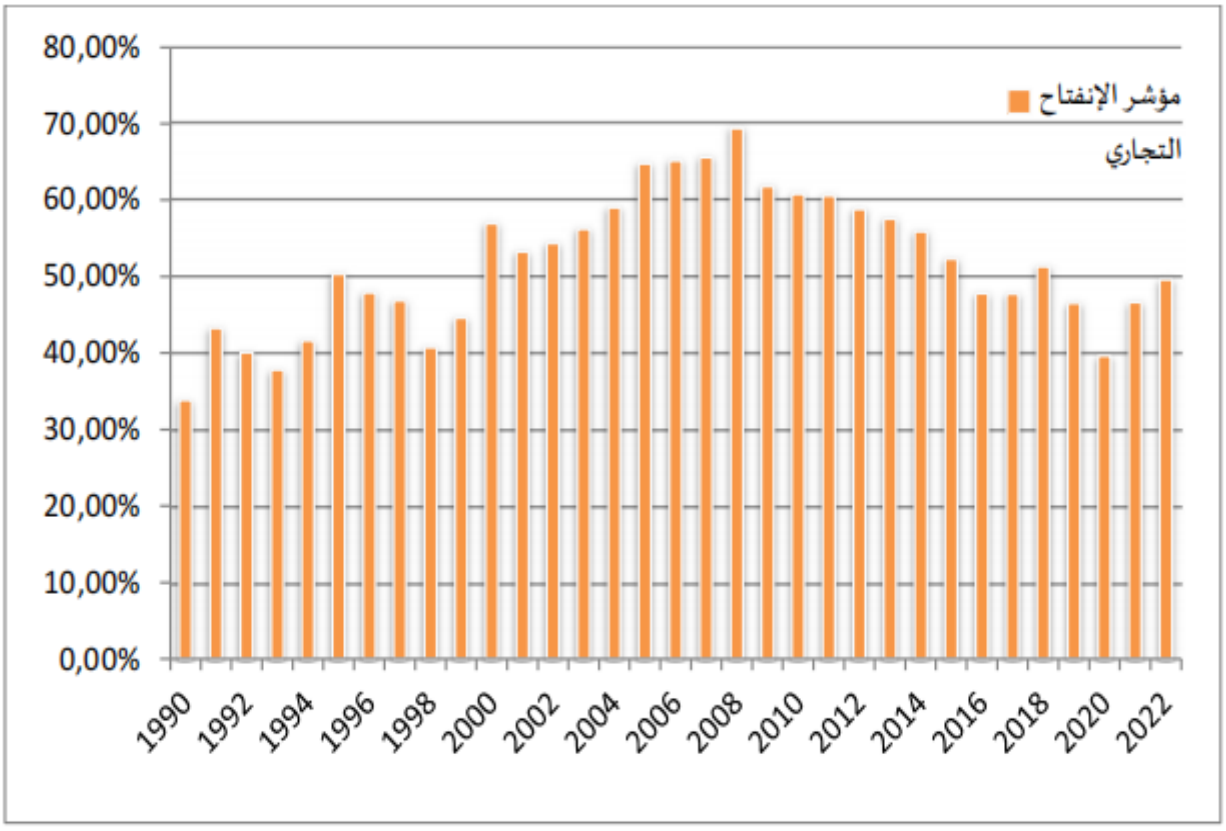

المصدر: عدة محمد، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة 1990-2022، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2023، ص 220

[1] عدة محمد، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة 1990-2022**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2023، ص ص 220 221

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2022، شهد تذبذبا ملحوظا بالارتفاع والانخفاض، ففي الفترة الممتدة من 1990 - 1999 سجل معدل الانفتاح التجاري معدلات منخفضة في أغلب سنوات هذه الفترة باستثناء سنة 1991 مسجلا نسبة 43.27% ، لينخفض في سنتي 1992 ، 1993 بمعدل 40.08% و 37.80% على التوالي، ثم ارتفع في سنة 1994 1995 ويرجع رجع ذلك إلى الاتفاق الائتماني الموقع مع صندوق النقد الدولي، وسن بعض القوانين لتحرير التجارة الخارجية، وفي سنوات 1996 1997 1998 انخفض معدل الانفتاح التجاري إلى نسبة 47.88%، 46.86%، 40.71% أما بداية من الفترة 1999 سجل مؤشر الانفتاح التجاري معدلات مرتفعة خاصة خلال سنوات 2000 - 2008، وهذا بسبب العائدات البترولية وكانت أكبر درجة للانفتاح التجاري سنة 2008 ب 69.45%، ثم عاود الانخفاض من جديد الى غاية 2019 ويرجع ذلك الى الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والأزمة الاقتصادية 2014 ، بالإضافة الى الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية سياسة التقشف، وقدر متوسط درجة الانفتاح التجاري من 1990 - 2022 بمعدل 51.66%، وهو ما يعني أن المبادلات الخارجية من السلع قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق 51.66% في النشاط الاقتصادي الوطني

وهنا سنعرض لتطور مؤشر التجارة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

جدول رقم (3-5): تطور مؤشر نسبة التجارة في الجزائر خلال الفترة 1990-1999

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مؤشر نسبة التجارة 1	0,54	0,47	0,49	0,451	0,521	0,586	0,554	0,536	0,462	0,508
مؤشر نسبة التجارة 2	0,339	0,204	0,26	0,253	0,317	0,349	0,285	0,262	0,257	0,264
	2000	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
مؤشر نسبة التجارة 1	0,628	0,582	0,608	0,622	0,656	0,713	0,706	0,718	0,765	0,71
مؤشر نسبة التجارة 2	0,241	0,244	0,284	0,27	0,287	0,271	0,249	0,28	0,311	0,39
	2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**		
مؤشر نسبة التجارة 1	0,694	0.5965	0.5889	0.5709	0.5582	0.5220	0.4953	0.4905		
مؤشر نسبة التجارة 2	0,347	0.2438	0.2521	0.2669	0.2863	0.3240	0.3195	0.2955		

المصدر: طيبة عبد العزيز، رملاوي عبد القادر، اثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، ع1، م5، ص61

وهنا أيضا سنعرض تطور مؤشر التجارة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

الشكل رقم 3-6: تطور مؤشر قيود التجارة في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

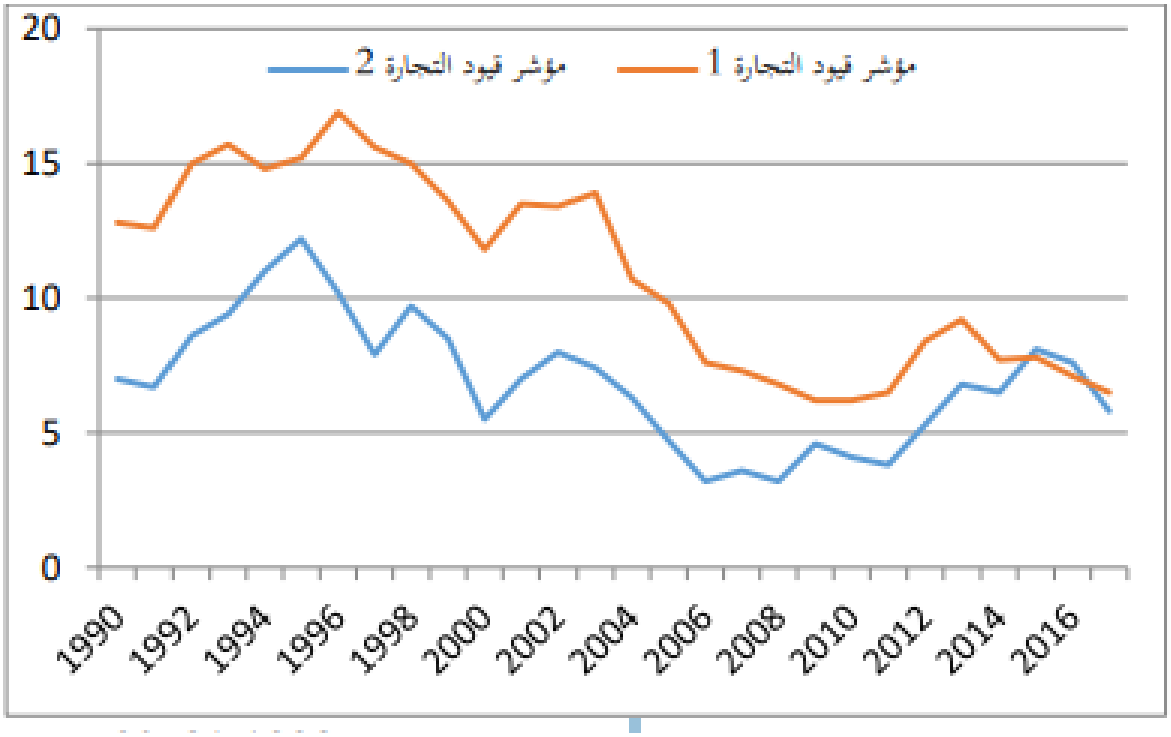

المصدر: طيبة عبد العزيز، رملاوي عبد القادر، اثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، ع1، م5، ص63

المطلب الثاني: تطور مؤشرات الانفتاح المالي في الجزائر

أدت الاصلاحات التي مست القطاع المالي إلى تغيرات كبيرة في مختلف الجوانب الاقتصادية، سنحاول متابعة هذه التطورات عبر الزمن، والوقوف على مدى تأثير تلك التغيرات على تطور القطاع المالي

سنذكر فيما يلي بعض المؤشرات: [1]

- **مؤشر سيولة الاقتصاد:**

يدل ارتفاع قيمة مؤشر سيولة الاقتصاد (M2/GDP) على كبر حجم النشاط المصرفي وأهمية مؤسسات الوساطة المالية الاقتصاد وقدرتها على تعبئة المدخرات

[1] نورة زيان، محمد شوبكات، **قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلال 1990-2015**،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع 36، م 01، جامعة زيان عاشور بالجلفة،2018، ص ص 27 28

جدول رقم (3–6): مؤشر سيولة الاقتصاد في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
M2/GDP	61,77	49,11	51,94	50,1	45,32	37,17	33,01	36,08	42,38	42,21	37,83	56,85	62,72
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
M2/GDP	62,82	59,27	53,83	57,28	64,09	62,99	73,16	69,05	68,06	67,96	71,72	79,25	82,6

المصدر: نورة زيان، محمد شوبكات، قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلال 1990-2015،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع 36، م 01، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 27

من خلال قراءة الجدول يمكن القول مبدئيا أن الاصلاحات التي مست القطاع المالي قد أثرت ايجابا على مؤشر سيولة الاقتصاد إذ عرف هذا الأخير تطور ملحوظا خلال الفترة 1996-2003 بعد الانخفاض الذي عرفته خلال فترة التعديل الهيكلي لتليها فترة من الاستقرار عقب 2013، ما يعكس تحسن في حجم مؤسسات الوساطة المالية وتطورها في تقديم الخدمات المالية بالإضافة لدورها في تعبئة المدخرات.

- **نسبة التعامل المصرفي إجمالي الودائع / الناتج المحلي الإجمالي:**

تمثل النقود الورقية والمعدنية جزءا كبيرا من رصيد النقود بمعناها الواسع، ومن أجل الحصول على مقياس أكثر تمثيلا لتطور القطاع المالي، يجب استبعاد النقود المتداولة من مقاييس النقود بمعناها الواسع لتعطينا أحد المقاييس النوعية لتطور القطاع المصرفي

الجدول رقم (3–7): اجمالي الودائع/ الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2015

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
مؤشر التعامل المصرفي	50,61	23,93	50,61	34,97	33,65	50,61	24,28	50,61	42,46	41,66	50,61	44,5	50,61
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤشر التعامل المصرفي	47,83	45,03	50,61	45,21	50,61	49,26	53,6	51,55	50,64	50,61	52,73	51,44	52,33

المصدر: نورة زيان، محمد شوبكات، قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلال 1990-2015،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع 36، م 01، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 27

عرف هذا المؤشر انخفاضا في بداية الاصلاحات الاقتصادية والمالية، وبقت معدلات هذا المؤشر منخفضة وبلغ أدنى قيمة له سنة 1996 بنسبة 24.28، واستمر هذا الانخفاض لغاية سنة 1999 ثم ارتفع هذا المؤشر الحدود 50.61 سنة 2000، بقي متذبذبا بين انخفاض وارتفاع حتى سنة 2008، ليعرف نوعا من الاستقرار في الفترة اللاحقة (2009-2017) إذ لم تنخفض نسبة هذا المؤشر في هذه الفترة عن 50% ولم تتجاوز حدود 53%.

ويعكس ارتفاع نسبة مؤشر إجمالي الودائع على الناتج الداخلي الخام الزيادة في التعامل المصرفي، ونجاح المصارف في اجتذاب الودائع وتقديم الخدمات المالية، ويعود هذا التحسن لانتشار وتقدم وسائل الاتصال وكفاءة الخدمات المصرفية الناتجة عن زيادة المنافسة بين المصارف الجزائرية والأجنبية بعد تحرير معدلات الفائدة على الودائع، وعلى الرغم من أزمة الثقة بعد فضيحة بنك الخليفة سنة 2003 إلا أن نظام التأمين على الودائع الذي دخل حيز التنفيذ أوت 2003، أعاد الثقة التي تزامنت مع فترة الرخاء الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار النفط، ما انعكس إيجابا على المداخيل من خلال زيادة تراكم الفوائض لدى الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، أي زيادة الودائع لدى البنوك خاصة من قبل المؤسسات الاقتصادية الصناعية الخاصة والعامة.

- **نصيب الائتمان الخاص الناتج المحلي الاجمالي:**

يتميز هذا المؤشر من حيث دقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة للقطاع الخاص، وبالتالي فإن نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتبطة مباشرة بالاستثمار والنمو أكثر من ارتباطها بالمجاميع النقدية الإجمالية اقتصاديا يفسر ارتفاع نسبة الائتمان المحلي إلى الناتج المحلي الاجمالي كعلامة على مزيد من الخدمات المالية ومن ثم تحسن الوساطة المالية، ويدل الانخفاض الشديد لهذه النسبة مباشرة بعد الاصلاحات المالية في الجزائر إلى أن ارتفاع هذه النسبة خلال الفترة الاشتراكية التي تميزت بالكبح المالي كان راجعا لكون القطاع البنكي هو القطاع الوحيد الذي يؤدي دور الوساطة المالية ومنح القروض تحت رقابة الحكومة ومخططاتها.

الجدول رقم (3-8) : تطور مؤشرات الانفتاح المالي في الجزائر

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	0,0	0,0	0,0	0,3	0,3	0,5	0,46	0,42	1,18
قروض متوسطة و طويلة الأجل	6,5	4,6	3,2	1,8	1,7	1,83	1,08	0,8	0,91
قروض قصيرة الأجل	0,5-	0,1-	0,1	0,2-	0,0	0,0	0,89-	0,03-	0,06-
	2002	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	0,97	0,62	0,62	1,1	1,8	1,4	2,3	2,5	3,5
قروض متوسطة و طويلة الأجل	1,6	1,65	2,12	1,4	1,0	0,5	0,8	2,2	0,6
قروض قصيرة الأجل	0,36-	0,61-	0,26-	2,2-	1,1-	1,7-	0,6	0,4-	0,2-
	2011	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**		
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	2,04	1,54	1,95	1,52	0,68-	1,58	1,20		
قروض متوسطة و طويلة الأجل	3,26	2,49	2,06	1,76	1,19	1,86	1,89		
قروض قصيرة الأجل	1,14	1,20	1,32	1,97	1,22	1,98	2,09		

المصدر: طيبة عبد العزيز، رملاوي عبد القادر، اثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، ع1، م5، ص65

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الاقتصادية في تطوير مؤشرات الصادرات في الجزائر

تُعدّ المؤسسات الاقتصادية من الركائز الأساسية في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي للدول، فهي تساهم في دفع عجلة الإنتاج، وتوسيع قاعدة الصادرات، وتعزيز التبادل التجاري مع الأسواق الخارجية، ويبرز دورها بشكل خاص في قطاع المحروقات .[1]

يوجد ارتباط وثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات، ويمكن إبراز ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3–9): الصادرات الاجمالية للجزائر خلال الفترة (2010–2020)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات النفطية	56143	71662	70571	63662	58362	33081	27917	33202	38897	30689.41	19524.56
النسبة	97.2	97.18	97.10	96.72	95.41	94.15	94	96.05	94.61	92.84	90.62
الصادرات خارج المحروقات	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1367	2216	2365.52	2020.98
النسبة	2.8	2.90	2.82	3.28	4.59	5.85	6	3.95	5.39	7.16	9.38
الصادرات الإجمالية	57762	73802	72620	65823	61172	35138	29698	35132	41113	33054.93	21545.54

المصدر: د.عقون سارة، د. نوفل سمايلي، دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تجارب دولية ناجحة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، ع 6، م 2، 2021، ص17

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات النفطية تهيمن على الصادرات الجزائرية بنسب وصلت إلى 97.18% سنة 2011 فخلال الفترة (2010–2014) ترى أن إجمالي إيرادات الصادرات كان يتراوح ما بين 57762 مليون دولار سنة 2010 و 73802 مليون دولار سنة 2011، وهي أكبر نسبة إيرادات خلال العقد المدروس وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول حيث تجاوزت 100 دولار للبرميل وهذا يدل على طبيعة الاقتصاد الجزائري والذي يعد اقتصاد ريعي محض. كما نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية تشاهد تذبذب في قيمتها خلال الفترة (2015–2020) وهذا بسبب تذبذب أسعار البترول حيث انخفضت لتصل إلى 27917 مليون دولار سنة 2016 وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول لتصل إلى 40 دولار للبرميل أما اخفاض هذه الصادرات إلى 19524.56م. د سنة 2020 فهو راجع أيضا إلى انخفاض أسعار البترول ولكن بسبب أزمة كوفيد – 19. وفي ظل هذه التذبذبات قامت الحكومة بتبني نموذج للنمو الاقتصادي الجديد والذي يقوم على

[1] د.عقون سارة، د. نوفل سمايلي، **دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تجارب دولية ناجحة**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، ع 6، م 2، 2021، ص ص 17 19

أساس تنويع الصادرات بغية ضمان تنويع الإيرادات وتنمية الصادرات خارج المحروقات ومواجهة الأزمات النفطية، وهذا أدى إلى ارتفاع الصادرات خارج المحروقات ارتفاعا طفيفا يقدر بـ (1.31) خلال الفترة (2015-2019).

فمن خلال الجدول نلاحظ أن نسب الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات ضئيلة جدا بلغت أقصاها (9.38) سنة 2020 وفي حقيقية الأمر إن ارتفاع نسبتها ليس بسبب ارتفاع قيمتها بل لانخفاض قيمة الصادرات البترولية حيث سجلت انخفاض يقدر بـ 14.57% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

الجدول رقم (3-10): التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2010-2020)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مواد غذائية	305	357	314	402	323	239	327	350	373	381.58	399.6
مواد خام	165	162	167	108	110	105	84	73	93	87.43	65.85
منتجات نصف مصنعة	1089	1495	1519	1608	2350	1685	1299	845	1626	1780.47	1439
التجهيزات الفلاحية	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0.25	0.31
التجهيزات الصناعية	27	36	30	25	15	17	53	78	90	81.06	84.01
سلع استهلاكية	33	16	18	18	10	11	18	20	33	34.73	31.73
المجموع	1619	2140	2048	2161	2810	2057	1781	1367	2216	2365.52	2020.98

المصدر: د.عقون سارة، د. نوفل سمايلي، دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تجارب دولية ناجحة، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، ع 6، م 2، 2021، ص18

تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من عدم تنوع صادراتها وتركيزها على المحروقات وهذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة، وأيضا تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة من حيث قيمة حصتها السوقية لأن الفارق بين قيمة صادراتها خارج المحروقات وصادرات بعض الدول غير المصدرة للنفط كبيرة لأن هذه الأخيرة تعمل على تنويع صادراتها، ومن خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات ليست متنوعة بدرجة كافية وهذا راجع السيطرة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية الكلية. كما أنها تتكون من نفس التركيبة لعدة سنوات (2010-2020) ، وتشمل مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات أساسا في المواد نصف المصنعة والتي تحتل الصدارة بنسبة وصلت إلى 83.62% سنة 2014 تليها 81.91 % سنة 2015 وأدنى نسبة لها 61.81% سنة 2017 ثم تليها المواد الغذائية ومن ثم المواد الخام ومن ثم التجهيزات الصناعية ثم السلع الاستهلاكية وأخيرا التجهيزات الفلاحية، ومما سبق نجد أن القيم المسجلة دليلا واضحا على الفشل الذريع للحكومات الجزائرية المتعاقبة

في بلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود والمتمثل في تنمية الصادرات خارج المحروقات من خلال جعل هيكل الصادرات متنوعا وفك ارتباطها الوثيق بقطاع المحروقات حيث أنه خلال عشر سنوات لم تحقق أي تقدم ملحوظ.

- ففي سنة 2021 نجد ان المؤسسات الاقتصادية تلعب دورا في تعزيز صادرات الجزائر خارج المحروقات وذلك من حيث تميز أداء الاقتصاد الجزائري في سنة 2021 بارتفاع قيمة الصادرات خارج المحروقات التي ناهزت 4.5 مليار دولار في نهاية شهر نوفمبر 2021، وهو مستوى غير مسبوق منذ استقلال الجزائر، وتشير هذه القيمة الى ارادة الجزائر في الخروج تدريجيا من التبعية للمحروقات وذلك من خلال تنويع النشاطات الاقتصادية والتجارية من اجل ادماج نموذج اقتصادي جديد يقوم على خلق القيمة المضافة، وذلك بتقليص تبعية الاقتصاد لمداخيل المحروقات إلى 80% على المدى القصير مقابل 98%% في السنوات الأخيرة، ويعكس ذلك الاهتمام الذي توليه الحكومة للصادرات بعزم السلطات العليا في البلاد على جعل الصادرات خارج المحروقات محركا حقيقيا لنمو الاقتصاد الوطني، حيث تم استحداث وزارة التجارة وترقية الصادرات المتابعة والاشراف على هذه العملية [1]
- تشير الأرقام الى ان السياسة الجديدة التي اتبعتها الجزائر أعطت ثمارها، إذ ان الصادرات خارج المحروقات مثلت 12.3% من مجموع عمليات الصادرات التي تمت خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2021، وحسب المعطيات التي قدمتها الوزارة الوصية فان الصادرات خارج المحروقات حققت زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بسنة 2020، حيث ارتفعت في الأشهر الثمانية الأولى لسنة 2021 بمعدل 118% حيث بلغت 2.9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1.34 مليار دولار في نفس الفترة من السنة الماضية، وتظهر أهم المواد المصدرة ومقارنتها بنفس الفترة من سنة 2020

[1] معاش فتحي، فردية إسماعيل، بن صفي الدين عبدالله، **دور المؤسسات الناشئة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات "دراسة حالة لعينة من المؤسسات"**، مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، ع 2، م2، المركز الجامعي افلو، 2022، ص162

المبحث الثالث: تأثير الانفتاح الاقتصادي على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

أدى الانفتاح الاقتصادي الذي تبنته الجزائر إلى تحديات كبيرة أمام المؤسسات الاقتصادية، مما جعل تأهيل هذه المؤسسات ضرورة حتمية لمواكبة متطلبات السوق العالمية. وفي ظل بيئة تنافسية متزايدة، أصبح السعي لتحقيق ميزة تنافسية شرطًا لبقاء المؤسسات وتطورها. كما أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فرض التزامات جديدة.

المطلب الأول: تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

1. مفهوم التأهيل:

وذلك من خلال تأهيل المؤسسات الاقتصادية وجذبها للاستثمارات الأجنبية و إنشاء منطقة تبادل حر بين الإتحاد الأوروبي وبلدان جنوب وشرق المتوسط ومنها الجزائر تعتبر جوهر الإستراتيجية التي أرسى معالمها مؤتمر برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995م، إن هذه المنطقة المستهدفة تبرز خلل كبير في موازين القوى ، فهي تشمل المنتجات الصناعية التي تتمتع فيها دول الإتحاد الأوروبي بميزة تنافسية عالية، بينما تقصى المنتجات الفلاحية التي تتمتع فيها دول المتوسطية بميزة نسبية معتبرة، إذا وجب التأكيد اليوم على أن المسار الأورومتوسطي الذي يتدرج في إطاره اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، يمثل تحديا للاقتصاد الجزائري، كما أنه من الممكن أن يكون سبيلا وأساسا للتنمية مستقبلاً.

وفي سبيل مواجهة التكاليف التي يقتضيها التبادل الحر وضمانا لنجاح العملية الانتقال من النظام التفضيلي إلى النظام القائم على مبدأ المعاملة بالمثل، فإنه من الضروري وضع تصحيحات وسياسات مرافقة لهذه العملية، ترتكز على تأهيل المؤسسات ماليا وتكنولوجيا وبشريا، إضافة إلى التأهيل التنافسي للمنظومة الإنتاجية خاصة الصناعية منها، باعتبار أن التفكيك الجمركي يشمل المنتجات الصناعية دون الزراعية، كما يتطلب الأمر توفير المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتهيئة المحيط بهدف تفعيل التعاون الاقتصادي ودفع عملية التكامل على المستوى الإقليمي والجهوي. [1]

2. شروط برنامج التأهيل:

إن التأهيل برنامج محفز على تحسين تنافسية المؤسسة وليس برنامج ترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقع وتحليل جوانب الضعف في المؤسسة، حيث تلعب الدولة دور الداعم للمؤسسات تستجيب للمعايير قبول التأهيل، إلا أن هذا البرنامج لم يعرف تقدما ملحوظا، فمن بين 1000 مؤسسة كان مقرر تأهيلها سنة 1998م لم يتم تأهيل سوى 10 مؤسسات من القطاعين العام والخاص ، في شهر مارس 2003م، وحسب وزير الصناعة وإعادة الهيكلة توجد

[1] د.علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية**، ع 05، جوان 2009، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 38

حوالي 199 مؤسسة أودعت ملفات طلب التأهيل، منها 140 مؤسسة فقط تستوفي شروط التأهيل التي حددتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة كما يلي:

- أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات.
- أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- المؤسسة تكون تشغل أزيد من 30 عامل وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزيد من 10 عمال. [1]

3. أهداف برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية:

تهدف عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى تحقيق جملة من النقاط، على رأسها تأهيل البيئة التي تنشط فيها المؤسسات وعلى مستويات مختلفة كلية ، جزئية وقطاعية MACRO-MICRO ("MESO، ذلك لأن المؤسسة في ظل الاقتصاد التنافسي ، يصبح هدفها اقتصادي ومالي في آن واحد محليا ودوليا، وبهذا تتعدد الأهداف والوسائل لتحقيق ذلك.

لذلك يمكن القول بان برنامج تأهيل المؤسسة لا يتعلق فقط بجانب الإدارة أو التسيير للمواد الأسواق المالية والتشغيل وإنما يخص أيضا مجموعة الهيئات المؤسساتية المحيطة أو المتعاملة مع المؤسسة، وبعبارة أخرى فإن الهدف الإجمالي هو البحث عن النجاعة على كل المستويات من خلال إعطاء دفع للقطاع الصناعي متمثلا في ديناميكية التنافسية المكيفة مع متطلبات السياق الجديد لعولمة المبادلات بـ صفتها الطريق الوحيد للبقاء والتطور والتنافسية هنا مرتبطة بما يلي:

- بجودة البيئة الاقتصادية وبالقدرات التنظيمية والتقنية للمؤسسات، أو ما يعني ضرورة ضمان المؤسسات لميزة تنافسية دائمة في مجال نشاطها.
- التدخل الفعال في النشاط الاقتصادي، من خلال تدعيم بروز بيئة قانونية، مؤسساتية، اقتصادية مالية واجتماعية مناسبة لمواجهة المتطلبات الضرورية لمواجهة العولمة.

بعبارة أخرى فإن تحسين بيئة المؤسسة يعتبر هدفا من الدرجة الأولى، ولكن المعاينة الأولية تبين بأن البيئة ليست مكيفة مع آمال ومتطلبات تطوير المؤسسة الجزائرية، وفيما يلي أهم الأهداف الخاصة ببرنامج تأهيل المؤسسات على المستويات الثلاث الكلي، القطاعي والجزئي أي على مستوى المؤسسات الاقتصادية والتي حددت من خلال التشخيص لوضعية القطاع الصناعي الجزائرية من قبل وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بالتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

على المستوى الكلي: تتمثل في عصرنة المحيط الصناعي وهيكلته، ذلك أن تأهيل البيئة لابد أن يبحث عن مصادر التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي، وهذا لأن مؤسساتنا لا تستفيد من بيئة مدعمة لها أو ملائمة ومحفزة وفقا

[1] المرجع نفسه، ص 39

لسياق المنافسة العالمية، وهو ما لم يسمح للجزائر باستغلال المزايا المقارنة التي تحوزها ، ويمكن جمعها في النقاط الرئيسية التالية:

- إعداد سياسات صناعية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث ، وهذا طبعا بالتعاون مع الأقسام القطاعية الأخرى مع الأخذ بالحسبان الفرص المتاحة من القدرات الوطنية والدولية.
- وضع قيد التنفيذ لتوجيهات تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية الخوض في ي الحركات على المستوى القطاعي والجزئي.
- وضع قيد التنفيذ برنامجا لإعادة تأهيل المؤسسات ومحيطها.

على المستوى القطاعي: إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات مرهونا بمدى قوة وقدرات هياكل الأطراف المشتركة ومساهمتها في تقديم الدعم عند التنفيذ من أجل ضمان ترقية وتطوير صناعة تنافسية، من هذا المنطلق نجد بأن برنامج تأهيل المؤسسات يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة ، من حيث مهامها وإمكاناتها ، وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية التأهيل للمؤسسات وترقيتها ، وبهذا نستنتج بأن الهدف الأساسي على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم إمكانات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات ، ويتعلق الأمر أساسا بـ:

- منظمات التكوين المتخصصة
- جمعيات أرباب العمل والمهنيين في القطاع الصناعي.
- الهيئات الشبه عمومية تقنيين، مكاتب استشارية والدراسات في الجودة ، مدارس ومعاهد التكوين في الإدارة.
- معاهد ومراكز الموارد التكنولوجية والتجارية.
- البنوك والهيئات المالية.
- منظمات تسيير المناطق الصناعية. [1]

على المستوى الجزئي: حددت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة القطاعات المعنية بعملية التأهيل ورصدت لها مبلغ 60000 دولار لكل مؤسسة، وهذه القطاعات هي:

الميكانيك والصناعة المعدنية /مواد البناء / الصناعة الغذائية / الكهرباء والإلكترونيك / الكيمياء / النسيج والجلود.

- تحديد وتطبيق إستراتيجية تقوم على تجميع المؤسسات من أجل توفير إمكاناتها من موارد بشرية مالية ومادية.

[1] فرحات غول ، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة الجزائر،2006 ، ص ص 378 379

- تحسين نوعية المنتج باعتباره العامل المحدد للتنافسية، ففي هذا المجال المؤسسات الوطنية أمامها عمل كبير من أجل البحث عن النوعية .
- تأهيل المؤسسات على المستوى التسييري التكنولوجي والإداري.
- تأهيل بيئة المؤسسة باعتبار أن القدرة الإنتاجية والتنافسية تعتمد بشكل كبير على نوعية هذه البيئة المادية والمؤسساتية والتنظيمية والمالية [1]

الشكل رقم 3-7: أهداف برنامج التأهيل

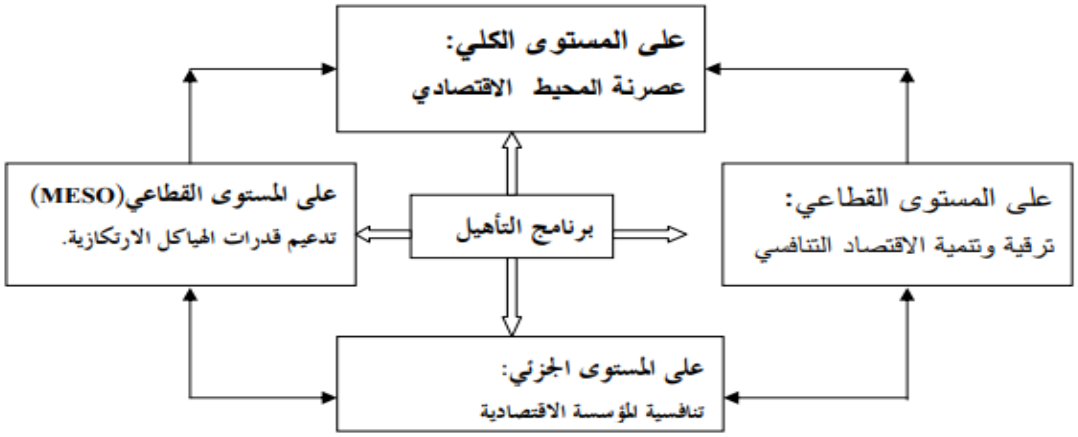

المصدر: فرحات غول ، مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة الجزائر،2006 ، ص 381

المطلب الثاني: الميزة التنافسية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

قد عزز الانفتاح الاقتصادي التنافسية ويحفز المؤسسات الاقتصادية على التكيف مع المعايير العالمية، وهو ما يساهم في تطوير الميزة التنافسية لهذه المؤسسات سواء على مستوى جودة المنتجات أو الابتكار أو الكفاءة في العمليات.

فقد ذكر "بورتر M. Porter " وهو يعتبر رائد الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة الإقتصادية في العصر الحديث؛ أن الميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع فالميزة التنافسية هي الطريقة التي يقود بها الفكر الإستراتيجي موارد وقدرات المؤسسة باتجاه تحقيق مزايا قيمة للزبائن وتتفوق المؤسسة بها على المنافسين، بحيث هذه المزايا تقود المؤسسة إلى تحقيق حصة سوقية مرتفعة، أرباح عالية وولاء ورضا الزبون

[1] د.علي لزعر، بوعزيز ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 41 42

فمفهوم الميزة التنافسية يتحدد بالقياس إلى المزدوجة (قيمة – سعر) الخاصة بالخدمة أو المنتوج بحيث السعر يكون عبارة عن متغير خارجي بسيط يتم تحديده وفقا لآليات السوق، أما القيمة فهي تمثل جذب المستهلك من خلال المميزات التي تغطيها الخدمة أو المنتوج. وقدرة المؤسسة على تقديم عرض جذاب يتوقف على إمكانية تحكمها في تكاليفها وتقديم خدمات أو منتجات تتميز بالمفاضلة، مما يبرز العلاقة بين المزايا التنافسية ومصادرها، ولا يتسنى لها ذلك إلا بامتلاكها نظام التحليل التكاليف جد فعال يسمح بالقيام بالمقارنات بين السعر والقيمة. [1]

❖ مصادر الميزة التنافسية:

بالنظر إلى المؤسسة كنظام مفتوح تتأثر بمتغيرات المحيط الذي تتواجد فيه، وكون هذا المحيط يمتاز بتطورات جد متسارعة نتيجة للاكتشافات العلمية الحديثة والإبداعات التكنولوجية التي ساهمت بشكل جد فعال في تطوير وتنسيق العملية الإنتاجية، وتطور المعارف بمختلف أشكالها والتي يستفيد منها الفكر الإستراتيجي في البحث عن الميزة التنافسية بإحراز الأسبقية في حيازة أحد هذه القوي الموجودة في السوق على غرار منافسيه. إلا أن المقاربات والبحوث الحديثة خاصة بداية من الثمانينات توجهت إلى الاهتمام بالعوامل والمقومات التي تتمتع بها المؤسسة والسعي إلى حسن استغلالها كأفضل ميزة تنافسية.

بما أن المؤسسات لا تتوفر على نفس الموارد والمهارات فإن المؤسسة الأكثر تنافسية هي التي تملك موارد متميزة وتستغلها أحسن استغلال، وهذا ما يسهم بشكل كبير في نجاح الإستراتيجية المتبناة. وحتى يعتمد المورد في بناء الميزة التنافسية للمؤسسة يجب أن لا يخلو من أحد المواصفات التالية:

القيمة: أي القدرة على تطوير المنتجات وتقديم خدمات تنال رضا الزبون بحيث يقول Hamel& Prahalad : تظهر قيمة المورد في مرونته إضافة إلى قدرته على تطوير أنواع مختلفة من المنتجات

الندرة: يجب أن يكون المورد نادرا ويصعب الحصول عليه من قبل المنافسين، وذلك بسبب عدم توفره في السوق بكثرة أو بسبب ارتفاع سعره

صعوبة تقليده: وذلك بسبب خصوصية معينة أو تعقد سلسلة القيمة [2]

اذ ان الانفتاح الاقتصادي جاء بمصطلح الميزة التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية حيث يشير الانفتاح الاقتصادي إلى أن الدولة يمكن أن تكون منافسا عالميا في صناعة معينة، أو مجموعة من الصناعات، ولا يمكن أن تتمتع بميزة تنافسية في كل الصناعات كما أن مفهوم الميزة التنافسية للصناعة تعني قدرة الاقتصاد على رفع مستوى المعيشة بالتحسن المستمر في الإنتاجية في الصناعة، فيما يتعلق بإنتاج السلع الأكثر تقدما.

---

[1] د.درويش عمار، **مصادر تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، المجلة الجزائرية للموارد البشرية**، م 06، ع 01، 2021، ص26

[2] المرجع نفسه، ص ص 26 27

ولقد تعددت الدراسات التي توضح أن التخصص الدولي والميزة النسبية لم تعد ساكنة كما افترض الكلاسيك والنيوكلاسيك، بل تتغير بمرور الزمن، نتيجة لتراكم رأس المال المادي ورأس المال البشري، وتعقد وتقدم تكنولوجيا عبر الزمن، مما يؤدي إلى فقد الدول الأكثر تقدما لميزتها التنافسية في المنتجات ذات النسبية لاستخدام العمالة غير الماهرة، والرخيصة تنتقل بدلا منها إلى إنتاج المنتجات التي تتطلب المزيد من رأس المال، والعمالة الماهرة، التكنولوجيا الأكثر تقدما

من ذلك يتضح أن الميزة النسبية ديناميكية، وأن نمط التخصص الدولي يتغير، وأن الوفرة النسبية للموارد تتغير، كما تتغير التكنولوجيا، واحتياجات السوق.

مما سبق يتضح عدم ملائمة مصطلح الميزة النسبية، وفي الأنسب هو مصطلح الميزة النسبية الديناميكية، أو الميزة التنافسية، وحسب الاقتصادي مايكل بورتر (Michael Porter) صاحب نظرية الميزة التنافسية، أن التنافس يتم بين الشركات وليس بين الدول، لذا وضع نموذجا لقياس القدرة التنافسية يستند إلى الأسس الجزيئية، ولكي تحقق المشاريع نجاحها التنافسي ينبغي أن تمتلك ميزة تنافسية إما في شكل نفقات أقل، أو في القدرة على تقديم منتجات متمايزة، مع القدرة على الاستمرار في الاحتفاظ بهذه المزايا

وحسب توضيح إحدى الدراسات، تعتبر المنشاة أو الصناعة ذات قدرة تنافسية أي تتمتع بميزة تنافسية إذا استطاعت الحفاظ على استمرارية متحصلاتها عبر الزمن، والتغلب على المتنافسين في سوق معين، أو زيادة حصتها السوقية ومتحصلاتها بشكل قابل للاستمرار، بمعنى عدم تحقيق ذلك من خلال تخفيض الأسعار وتحمل الخسائر في حين يستند نموذج القدرة التنافسية المعتمد من قبل تقرير التنافسية العالمية إلى الأسس الكلية، وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الدول.

وحسب العديد من الاقتصاديين، إن مفهوم الميزة التنافسية أكثر شمولا على المستوى الجزئي، حيث أنه يشمل ضمنيا مفهوم الميزة التنافسية للمشروع، القائمة على العديد من المؤشرات مثل القدرة على التصدير، وتلبية حاجة السوق إلى التغيير، وكفاءة استخدام الموارد في الإنتاج، وزيادة الإنتاجية وارتباط ذلك بالزمن، والقدرة على التطوير في الزمن.[1]

وخلاصة القول أن الى ما توصلت اليه المؤسسات الاقتصادية من تنافسية فذلك راجع الى الانفتاح الاقتصادي.

[1] د. نجوى الحدي، **دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس**، مجلة الاقتصاد الصناعي، ع 01، م 02، جامعة الجلفة، 2011، ص ص 73 74

المطلب الثالث: انضمام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الى المنظمة العالمية للتجارةOMC

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يقودها إلى المزيد من تحرير اقتصادها وتخفيض الحقوق الجمركية على وارداتها، وتقليص الحماية التي تتمتع بها المؤسسات الجزائرية، مما يدخل منتجاتها في منافسة شرسة مع المنتجات الأجنبية ذات الجودة العالية والسعر المنخفض والسمعة الدولية.

وهو ما يحتم تسريع الإصلاحات وتأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين محيطها الاقتصادي والاجتماعي، وإعداد الظروف المواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الشراكة.

1) اثار انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على مؤسستها الاقتصادية

ان انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لا يحمل في ذاته دفعا للاقتصاد الوطني ولا هو اختيار استراتيجي للدولة الجزائرية بل أنها مجبرة على دخول معترك لا سبيل لتجنبه، كما أن انتهاجها الطرح الليبيرالي ليس حاملا بالضرورة للنمو والتنمية، إذ ليس هناك علاقة آلية واضحة وحتمية بين الانفتاح والنمو بل أن احتمالات النجاح والفشل تظل قائمة، بيد أن حسن توقيت حرية المبادرة والانفتاح قد تخلق ظروفا متنوعة إذ أحسن اختيار أنسبها فمن شأن ذلك تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق جو أقل مخاطرة يمكن الاستفادة من مزايا العولمة وتجنب أو تقليص جزءا معتبرا من مساوئها وذلك أن: [1]

- إن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ستواجه دخول الواردات الأجنبية بكثافة بفعل إلغاء التقييدات الإدارية المطبقة على التجارة الخارجية، وهو أمر يعقد مهمتها، باعتبار أنها لن تستطيع بين عشية وضحاها مواجهة الموقف بحلول عقلانية الوصول إلى كفاءة أعلى وأداء متميز دون الإضرار بالاقتصاد الوطني زوال العديد من المؤسسات، تسريح العمال، كما أن انخفاض الرسوم الجمركية من شأنه أن يؤدي إلى ازدياد منافسة منتجات الشركات الأوروبية للمنتجات الجزائرية في السوق المحلي؛ وقد بينت دراسة لوزارتي التجارة والصناعة فعالية التعريفة الجمركية كقاعدة لحماية الصناعة في حوالي 90% من الحالات رغم عدم كفايته من وجهة نظر المؤسسات وتدنيته تعني زوال أو خلق صعوبات جمة لهذه المؤسسات، لاسيما وأن الدول التي انضمت مؤخرا إلى المنظمة العالمية للتجارة قد طلب منها تقديم معدلات تعريفات جمركية منخفضة جدا مقارنة مع تلك المعدلات التي طلبت من الدول التي انضمت إلى. " GATT"
- وفي المقابل ستجد المؤسسات الجزائرية صعوبة في إيصال منتجاتها إلى السوق الدولي والأوروبي خصوصا لشراسة المنافسة التي ستلقاها منتجاتها سواء من قبل منتجي الاتحاد الأوروبي أو منتجي بلدان أوروبا الشرقية والوسطى أو من منتجي بقية دول العالم.

[1] د. عبد الحميد زعباط، **مستقبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، ع 06، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004، ص ص 38 39

- يضاف إلى ذلك فقدان المؤسسات الجزائرية المزايا التفضيلية لدخول الأسواق الأوروبية وفقا لطبيعة الجيل الجديد من الاتفاقيات التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي عبر اتفاق الشراكة.
- القوة التفاوضية للطرف الجزائري للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ضعيفة ولا تمكنه من اقتطاع أي مزايا تخدم المؤسسات الجزائرية
- انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من شأنه أن يشكل ضمانا إضافيا للمستثمرين الأجانب يحثهم على الاستثمار في الجزائر والشراكة مع المؤسسات الجزائرية؛ وهذا من شأنه توفير التمويل لاسيما أن الادخار المحلي غير كاف والاستفادة من التكنولوجية المتطورة في الحصول على مزايا نسبية والوصول إلى الأسواق الدولية، إضافة إلى القيمة المضافة التي يمكن تحقيقها وفرص العمل الجديدة والتدريب ونقل المعارف.
- ويبقى الضمان الحقيقي والفاعل لبقاء ونجاعة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية هو تأهيلها تقنيا وماليا وتنظيميا وبشريا وتحسين محيطها الاقتصادي والاجتماعي والتشريعي وبيئتها المصرفية.

2) الشراكة الأجنبية وعلاقتها بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية

- **مفهوم الشراكة الأجنبية:**

سنقدم تعريفين: [1]

- لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا وفي هذا الإطار يعرفها B.Ponsonعلى أنها كل أشكال التعاون التي تتم بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها, فمفهوم الشراكة بهذا الشكل يشمل التحالف الإستراتيجي، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة فيعتبر B.Garrette Et P.Dussageأن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة, أما في التحالف والشراكة فتبقى المؤسسة محافظة على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة.
- كما تعرف الشراكة الأجنبية على أنها مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارته طرفان من دولتين مختلفتين، كما تعرف على أنها تجمع واتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة ومحددة الزمن، وتبنى على الثقة وحسن النية في التعامل بين الأطراف المشتركة.

إن كلا من التحالف الاستراتيجي والشراكة هما شكلان من أشكال التعاون إلا أن التحالف يكون بين الأطراف المتنافسة ويكون بين الشركات الكبيرة، أما الشراكة فيمكن أن تتم بين الأطراف المتنافسة أو المتكاملة ولا تأثير للحجم عليها، كما تعتبر التحالفات الإستراتيجية نوع خاص من الشراكة، إلا انه غالبا ما يستعمل المصطلحان

[1] عبد الكريم سهام، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ص 5

كبديلين لبعضهما البعض، فتستعمل الشراكة دلالة على معنى التحالف ويستعمل التحالف دلالة على مفهوم الشراكة كونهما يعتبران من أشكال التعاون.

- **أشكال الشراكة الأجنبية:**

تتعدد أشكال الشراكة بتعدد القطاعات المتعلقة بها والتي يمكن عرضها فيما يلي: [1]

1 – الشراكة الصناعية : تكتسي هذه الشراكة أهمية كبيرة نظرا للدور الحيوي والكبير الذي تلعبه الصناعة في التحكم في عجلة نمو الاقتصاد ويتطلب هذا النوع تعبئة الوسائل والتجهيزات المتطورة والتي تتيح بأقل التكاليف و بأحسن المواصفات.

وأهم الاتفاقيات في الشراكة الصناعية ما يلي:

اتفاقية التخصص les accords de spécialisation :هذا الشكل من الاتفاقيات يفرض نوعا من التبادل الفعلي والحقيقي للمنتجات دون التدخل في رأس المال، ويقضي هذا المبدأ بإسناد لكل مؤسسة وظيفة أو اختصاص معين.

وهكذا يتم تزويد كل مؤسسة بالمنتجات التي تصنفها المؤسسة المختصة وهذا ضمانا لسرعة وحسن سير العملية الانتاجية.

اتفاقيات المقاولة من الباطن Les accords de sous traitance : تعتبر أقدم أشكال التعاون ما بين الشركات رغم أنها تنطوي على نوع من الهيمنة ويمكن تقسيمها إلى:

- مقاولة من الباطن ذات القدرة، يستعان بها في مؤسسة موجهة غالبا التنوب عن المؤسسة الأم في عملية الصنع التي لا يمكن للشركة الأم إنجازها مؤقتا.
- مقاولة من الباطن متخصصة، يسمح هذا الشكل للمؤسسة الأم أن تبقى مشرفة على تصميم المنتوج المحدد، وتضع تحت تصرف مؤسسة أخرى الإمكانيات وكذا التجهيزات اللازمة لصنعه.

2– الشراكة التجارية: تتجسد هذه الشراكة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونادرا ما تتم في الكبيرة وهي تقوم في مجال نشاطات البيع والشراء للمنتوجات داخل الأسواق المحلية والدولية، ومن أهم أنواع اتفاقيات الشراكة التجارية نجد:

اتفاقيات التوزيع: في هذه الاتفاقيات يكون بموجبها الشريك اما مورد أو مستورد مكلف بالقيام بنشاطات الشراء للمواد الأولية أو بيع المنتوجات الخاصة بالمؤسسة في الأسواق المحلية أو الأجنبية 2

[1] طالبي بدر الدين، **الشراكة الأجنبية بين النظرية والتطبيق**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، ع 02، م 06، 2009، ص ص 127 130

اتفاقيات التموين: هذا النوع من الاتفاقيات موجود خاصة على مستوى مؤسسات تسمى به -Treading companies وهي تحالف مجموعة من الشركات التي تركز مشترياتها لتوسيع آفاق التموين والذي يمنحها قدرة حسنة للتفاوض. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن اتفاقيات الشراكة التجارية هي عقد يسمح من خلالها إحدى المؤسسات للمؤسسات الأخرى اما باستعمال العلامة التجارية الخاصة بها لتسويق منتوجاتها أو استخدام منافذها التوزيعية، كما يمكن أن تمتد إلى غاية إنشاء وحدة توزيع مشتركة وهي أغلب العقود التي يتم إبرامها في الوقت الحالي

اتفاقيات المساعدة: Pissy Back تضع بمقتضاها المؤسسة المساعدة في خدمة مؤسسات أخرى شبكاتها التجارية وهياكلها، وبهذا يمكن لها التدخل في مراحل وإجراءات التجديد حسب نوع العقود.

المقاولة من الباطن تجارية يقوم بها عملاء مختصين في عمليات البيع والشراء داخل أو خارج الوطن مثل شركات التجارة الخارجية.

3- الشراكة التقنية أو التكنولوجية: هي عادة تتم في الميادين التي تخص البحث والتطوير ويبرم هذا النوع من عقود الشراكة بين المؤسسات التي ترغب في تطوير قدراتها، سواء عن طريق إنشاء مخابر بحث مشتركة أو تبادل المعلومات الفنية، كما يمكن أن تتم بين المؤسسات والجماعات وهي الآن من أغلب العقود المبرمة في الدول المتقدمة. ومن أهم أشكال الشراكة التقنية نجد:

اتفاقيات التعاون في مجال البحث والتطوير من الشروط الواجب إدراجها في العقد ما يلي:

- على المتعاقدين تعيين موضوع الاتفاق والهدف الذي يمكن التوصل إليه بشكل محدد.
- تحديد المدة التعاقدية بين الشركاء التي لا يمكن أن تتجاوز 10 سنوات، فكلما كانت هذه الشراكة فعالة وناجعة، كلما كانت مدة إنجاز المشروع قصيرة. وهذا يعتمد على مدى كفاءة المؤسسة، علاوة على أن المحيط الدولي حافل بالتغييرات والتطورات هذا الجو يفرض على المؤسسة أن تكون دوما مستعدة على إنشاء هذه الاتفاقيات التكنولوجية في مدة أقصر ربحا للوقت وتفاديا للمخاطر
- تحدد الإمكانيات الضرورية لإنجاز المشروع وتنفيذ التزاماته بصفة دقيقة.

أثر الشراكة الأجنبية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: إن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تدخل في اتفاقيات الشراكة مع المؤسسات الأجنبية فإنها تنتظر عائدا منظورا من الموارد المالية أو غير منظور يتجلى في القدرات التنظيمية والخبرات والمهارات التقنية أو العمل المشترك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية ، ومن أهم أهدافها ما يلي: [1]

[1] ساحي فوزية، **الشراكة الأجنبية في المؤسسات العمومية الجزائرية**، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع 08، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011، ص88

- تسهيل الدخول إلى الأسواق الدولية من خلال اختيار الشريك الاستراتيجي المناسب، المشاركة في المخاطر لحدة المنافسة، فيصبح المنافس حليف وشريك للمؤسسة
- الربط والتكامل لرفع فعالية الأطراف أو خلق ميزة تنافسية جديدة أو دعم المزايا الحالية وفق التعاون المشترك في مجال التكنولوجيا والسلع والمهارات والمعارف والموارد
- الاستفادة من مزايا تآزر الموارد والإمكانيات تعد وسيلة هامة لعملية التحويل التكنولوجي وعامل الزيادة فعالية التسيير وتطوير المشاريع الاقتصادية حيث إنها تجمع بين شريكين من بلدين مختلفين لكل منهما معلوماته ومعارفه الخاصة، فتتجمع تلك المعارف والخبرات لتزيد في فعالية التسيير، كما تهدف الأطراف المتعاقدة ضمن اتفاقية الشراكة الأجنبية إلى استغلال الفرص الجديدة للسوق عن طريق التطور الداخلي للمنتجات والإمكانيات التكنولوجية الخاصة، وتوسيع الأنشطة
- وأيضا تهدف إلى الانتشار والتوسع لصالح المؤسسات العالمية الاحتكارية التي تشارك المؤسسات الوطنية في مختلف المشاريع المنتجة سواء بالتكنولوجيا، أو المعرفة، أو المعدات، أو العمالة أو برأس المال، لاكتساب الشريك المحلي الخبرة في المنافسة العالمية ونظم التسيير والإدارة حيث أن الشركات المحلية تضمن دعم الشركات العالمية لها لتحقيق النجاح أمين عبد العزيز ومن جهة أخرى نجد أن أسس اتفاقيات الشراكة تتعلق بالابتكار التكنولوجي للمنافسة العالمية وارتفاع تكاليف البحوث والتطوير.

الشكل رقم 3-8: تطور المشاريع الاستثمارية بفعل الشراكة الأجنبية في الجزائر

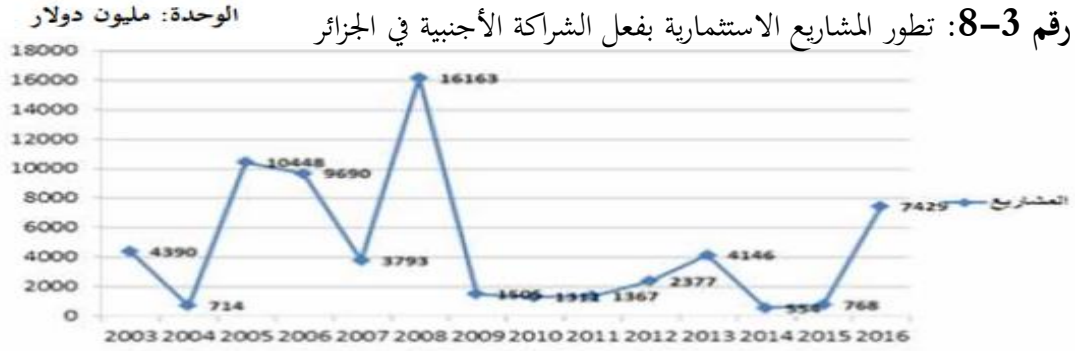

المصدر: الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات، ع 01، م 09، 2019، ص 148

لتوضيح تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر يجب التعرف على أهم المستثمرين الأجانب الناشطين فيها سنعرض الجدول الموالي رقم (3-11):

الجدول رقم (3-11): أهم المستثمرين الأجانب في الجزائر خلال الفترة (2002 - 2016) حسب المنطقة

المناطق	عدد المشاريع	القيمة
أوروبا	437	955 161
الاتحاد الاوروبي	313	677 209
آسيا	98	163 102
أمريكا	19	68163
الدول العربية	236	997 528
أفريقيا	5	5686
أستراليا	1	2974
متعدد الجنسيات	26	24085
المجموع	822	2 216 699

المصدر: الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات، ع 01، م 09، 2019، ص 149

وفيما يلي سنعرض أهم 10 شركات اقتصادية أجنبية مستثمرة في الجزائر في الجدول رقم (3-12)

الجدول رقم (3-12): أهم 10 شركات اقتصادية أجنبية مستثمرة في الجزائر

	الشركة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف
1	Emirates international investment company	1	5000	3000
2	Vietnam oil and gas corporation petrovietnam	2	4743	1999
3	Repsol SA	2	3565	839
4	Jelmoli Holding AG	5	3539	4500
5	Total Co	3	3465	961
6	Orascom Group	6	2814	3541
7	Arcelor Mittal	3	2447	4349
8	British Petroleum	3	2384	485
9	Grupo Ortiz Construccion u Servicios Del Mediterraneo	4	2049	2434
10	China National Petroleum	2	1991	291
	باقي الشركات	344	36043	70754
	الإجمالي	375	68040	93153

المصدر: الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات، ع 01، م 09، 2019، ص 150

وأيضا سنعرض الشراكة الأجنبية في المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية في الجدول رقم (3-13)

الجدول رقم (3-13): الشراكة الأجنبية في المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة
الصناعة	495	%60.22
البناء	137	%16.67
الخدمات	130	%15.82
النقل	25	%3.04
السياحة	14	%1.7
الزراعة	14	%1.7
الصحة	6	%0.73
الاتصالات	1	%0.12
المجموع	822	%100

المصدر: الطيف عبد الكريم، كوراد فاطيمة، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر الواقع والتحديات، ع 01، م 09، 2019، ص 151

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تبيّن أن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر أثّرت بشكل واضح على واقع المؤسسات الاقتصادية، حيث ظهرت هذه الأخيرة في ظل تحولات عميقة طالت الاقتصاد الوطني، ودفعتها إلى التكيّف مع متغيرات السوق المفتوحة. وقد شمل هذا التأثير مختلف الجوانب، بدايةً من مراحل ظهور المؤسسات الاقتصادية الجديدة، مرورًا بتحسين الناتج المحلي وتحرير سعر الصرف والتدفقات الرأسمالية الدولية، مما أفرز مؤشرات تستوجب التحليل.

كما أظهر تحليل تطور مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر تفاوتًا في الأداء، حيث برز تحسن نسبي في مؤشرات الانفتاح التجاري والعالمي، إلى جانب مساهمة ملموسة للمؤسسات الاقتصادية في تطوير مؤشرات الصادرات الجزائرية، وإن كانت لا تزال بحاجة إلى دعم أكبر وتكيّف أسرع.

وفي ظل هذه المعطيات، كان لا بد للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من مواجهة تحديات جديدة، تتعلق بضرورة التأهيل البنيوي والإداري، والسعي إلى امتلاك ميزة تنافسية قوية تؤهلها للصمود في بيئة تسودها المنافسة الحادة. وتبرز أهمية هذه التحديات أكثر مع سعي الجزائر إلى الانضمام الفعلي إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وهو ما يفرض التزامات صارمة تتطلب استعدادًا استراتيجيًا من قبل هذه المؤسسات لضمان قدرتها على التكيف والبقاء في السوق الدولية.

الخاتمة

خاتمة عامة

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن سياسة الانفتاح الاقتصادي تمثل تحولاً جوهرياً في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث أظهر البحث أن هذه السياسة تركت آثاراً متباينة على المؤسسات الاقتصادية المحلية. فمن ناحية، ساهمت في تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي وتطوير مؤشرات التجارة والاستثمار، ومن ناحية أخرى، كشفت عن تحديات كبيرة تتعلق بقدرة هذه المؤسسات على المنافسة والتكيف مع المعايير الدولية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في ظل الانفتاح، إلا أن النتائج تشير إلى ضرورة تبني استراتيجيات أكثر فعالية لتعزيز قدراتها التنافسية، ووضع سياسات داعمة تمكنها من الاستفادة القصوى من الفرص التي يوفرها الاقتصاد العالمي.

ختاماً، تبقى سياسة الانفتاح الاقتصادي خياراً استراتيجياً للجزائر، لكن نجاحها مرهون بتحقيق التوازن بين متطلبات الاندماج الدولي والحفاظ على المصالح الوطنية، مع ضرورة مواكبة الإصلاحات الهيكلية التي تضمن للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية مكاناً لائقاً في السوق العالمية.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: من خلال تحليل الجوانب النظرية لمفهوم الانفتاح الاقتصادي، بالإضافة إلى دراسة المؤشرات الكمية المرتبطة به، مثل نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، تبيّن أن الانفتاح الاقتصادي يتجلى أساسًا في تحرير المبادلات التجارية والمالية ورفع القيود أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال. كما أظهرت الأدبيات الاقتصادية أن الأشكال الرئيسة للانفتاح تتمثل في الانفتاح التجاري والانفتاح المالي، وهي المدخل الأساسي لتقييم درجة انخراط الدول في الاقتصاد العالمي. وبناءً على ما سبق، فإن المعطيات النظرية والمؤشرات المعتمدة تؤكد صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: من خلال دراسة العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي وأداء المؤسسات الاقتصادية في الدول النامية، وخصوصًا الجزائر، أظهرت نتائج التحليل أن المؤسسات الاقتصادية تواجه تحديات كبيرة في بيئة منفتحة، من أبرزها ضعف القدرة التنافسية، ومحدودية التحديث التكنولوجي، إضافة إلى غياب الكفاءة الإدارية وصعوبة الاندماج في الأسواق الدولية. هذه التحديات ظهرت بشكل جلي في التقارير الاقتصادية الوطنية، وكذلك في الأداء الضعيف للمؤسسات عند مواجهة المنافسة الأجنبية. وبالتالي، فإن هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: من خلال تحليل واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي، اتضح أن هذه المؤسسات لم تتمكن بعد من التكيف الكامل مع متطلبات الانفتاح، إذ لا تزال تعاني من قيود هيكلية مثل البيروقراطية،

وضعف البيئة الاستثمارية، ونقص التأهيل المؤسسي لمواجهة المنافسة العالمية. كما أن المؤشرات المرتبطة بالأداء التصديري، وتطور التكنولوجيات داخل المؤسسات، لا تعكس استجابة فعالة للانفتاح الاقتصادي. وعليه، فإن ما تم التوصل إليه من معطيات يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- تبلور مفهوم الانفتاح الاقتصادي كعملية شاملة تشمل تحرير: التجارة (إزالة الحواجز الجمركية) والتمويل (تحرير حركة رؤوس الأموال) والاستثمار (جذب الاستثمار الأجنبي)
- تبين أن أهم أسباب الانفتاح:العولمة الاقتصادية (ضغط المؤسسات الدولية) والحاجة إلى التنويع الاقتصادي
- هناك مؤشرات رئيسية لقياس الانفتاح الاقتصادي: مؤشر الانفتاح التجاري ومؤشر الانفتاح المالي
- كشفت الدراسة عن تأثيرات مزدوجة للانفتاح: إيجابيات / سلبيات
- كشفت الدراسة أيضا ان للانفتاح الاقتصادي دور بارز في تطوير المؤسسات الاقتصادية
- الصناعات البترولية هيمنة مستمرة
- أداء الناتج المحلي معدل نمو سنوي متوسط
- ارتفاع مؤشر الانفتاح التجاري مقارنة بالسنوات الأولى

توصيات الدراسة:

- تعزيز التكيف المؤسسي مع الانفتاح الاقتصادي أي يجب على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تحسين قدرتها على التكيف مع الانفتاح الاقتصادي من خلال تطوير استراتيجيات مرنة تُمكنها من مواجهة التحديات العالمية. يشمل ذلك الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة وتدريب الموارد البشرية لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية.
- تطوير بيئة الاستثمار من خلال تحسين السياسات الاقتصادية حيث من الضروري تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم حوافز للمستثمرين المحليين والدوليين. يجب على الحكومة العمل على تعزيز الشفافية وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، مما يشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية ويحفز النمو الاقتصادي.
- ينبغي تحسين وتحديث مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، بما في ذلك تعزيز الصادرات وتنمية أسواق جديدة. من خلال استراتيجيات محددة تهدف إلى زيادة التنوع الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، مثل الصناعات التحويلية والزراعية، يتم تعزيز الاستدامة الاقتصادية في مواجهة التحديات العالمية.

- يُوصى بتوسيع التعاون بين المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمنظمات التجارية العالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، مما يساعد المؤسسات على الاستفادة من الفرص التجارية العالمية. يمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع الشراكات التجارية وتسهيل تبادل المعرفة والتكنولوجيا.
- يجب على الحكومة الجزائرية تقديم دعم أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها الركيزة الأساسية لتطوير الاقتصاد المحلي. يشمل ذلك تسهيل وصولها إلى التمويل، وتوفير تدريب وتأهيل للعمالة، وتقديم حوافز ضريبية وتشجيعية لتحسين قدرتها على التكيف مع متطلبات الأسواق العالمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

1. د.فوزي محيريق بن الجيلاني، **مدخل لاقتصاد المؤسسة**، مطبعة الرمال للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2020.
2. رشيد واضح، **المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق**، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2003.
3. رفيقة حروش، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، ط1، 2013 .
4. عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد وتسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. عزيزة بن سمينة، **اقتصاد المؤسسة –الجزء الأول–** ، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2017.
6. عزيزة بن سمينة، **اقتصاد المؤسسة –الجزء الثاني–**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2017.
7. عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، 2007.
8. غول فرحات، **الوجيز في اقتصاد المؤسسة**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2008 .
9. محمد علي سلامة، **الانفتاح الاقتصادي وآثاره الاجتماعية على الأسرة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، ط1، 2002.

الرسائل والأطروحات:

1. بن عروس رضوان ، **الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وانعكاساته على السياسات المالية والنقدية –دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة 1990–2015**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة يحي فارس المدية،2021.
2. بورداش شهرزاد ، **أثر الانفتاح المالي و التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار** ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الجزائر 03 ، 2017.
3. خضراوي حفيظة، **سياسة الإتحاد الأوربي التجارية للسلع الزراعية وانعكاساتها على القطاع الزراعي الجزائري دراسة حالة منتج القمح خلال الفترة 2000–2014**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة.
4. درحمون هلال ، **المحاسبة التحليلية: نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية –دراسة مقارنة–** ، أطروحة مقدمة ضمن نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة –الجزائر– ،2005.
5. سداوي نورة ، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لفترة: 1980–2014 دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2 ، 2019.
6. طيبة عبد العزيز ، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990–2010** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03 ، 2011.

7. عدة محمد، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة 1990-2022**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2023.
8. فرحات غول ، **مؤشرات تنافسية المؤسسات الاقتصادية في ظل العولمة الاقتصادية (حالة المؤسسات الجزائرية)**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ، جامعة الجزائر،2006.
9. عدة محمد، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة 1990-2022**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2023.

المجلات:

1. آيت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر أفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع 6، 2009.
2. براهيمي آسية، ثابت أول وسيلة، **الإصلاحات الاقتصادية في المؤسسة العمومية الجزائرية**، مجلة التكامل الاقتصادي، ع 05، م 03، 2017.
3. بن شيخ عبد الرحمان، **الانفتاح التجاري الجزائري على القارة الإفريقية : دراسة في الأهمية والآفاق المستقبلية**، مجلة آفاق للعلوم جامعة الجلفة، العدد 08، م 02، 2017.
4. بن صويلح ليليا، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، ع 30، 2008
5. بن عنتر عبد الرحمان، **مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع2، 2002.
6. حداد صالح، ترقو محمد، **أثر الانفتاح التجاري على التضخم المستورد في الجزائر خلال الفترة 2000-2020**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد01، م 09، 2023.
7. حيمور مصطفى، **نمذجة اقتصادية و قياسية لتأثير مساهمة الانفتاح التجاري في تحسين الأداء الاقتصادي الجزائري**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 01، م 13، 2023.
8. د. بغداوي جميلة، أ. بوكرشاوي براهيم، أ. ناويس أسماء، **أثر الانفتاح التجاري على أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، ع 03، م 02، 2016.
9. د. دهان محمد، العابد لزهر، **تحليل واقع التنافسية الخارجية لاقتصاديات الدول العربية**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع 13، 2016.
10. د. طالب ياسين، **سندات القرض الحكومية بين النظرة الشرعية والاعتبارات الاقتصادية –حالة الجزائر 2016–**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع1، م 29، 2014.

11. د. عبد الحميد زعباط، **مستقبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة العلوم الإنسانية، ع 06، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004.

12. د. علوني عمار، **واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها حالة الجزائر**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، ع 01، م 06، 2021.

13. د. نجوى الحدي، **دور الدولة في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في ظل تحديات الانفتاح الاقتصادي دراسة حالة الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس**، مجلة الاقتصاد الصناعي، ع 01، م 02، جامعة الجلفة، 2011.

14. د.بلقاسم بن علال، **دور التطور المالي في نجاح سياسة التحرير المالي المطبقة في الدول النامية دراسة قياسية لحالة النظام المالي والمصرفي الجزائري 1990–2011**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 02، 2014.

15. د.درويش عمار، **مصادر تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، المجلة الجزائرية للموارد البشرية، م 06، ع 01، 2021.

16. د.عقون سارة، د. نوفل سمايلي، **دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تجارب دولية ناجحة**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، ع 6، م 2، 2021.

17. د.علي لزعر، بوعزيز ناصر، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، ع 05، جامعة محمد خيضر بسكرة جوان، 2009 .

18. د.عمار زودة، **التمويل التأجيري في الجزائر، واقعه ومتطلبات تطويره**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، ع1، م 5، 2018.

19. دليلة طالب، **قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2012**، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، ع 04، 2015.

20. زدون جمال، بن جدو عائشة، بن ديمة نسرين، **الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980–2014**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 02، م 03، 2019.

21. زعيتري صارة، شويكات محمد، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980–2017** ، العدد 02، م 03، 2019.

22. زنانرة ريمة، العيد شريفة، **مصادر التمويل في المؤسسة والعوامل المؤثرة فيه –دراسة نظرية –**،مجلة المالية والأسواق، ع2 ، م 10 ، 2023.

23. ساحي فوزية، **الشراكة الأجنبية في المؤسسات العمومية الجزائرية**، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع 08، جامعة سعد دحلب البليدة، 2011.

24. سحنون مريم، **الانفتاح التجاري ومساهمته في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990 الى 2016**، مجلة المالية والأسواق، العدد 8، م 04، 2018.

25. سردار عثمان خضر، فرهنك عبد الكريم الياس، مظفر حمد مصطفى، **قياس وتحليل آثر سياسة الانفتاح الاقتصادي على معدلات البطالة والتضخم في الاقتصاد التركي خلال المدة 1990–2020**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 70، 2021.

26. سليماني بدري، فتاحي محمد، **الأسهم الممتازة في القانون الجزائري –دراسة مقارنة–**، مجلة القانون والمجتمع، ع 1، م 11، 2023.

27. شايب باشا كريمة، **فعالية الائتمان المصرفي في تطوير المشاريع الاستثمارية**، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، ع 01، م02، 2018.

28. شهيدة كيفاني، **الانفتاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر**، مجلة التميز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد 01، م 02، 2017.

29. صدرالدين صوليلي، **الانفتاح الاقتصادي والنمو في الدول قيد التطوير**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد3 .

30. طالبي بدر الدين، **الشراكة الأجنبية بين النظرية و التطبيق**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، ع 02، م 06، 2009.

31. طيبة عبد العزيز ، أمحمد بلقاسم، عمار طهرات، **أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990–2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ**، العدد 03، م 09، 2019.

32. طيبة عبد العزيز، **اثر الانفتاح المالي في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990–2009**، مجلة البحوث العربية الاقتصادية، العددان 55-57، 2011.

33. طيبة عبد العزيز، رملاوي عبد القادر، **اثر الانفتاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990–2017**، مجلة البشائر الاقتصادية، ع1، م5، 2019.

34. عايشي كمال، زعلاني محمد، **دراسة تقييمية لتنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل تحديات الانفتاح الاقتصادي مع التطبيق على بعض الصناعات التحويلية**، مجلة الاقتصاد الصناعي، ع 10، 2016.

35. عبد القادر كاديد، **نهج جديد لقياس الانفتاح التجاري في نماذج الجاذبية**، مجلة الدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد 13، يناير، 2015.

36. علي قابوسة، **أثر هيكل التمويل على ربحية السهم العادي ومعدلات نمو الوحدات الاقتصادية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، ع 1، 2008.

37. قراجي محمد اكلي، **الانفتاح الاقتصادي في الجزائر واثره في بروز قيم الرأسمالية التجارية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 2009.

38. قلعي كريمة، حيدوشي عاشور، **قياس أثر التحرير المالي على الانفتاح التجاري لعينة من البلدان العربية باستخدام نماذج بانل الساكن خلال الفترة 1990–2017**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العدد 02، م 06، 2021.

39. لوراتي إبراهيم، **القروض البنكية وإجراءات منحها**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –دراسات اقتصادية–، ع 2، م 31، 2016.

40. لوعيل بلال، **العلاقة بين انفتاح ونمو الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970–2012)**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30، 2014.

41. محمد حسن عودة، **دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، م01، 2017.

42. محمد طرشي، محمد ترقو، نبيل بوفليح، **آثر العمق المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995–2015**، مجلة الملاحظات، ع 34، م 4، .2018

43. محمد مصطفى كمال محروس، **آثر الانفتاح الاقتصادي على الاقتصاد السياسي في مصر 1970–1981**، المجلة العلمية لكلية العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، العدد 15، م 08، 2023.

44. مدادي عبد القادر، **الاستثمار الأجنبي المباشر و العولمة في دول شمال إفريقيا مع الإشارة إلى حالة الجزائر: دراسة تحليلية**، مجلة الاقتصاد الجديد، ع 04، 2012.

45. معاش فتحي، فردية إسماعيل، بن صفي الدين عبدالله، **دور المؤسسات الناشئة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات "دراسة حالة لعينة من المؤسسات"**، مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، ع 2، م2، المركز الجامعي افلو، 2022.

46. ملال شرف الدين، **الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين مدفوعات: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2013–2000**، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، 2017.

47. المهدي حجاج، بلال شيخي، **تفسير أثر الاهتلاك على التوازن المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي** ، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، ع 7، م 2، 2014 .

48. موراد تهتان، رضوان بن عروس، **الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2013–1990)**، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، ع 2، 2017.

49. مؤيد عبد الرحمان الدري، **الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي:دراسة تحليلية على المملكة الأردنية الهاشمية للسنوات 1995– 2015**، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، العدد 2، م 21، 2018.

50. نورة زيان، محمد شوبكات، **قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلال 1990–2015**،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع 36، م 01، جامعة زيان عاشور بالجلفة،2018 .

51. هودة صلطان قدوري، محمد بن سعيد، **دورة حياة المؤسسة الاقتصادية وأثرها على استخدام نظام التكاليف على أساس الأنشطة –ABC–** ، مجلة العلوم الاقتصادية، ع 1، م 1، 2014.

52. ياسمين لعلايبية، **أثر تكوين المؤونة على النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية:حالة المؤسسة الوطنية أسميدال–عنابة**، ع 1، م 2، 2020.

مقالات وملتقيات:

1. عبد الكريم سهام، **الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

مواقع انترنت:

1. https://www.igi-global.com/dictionary/financial-openness
2. https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8
3. https://almerja.com/more.php?idm=186479
4. https://nasrrashad.com/blog-detail

ملخص الدراسة

يتناول هذا البحث موضوع استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي وانعكاساته على المؤسسات الاقتصادية الوطنية، مع التركيز على حالة الجزائر، حيث يتم تحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية المنفتحة وأداء المؤسسات في ظل العولمة، يوضح البحث المفاهيم الأساسية للانفتاح الاقتصادي، أهدافه، مزاياه وتحدياته، إلى جانب أشكاله كالتجاري والمالي، وشروط تطبيقه، والمؤشرات المعتمدة لقياسه.

كما يستعرض طبيعة المؤسسات الاقتصادية، أدوارها واستراتيجياتها، ومدى تأثرها بالبيئة الاقتصادية المنفتحة، موضحًا أن الانفتاح يمكن أن يشكل فرصة لتوسيع الأسواق وتحسين الأداء، لكنه قد يفرض تحديات تنافسية كبيرة. ثم ينتقل البحث إلى تحليل واقع الانفتاح الاقتصادي في الجزائر، من خلال تقييم السياسات الاقتصادية منذ التسعينيات، وتطور المؤشرات التجارية والمالية، ودور المؤسسات في تعزيز التصدير والتنافسية، وصولًا إلى دراسة مدى جاهزيتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يتطلبه ذلك من إصلاحات هيكلية.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح الاقتصادي، الانفتاح التجاري، الانفتاح المالي، المؤسسات الاقتصادية

Abstract:

This research addresses the topic of economic openness strategies and their impact on national economic institutions, with a focus on the case of Algeria. It analyzes the relationship between open economic policies and institutional performance in the context of globalization. The study clarifies the fundamental concepts of economic openness, its objectives, benefits, and challenges, as well as its forms—such as trade and financial openness—along with the conditions for its implementation and the indicators used to measure it.

The research also explores the nature of economic institutions, their roles and strategies, and the extent to which they are affected by an open economic environment. It highlights that openness can provide opportunities to expand markets and improve performance, but it may also pose significant competitive challenges. The study then proceeds to analyze the reality of economic openness in Algeria by evaluating economic policies since the 1990s, the development of trade and financial indicators, and the role of institutions in enhancing exports and competitiveness. Finally, it examines the extent to which Algerian institutions are prepared to join the World Trade Organization and the structural reforms required for such accession.

Keywords: Economic openness, trade openness, financial openness, economic institutions.